جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

سياسات الاقلال من الفقر في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة (2000-2018)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): النوني الجيلالي

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
رقيق يسعد دريس	أستاذ تعليم عالي	جامعة وهران 2	رئيسا
حاكمي بوحفص	أستاذ تعليم عالي	جامعة وهران 2	مقررا
تشام فاروق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران 2	مناقشا
البحري عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تمنراست	مناقشا
حدادي عبد اللطيف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تمنراست	مناقشا
برباوي كمال	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بشار	مناقشا

السنة: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء والشكر

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أمام الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال الله تعالى:(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) **الانعام 162-163.**

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نحمد الله العلي القدير الذي وقفنا لإنجاز هذا العمل

نتقدم بأسمى عبارات التقدير وجزيل الاحترام إلى الأستاذ الدكتور **حاكمي بوحفص** الذي قبل الإشراف على هذه الاطروحة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة فجزأه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على سعيهم وصبرهم على قراءة وتقييم هذا العمل فجزاهم الله حسن الجزاء وجعله في ميزان حسناتهم.

كما اشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد طيلة مساري الدراسي والمهني.

إهـــداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه والى والدتي الكريمة شفاها الله وبارك في عمرها

إلى من دعموني وسندوني في هذه الدنيا الاخوة والاخوات

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية وابني حفظهما الله ورعهما

الى أهلنا المرابطين في بيت المقدس وأرض فلسطين الحبيبة

إلى كل الاهل والاقارب

إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

قائمة الفهارس

قائمة الاشكال والرسومات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور مفهوم الفقر	09
2-1	الأشكال المختلفة لظاهرة الفقر	14
3-1	محددات الفقر	16
4-1	الحلقة المفرغة للفقر	23
5-1	أنواع خط الفقر وألية القياس	35
6-1	منحى لورنز	37
7-1	معامل جيني	38
8-1	المؤشرات المركبة لقياس الفقر	45
9-1	المؤشرات العلمية لقياس الفقر	48
1-2	علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني وأثره على الفقر	58
2-2	يوضح علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل وأثرها على الفقر	59
3-2	مضمون التنمية المستدامة	62
4-2	أبعاد التنمية المستدامة	65
5-2	أثر أدوات الزكاة النقدية في الحالات الاقتصادية الممكنة	74
6-2	أثر تدفق أموال الزكاة في الاقتصاد الكلي	81
7-2	دور الزكاة في دفع الأموال للاستثمار والإنتاج	83
1-4	تطور برنامج إعانة الاسر المحتاجة PNAFN	171
2-4	معدل توزيع الفقر المدقع في تونس بإحتساب 1.25 دولار و2 دولار في اليوم.	173
3-4	نجاعة محو الامية حسب الجنس	175
4-4	وفيات الامهات في 100 ألف ولادة	180
5-4	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	184

6-4	تطور مؤشر الدين	186
7-4	نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار واحد في اليوم	194
8-4	تطور مؤشر المناصفة بين الجنسين في المغرب	197

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يمثل التمييز بين الفقر البشري في الدول النامية والمتقدمة	11
2-1	الخصائص المرافقة لظاهرة الفقر	19
3-2	صورة تأكل الأموال المكتنزة.	82
4-2	الوحدات التنظيمية "لبنك غرامين"	91
5-2	تطور الانفاق الحكومي على الصحة في الصين	98
6-2	تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الصين(2009-2015)	99
7-2	المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الفقر في الصين	101
1-3	التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لمختلف القطاعات	107
2-3	المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	109
3-3	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له (2005-2009).	111
4-3	نسب تقسيم الزكاة	123
5-3	تنامي حصيلة الزكاة في الجزائر	123
1-4	نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي	145
2-4	نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو	147
3-4	نتائج البرنامج الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي	148
4-4	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019	149
5-4	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق وفق كل قطاع	154

6-4	عدد الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية لصندوق الزكاة	155
7-4	تطور حصيلة الشباب المستفيدين من القرض الحسن	156
8-4	القطاعات الممولة من طرف القرض الحسن الى 2011	157
9-4	نسبة سكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا حسب القدرة الشرائية	159
10-4	مؤشر فجوة الفقر في الجزائر	159
11-4	يمثل المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي في الجزائر	160
12-4	نسبة الاطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية	160
13-4	يمثل مؤشر التكافؤ بين الجنسين(ذكور-اناث)	160
14-4	نسبة النساء في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	161
15-4	توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني.	162
16-4	نسبة النساء في الوظيف العمومي	162
17-4	نسبة وفيات الاطفال اقل من خمس سنوات في الجزائر	163
18-4	تقلص قيمة الدين على الجزائر في الفترة (2000-2014)	165
19-4	تمويل بنك التونسي للتضامن للقروض المصغرة	166
20-4	التوزيع القطاعي للقروض المصغرة	167
21-4	معطيات عن برنامج PDRI	168
22-4	معدل الالتحاق الصافي بالتمدرس لمختلف الفئات العمرية	174
23-4	تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في الطور التحضيري	176
24-4	تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في طور الابتدائي	176
25-4	تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في طور الثانوي	177
26-4	تمثيل المرأة في الوظيف العمومي	178

27-4	النسبة المئوية للنساء اللواتي يتلقين استشارات ما قبل الولادة	181
28-4	عدد الإصابات بالفيروس نقص المناعة المكتسبة حسب الاعمار(1985-2011)	182
29-4	تعبئة الموارد المائية	184
30-4	تطور صيغة السكن	185
31-4	تطور مليكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	187
32-4	تطور المساعدات الرسمية الواردة لتونس	195
33-4	تطور اعداد تلاميذ التعليم الابتدائي	197
34-4	معدل البطالة لدى السكان البالغين حسب وسط الإقامة والجنس	187
35-4	تطور حصة القطاعات الاجتماعية في ميزانية العامة والناتج اجمالي	200

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الشرح
01	PIB	الناتج المحلي الاجمالي
02	PUND	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
03	ODM	أهداف الالفية الانمائية
04	UNCEF	المنظمة العالمية للطفولة
05	FAO	منظمة العالمية للتغذية
06	UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكن
07	UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
08	UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
09	HIPC	مبادرة خفض أعباء ديون الدول الفقيرة
10	IDH	مؤشر التنمية البشرية
11	P.S.R.E	برنامج الإنعاش الاقتصادي

12	P.C.S.C	البرنامج التكميلي لدعم النمو
13	P.C.C.E	البرنامج الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي
14	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
15	ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
16	ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
17	CNAC	الوكالة الوطنية لتأمين على البطالة
18	ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
19	PDRI	برنامج التنمية الريفية المستدامة
20	CGDR	المفوضية العامة للتنمية الجهوية
21	DRI–GRN	التنمية الريفية المدمجة وتسيير الموارد
22	SMI	برامج مختلفة لصحة الام والطفل
23	PNV	برنامج التطعيم الوطني
24	LAD	مكافحة الاسهال
25	ARI	والتهابات الجهاز التنفسي الحادة
26	PNN	البرنامج الوطني لفترة ما حول الولادة
27	PSIME	برنامج الإدارة المتكاملة للام والطفل

المحتويات:

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الفهرس العام	vi
قائمة الاشكال والرسوم البيانية	vi
قائمة الجداول	vi
قائمة المختصرات	vi
المقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للفقر	**2- 53**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر	**03**
المطلب الأول: ماهية الفقر	03
المطلب الثاني: أنواع الفقر ومحدداته	10
المطلب الثالث: أسباب وخصائص الفقر	17
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفقر	**20**
المطلب الأول: النظرية الدينية	20
المطلب الثاني: النظرية العلمية	22
المطلب الثالث: المقاربة السوسيو إقتصادية المفسرة لظاهرة الفقر	24
المبحث الثالث: طرق وأساليب قياس الفقر	**31**
المطلب الأول: ماهية خط الفقر	31
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفقر	35
المطلب الثالث: معوقات قياس الفقر	49

خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثاني: السياسات التنموية لمكافحة الفقر	**55-97**
المبحث الأول: علاقة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بالفقر	**56**
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر	56
المطلب الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالفقر	60
المطلب الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الفقر	66
المبحث الثاني: الزكاة كأداة لمحاربة الفقر	**72**
المطلب الأول: الآثار النقدية والمالية للزكاة	72
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للزكاة	76
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للزكاة	79
المبحث الثالث: النماذج الدولية الرائدة في محاربة الفقر	**83**
المطلب الأول: النموذج الماليزي في مكافحة الفقر	84
المطلب الثاني: التجربة البنغالية في محاربة الفقر	88
المطلب الثالث: التجربة الصينية في محاربة الفقر	96
خلاصة الفصل	**103**
الفصل الثالث: سياسات الاقلال من الفقر في الدول المغاربية (الجزائر تونس و المغرب) خلال الفترة 2000- 2018	**106-142**
المبحث الأول: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في الجزائر	**107**
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر	107
المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية والبرامج المتعلقة بمحاربة الفقر في الجزائر	114
المطلب الثالث: برامج أخرى لمكافحة الفقر في الجزائر	119
المبحث الثاني: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في تونس	**125**

المطلب الأول: سياسات التنموية لمحاربة الفقر	125
المطلب الثاني: سياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر	130
المبحث الثالث: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في المغرب	**133**
المطلب الأول: سياسة محاربة الفقر في الوسط القروي	133
المطلب الثاني: سياسة محاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري	138
خلاصة الفصل	141
الفصل الرابع: مقارنة سياسات الاقلال من الفقر في الدول المغاربية (الجزائر تونس و المغرب) خلال الفترة 2000- 2018	**144-203**
المبحث الأول: تقييم سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في الجزائر	**145**
المطلب الأول: تقييم السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر	145
المطلب الثاني: تقييم السياسة والبرامج الاجتماعية	150
المطلب الثالث: تقييم البرامج الاخرى لمكافحة الفقر في الجزائر	153
المطلب الرابع: تقييم سياسات الاقلال من الفقر وفق أهداف الالفية الانمائية	158
المبحث الثاني: تقييم سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في تونس	**165**
المطلب الأول: تقييم سياسات التنموية لمحاربة الفقر	165
المطلب الثاني: تقييم سياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر	170
المطلب الثالث: تقييم سياسات الاقلال من الفقر وفق أهداف الالفية الانمائية	172
المبحث الثالث: تقييم سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في المغرب	**188**
المطلب الأول: تقييم سياسة محاربة الفقر في الوسط القروي	188
المطلب الثاني: تقييم سياسة محاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري	192
المطلب الثالث: تقييم سياسات الاقلال من الفقر وفق أهداف الالفية الانمائية	194
خلاصة الفصل	**202**

الخاتمة	**205**
قائمة المصادر والمراجع	**213**
الملاحق	**236**

مقدمة

1 التقديم:

تعتبر قضية الفقر قضية دولية، تنتشر وتتزايد في كثير من دول العالم، بطريقة مضطردة حيث تتشابك و تتداخل مع العديد من القضايا المعاصرة، و التي تتعلق بقضايا التنمية، وما ينبثق عنها من الإصلاح الاقتصادي الذي أدى إلى مزيد من الفقر لبعض والى مزيد من التنمية والرخاء للبعض الاخر، لذلك تعد قضية الفقر من اكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم لاسيما في ظل تداعيات العولمة، من جهة وتطور مفهوم الفقر من جهة ثانية؛ من انخفاض الدخل والاستهلاك وضعف الاستثمار في مجالات الصحة، والتعليم والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، إلى مفهوم أوسع من ذلك ليشمل عدم القدرة على التعبير والتعرض للمعاناة والخوف، ما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل دول.

تبنت دول العالم وخاصة النامية منها العمل بمبادئ التنمية المستدامة لتدارك التأخر الذي تسجله على جميع المستويات، في ظل عدم قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية على تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على الثروات والموارد خاصة بعد تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية التي كانت تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى لهذه الدول ما أدى إلى تدهور كبير على الصعيد الاجتماعي، حيث شهد الطلب الكلي انكماش وتفاقمت الأوضاع عند تطبق إجراءات التحرير الاقتصادي المتضمن خصصت القطاع العام، ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، و تحرير الأسعار، وتعويم أسعار صرف العملات المحلية؛ هذا ما ساهم في زيادة حدة الفقر في السنوات الأخيرة، وهذا لظهور تفاوت كبير في الدخل سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين الدول في المجتمع العالمي، فالعديد من السكان في البلدان النامية لا يستفيدون من أدنى متطلبات الحياة الاجتماعية، كالتغذية الجيدة والتكوين والصحة والسكن، ولا يشتركون في الحياة الاجتماعية، مما زاد من تدهور ظروف الحياة والمزيد من الفقر والفقراء، إن هذه الوضعية دفعت المجتمع الدولي للاهتمام بالفقر ليس كدافع إنساني فقط بل واجب اجتماعي بالدرجة الأولى مما

يجعل من ظاهرة الفقر تقفز إلى صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة.

لقد كان إهتمام الإسلام بالفقر و الفقراء بارزا وجلي من خلال فرض الزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس، حيث نجد أن الصدقات و الكفارات كلها مواجهة إلى محاربة الفقر والاهتمام بالفقراء، أما في العصر الحديث فقد قام كثير من العلماء والمفكرون بوضع نظريات لتحليل الظاهرة، ولوضع حلول لها، كما قامت الأنظمة السياسية بوضع برامج وسياسات على مستوى دولهم وهرعت المنظمات العالمية إلى استنفار الهيئات والمراكز العلمية والبحثية المتخصصة من وضع مخططات عالمية لعلاج الظاهرة.

نجحت العديد من الدول النامية التي عانت من انتشار مظاهر الفقر في السيطرة عليه، من خلال تبنيها مجموعة من البرامج والسياسات التي ركزت على تنمية بعض القطاعات والجوانب، كإيجاد سبل للرفع من دخول الفقراء وتوفير فرص لإقامة مشاريع خاصة تضمن لهم مصدرا مستدام للدخل، عن طريق إيجاد صيغ تمويلية تتماشى مع ظروفهم وتحسن مستوياتهم التعليمية، ومهاراتهم التدريبية، وتوفير الرعاية الصحية وذلك بالتركيز على تنمية المناطق المحرومة، على غرار المناطق الريفية والمناطق المعزولة، والعمل على تحسين ظروف العيش في الأحياء الفقيرة، عن طريق توفير المرافق الضرورية للعيش اللائق.

سعت بلدان المغربي العربي متمثلةً في الجزائر وتونس والمغرب، كباقي الدول النامية، منذ استقلالها على تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها، من خلال وضع خطط وبرامج وانتهاج سياسات، لمعالجة ظاهرة الفقر والتقليل منها، حيث سعت الجزائر لمواجهة أزمة اقتصادية سياسية حادة في نهاية القرن الماضي، خرجت منها مثقلة بمجموعة من المخلفات الاقتصادية والاجتماعية، كارتفاع معدلات البطالة والفقر، وزيادة حجم المديونية الخارجية، ومع عودة الاستقرار، بحلول الألفية الجديدة وازدهار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وتبنيها لنهج التنمية المستدامة المعلن عنه في المواثيق الدولية، باشرت الجزائر في تطبيق سياسات إنفاق توسعية سعياً من خلالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق تطبيق مجموعة من

البرامج التنموية المتتالية كان بدايتها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، اللذان يهدفان الى تطوير الهياكل القاعدية، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) الموجه لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وبرنامج موجهة للتنمية وتنوع الاقتصاد الوطني، والتخلص من التبعية البترولية، (2015-2019)، وتهدف لتحسين ظروف عيش السكان من خلال توفير صيغ مختلفة للتشغيل، والتكوين تتناسب مع مؤهلات مختلف فئات؛ أما تونس فقد انتهجت سياسيات و برامج تتوافق مع مؤهلاتها، وقدراتها المالية، حيث كانت قناة الإقراض الدولية، كسبيل من أجل محاربة التهميش والاقصاء، وتقليل من الفقر مع التركيز في الغالب الصيغة التضامنية التشاركية، مثل قروض الاتحاد الأوربي و قروض البنك التونسي للتضامن، وصندوق الوطني للتضامن 26-26 و صندوق 21- 21 للتشغيل؛ أما المغرب أيضا فرسم سياسات تتوافق مع القدرة التمويلية، و التمركز السكاني المستهدف، حيث قام بوضع صيغ وبرامج تهدف لمحاربة الفقر، وفق نموذج جهوي بحت يعتمد على خصوصية المنطقة، من خلال سياسات تنموية موجهة خصيصا في المنطقة القروية، وأخرى موجهة لتقليص الفوارق الاجتماعية في المناطق الشبه حضرية، و أخرى لمواجهة التشوهات الاجتماعية والبيئية في الوسط الحضري.

2 الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى نجاعة سياسات الاقلال من الفقر في الدول المغاربية (الجزائر تونس و المغرب) في الفترة 2000 – 2018 ؟

للإجابة على هذا السؤال والإلمام بجميع تفصيله قمنا بتجزئته الى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي أبرز المقاربات الفكرية والنظرية المفسرة لظاهرة الفقر؟
- ما هي الدروس والتجارب الدولية الناجحة في محاربة الفقر؟
- ماهي أهم السياسات المتبعة من الدول الثالث في التقليل من الظاهرة؟
- هل ساهمت هذه البرامج في تحقيق الأهداف المرجوة وماهي أبرز العقبات؟

3 الفرضيات:

إعتمدنا في درستنا لهذا الموضوع على جملة من الفرضيات نذكر منها:

- استحوذ الفقر على اهتمام دولي، نظراً لتطور مفهومه، ولاتساع رقعته.
- نجحت بعض دول النامية، في تقليص معدلات الفقر، من خلال برامج تنموية نموذجية.
- اتبعت الجزائر وتونس والمغرب سياسات للتقليل من الفقر، من خلال برامج متعددة، اقتصادية واجتماعية وغيرها، تستهدف جوانب مختلفة من شرائح المجتمع.
- ساهمت البرامج التنموية في الجزائر من تحسين المستوى المعيشي للسكان ظاهرياً، وهذا راجع للهشاشة في البنية الاقتصادية، بينما تعثرت تونس والمغرب، في سياسات التنموية للتقليل من الفقر، نظراً للمسار السطحي في النهج المتبع.

4 أهمية الدراسة:

أخذ موضوع الفقر حيز واسع، في المحافل الدولية، نظراً للأهمية البالغة على المستوى المحلي، والإقليمي والدولي، كون الفقر أصبح يأخذ مفهوم متداخل في شتى القطاعات، وله تداعيات اقتصادية واجتماعية متسعة، ما ساهم في تطور المفاهيم الاقتصادية، مثل التنمية المستدامة، وأهداف الالفية، وتوسع دور المنظمات الدولية، كالبنك الدولي الذي أصبح يضع محاربة الفقر من أولوياته.

5 أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة نتطلع الى إبراز مجموعة من الغايات أهمها:

- التطرق الى تطور مفهوم الفقر، واهم أثاره ومخلفاته، وطرق قياسه.
- التعرف على التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، ومدى ارتباطهما بمفهوم الفقر.
- عرض السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، الناجحة في محاربة الفقر في الدول النامية.

- دراسة واقع الفقر في الدول الثلاث، كون الجزائر دولة نفطية، وتونس تعتمد في اقتصادها على السياحة والزراعة، والمغرب كونه مزيج اقتصادي بين السياحة، والزراعة والصناعة المنجمية.

6 مبررات الدراسة: ترجع مبررات اختيار الموضوع الى بعدين علمي وعملي وهي كما يلي:

- تزايد حدة الفقر عالمياً، وانتشاره في دول النامية، رغم محاولات التقليل.
- الاهتمام من قبل المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، في مطلع الالفية الجديدة بقضايا الفقر، والسعي الى التقليل منه.
- استعراض وتقييم أهم السياسات والبرامج المتبعة، من طرف الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب).
- الميول الشخصي اتجاه الموضوع، كونه يحتل حيز واسع من اجندة نقاشات هيئة الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، وهو صلب اهتمام وتخصص الباحث.

7 منهج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة على تساؤلات البحث فهو منهج يعتمد عليه الباحث للحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي، وتساهم في تحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، فهي بذلك لا تقف عند جميع البيانات والحقائق بل تتجه إلى تصنيف الحقائق والبيانات وتحليلها، ثم استخلاص النتائج وتعميمها؛ والمنهج التاريخي الذي من خلاله نتتبع سياسات التنموية المنتهجة من طرف الدول محل الدراسة.

8 حدود الدراسة:

يتطلب التحكم في الدراسة تحديد فترة زمنية وعليه فإن طبيعة موضوعنا محددة بين 2000 إلى غاية 2018 ، بحسب توفر البيانات الإحصائية الرسمية، أما الحدود المكانية فبالإضافة إلى الدول التي شكلت دراسة الحالة المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب، تم التطرق إلى دراسة

ثلاث تجارب دولية رائدة في مجال مكافحة الفقر يتعلق الأمر بالتجربة الماليزية، والتجربة البنغالية و التجربة الصينية.

9 صعوبات الدراسة: لا تخلو أي دراسة من الصعوبات والعراقيل، ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة، اختلاف كبير وواضح في الإحصائيات الواردة من مختلف الجهات الرسمية المحلية والهيئات الدولية المختصة؛ تقادم المعلومات والمسوح الإحصائية الوطنية الخاصة بالفقر، حيث أن آخر تقرير للتنمية البشرية في الجزائر كان في 2008 ، وآخر دراسة خاصة بمسح للمستوى المعيشى للأسر الجزائرية كانت في 2005.

10 الدراسات السابقة: للموضوع العديد من الدراسات ذات صلة نذكر منها:

– **دراسة حاجي فطيمة:** أطروحة دكتوراه (2014) بعنوان: " **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005 –2014**" جامعة بسكرة، تناولت فيه الباحثة البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر منذ بداية الألفية إلى غاية نهاية فترة الدراسة، حيث توصلت الباحثة الى أن الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، نتيجة مواصلة الجزائر إعتمادها على مورد واحد وهو البترول، كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة، وخلصت الدراسة الى جملة من التوصيات وهي تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات وبرامج محاربة الفقر، على أن تكون هذه المشروعات في شكل حزم متكاملة ومتناسقة، العمل على تدعيم وتقوية المصارف المتخصصة والمؤسسات التمويلية، حتى تتمكن من المساهمة في مناهضة الفقر، و تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر على المستويين المحلي والوطني، من خلال نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية كالزكاة للقضاء على الفقر في الجزائر، وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسة الزكاة واندماجها في النظام المالي للدولة.

- **دراسة عباس وداد:** أطروحة دكتوراه (2014) بعنوان: **دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، حيث توصلت الباحثة الى أن الدول التي تم إجراء الدراسة عليها تعتمد بشكل مفرط على صرف المساعدات الاجتماعية قصيرة الأمد من خلال إعانات الغذاء والوقود أو من خلال التحويلات المالية والعينية التي لا تؤدي إلى الاستثمار الاجتماعي في الموارد البشرية، أو إعادة التوزيع بشكل عمودي، وخلصت الى توصيات التي تساعد على سد الخلل، حيث يتوجب على الدول المعنية الحفاظ على المكتسبات التي حققتها في مجال الحد من الفقر، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، مع تكثيف نشاطها لتدارك النقائص المسجلة في مختلف أبعاد التنمية المستدامة، بما يعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة، يتم تحديثها دوريا، وإعداد تقارير شاملة لجميع المؤشرات والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، للوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف في تطبيق التنمية المستدامة في كل بلد، تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإنتاجية غير النفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتأمين أحد ركائز التنمية المستدامة من خلال إصلاح النظام الضريبي بما يخفف العبء على الفقراء وتقليص اللامساواة بين الفئات الاجتماعية.

- **دراسة بليلة لمين:** أطروحة دكتوراه (2016) بعنوان: **ترشيد الانفاق العام بهدف الاقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة واقع الجزائر** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 حيث توصل الباحث الى أن السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر على الفقر، من خلال مجموعة من القنوات الغير المباشرة مثل: الطلب الكلي على السلع والخدمات، و مستوى التشغيل والتضخم، و أسعار الصرف الحقيقية، و أخرى مباشرة متمثلة في الانفاق العام، حيث كلما كان التوسع في الانفاق العام كان تأثيره مباشر على دخول الافراد والاسر من خلال التحويلات العينية أو النقدية؛ حيث يتطلب تنفيذ برامج الانفاق العام ضوابط تدعم شفافية العمليات المالية، من حيث تنفيذ الموازنة العامة وأليات مرقبتها، ولا يتأتى هذا الا من خلال إصلاح المنظومة المصرفية

والتوجه نحو الصرافة الإسلامية للتخفيف الضغط على الخزينة العمومية، و إعادة بعث هيئات الاستشراف واستعمال التنبؤ و المحاكاة في اعداد استراتيجية اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى.

– **دراسة بوجورفة بناصر**: أطروحة دكتوراه (2014) بعنوان: **علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد الغير رسمي دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، توصل الباحث في هذه الدراسة الى أن الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر أصبح متداخلاً بالاقتصاد الرسمي، ولهذا يتطلب الامر منح تسهيلات لإصحاب الشركات والمؤسسات الغير مقننة للانخراط في القطاع الرسمي، وكذا استحداث مراكز دعم الرصد التي تعطي قاعدة بيانات تساعد على تحديد الفئات الهشة في المجتمع.

– **دراسة مرزاق حنان**: الدراسات العليا المعمقة في العلوم الاقتصادية (2009) **Evaluation de la Gouvernance des politiques Sociales Cas du Maroc et de la Tunisie** جامعة محمد الخامس، تطرقت الباحثة في هذا الموضوع الى مفهوم السياسة الاجتماعية التي لا تنحصر في مشاكل العمل فقط، والضمان الاجتماعي، فهي تتوسع الى شروط وضعية الافراد الاجتماعية والتي تتضح في اربع مجالات: العلاقات المهنية والعمل، و الحماية الاجتماعية، و السياسات القطاعية، و السياسات الاجتماعية المكتسبة، حيث تطرقت الباحثة في دراستها الى عمق السياسة الاجتماعية من التربية و الصحة والعمل ومكافحة الفقر؛ من هنا توصلت الى ضرورة إرساء قواعد السياسة الاجتماعية في الاقتصاديات المعاصرة، من خلال اتباع الحكامة والشفافية، وإعطاء صبغة مرنة للجهاز الإداري.

دراسة بوبكر الحاجي: الدراسات العليا المعمقة في العلوم الاقتصادية (2009) **Essai d'Evaluation de la Gouvernance et de la Gestion Publique cas de Cormes et du Maroc** كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الرباط، ركز الباحث على الجانب السياسي والإداري فيما يتعلق بالحوكمة وأليات توظيفها، من خلال قناة التسيير العمومي و تداعياته على الاقتصاد الكلي، للتغلب على مظاهر الفقر من خلال محاربة البطالة، وخلق

مناصب شغل، ما يسمح بتشجيع التجارة الخارجية التي تدر نقد اجنبي ما يساهم في تطوير الاقتصاد المغربي.

- **دراسة طالبي رياض:** رسالة ماجستير (2011) بعنوان: **التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية المتجددة** دراسة مقارنة بين **الجزائر، تونس والمغرب،** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، هدفت هذه الدراسة ان سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، مفتاح نجاح أو فشل مشاريع التنمية الريفية المستدامة، لأنها تختلف بإختلاف المناطق والكثافة السكانية، و ندرة و وفرة الموارد من جهة، حيث قامت الجزائر، تونس و المغرب بإعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعية المتجددة و التنمية الريفية المستدامة، حيث أخترت الدول الثلاث نفس نمط التسيير المتمثل في التسيير التساهمي؛ توصل الباحث الى ضرورة تبني مشاريع تنموية مستدامة في الدول الثلاث مع الحث و الالتزام بالاستغلال العقلاني للموارد المائية، و العمل على تطبيق معايير الحوكمة الريفية بكل أشكالها دون تميز وإقصاء، والعمل على توحيد البرامج التنموية الريفية في بلدان المغرب العربي قصد تكامل تنمية الأقاليم الحدودية، ضرورة تمكين المرأة الريفية ومشاركتها في التنمية الريفية.

- **دراسة سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد " السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع الإشارة الى الوطن العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،(2008) يستنتج الباحثان في هذه الدراسة أن كلاً من سياسات الاقتصاد الكلي، السياسات المالية التوسعية، واصلاحات النظام الضريبي، من شأنها تحفيز النمو وزيادة الاستخدام، وبالتالي خفض الفقر وتحسين نسب توزيع الدخل؛ وقد تؤدي السياسة النقدية ايضاً إلى النتيجة نفسها لكن على المدى القصير، أوردت الدراسة أن المحددات الداخلية والخارجية لمشكلة التباين والعوز في العالم العربي، يمكن تقليصها من خلال التكامل بين الاقتصادات العربية وبناء استراتيجيات فعالة في هذا المجال.

-**دراسة فاتن مبارك " السياسة التنموية في تونس الإشكالات والافاق، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (جوان 2016)**" حيث عالجت هذه الدراسة أن التنمية لا يجب ان تقتصر على المفهوم المادي فقط، الذي يضم المرافق والخدمات، وفق إطار

هيكلي وبنيوي، وانما تتعد ذلك الى رؤية وألية داخلية، تتفاعل فيها جميع الأطراف المحلية من سياسيين، واقتصاديين، واجتماعيين، وثقافيين، كما تطرقت الى أهم محطات المسار التنموي في تونس، انطلاقاً من 1956 الى 2011 والتي تعتبر منعرج تونسي في جميع الميادين، ثم مرحلة الركود الى غاية 2014، فتوصلت الى نتائج مهمة تتمثل في أن الوضع الأمني له أثر بارز على التنمية في تونس خاصاً القطاع السياحي، والذي يحرك العديد من القطاعات، و الجانب الأخلاقي المتمثل في الفساد المالي والاجتماعي، ما كان له الأثر البارز في تعطيل البرامج التنموية، التي زادات من الاقصاء والتهميش والفقر، ما أدى ثورة الجبهة الشعبية.

11 خطة الدراسة :

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة قسمت إلى أربعة فصول كل فصل قسم إلى ثلاثة مباحث يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري والمفاهيم لظاهرة الفقر، حيث نستعرض فيه أهم المفاهيم وتطوراتها، وأهم المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفقر، كما نتطرق الى طرق وأساليب قياس الفقر وأهم العقبات في ذلك.

أما **الفصل الثاني** من هذه الدراسة نستعرض فيه السياسة التنموية، مبرز فيه علاقتها بالفقر، مع التطرق الى أهم نماذج الدولية الرائدة، التي أثبتت نجاعتها في التقليل من الفقر، كالتجربة الماليزية، والتجربة البنغالية، وكذلك التجربة الصينية، محاولة لإمكانية تعميم التجربة على دول محل الدراسة.

ويعالج **الفصل الثالث** سياسات التقليل من الفقر المتبعة في الدول الثالث (الجزائر وتونس، والمغرب)، في الفترة 2000-2018 وألية تطبيقها ومجالات التركيز المعتمدة من كل دولة، مع توضيح أهداف هذه السياسات والبرامج.

ويخصص **الفصل الرابع** الى تقييم هذه السياسات المتبعة من طرف الدول الثالث وتوضيح أهم الإنجازات، والعقبات التي حالت دون ذلك، ومقارنتها مع أهداف الالفية الإنمائية المعتمدة من طرف الأمم المتحدة.

الفصل الأول

إن ظاهرة الفقر ليست وليدة اليوم فهي قديمة قدم الإنسانية، و متجددة ومتطورة تطور الإنسان، برغم من التحولات الجذرية في شتى مجالات الحياة، إلا أنها تعد من اعقد إشكاليات العصر وإحدى أهم انشغالات الاقتصاديين والساسة على السواء؛ تشير الدراسات والتقارير ان خمس سكان العالم يعانون من هذه الظاهرة، ويمكن تصنيفهم فقراء، محرمون من الحدود الدنيا لفرص العيش، ويتفاقم الفقر في المجتمعات سواء كانت النامية أو المتقدمة، حيث أنها لم تعد محصورة على الصعيد الوطني، او بعض الدول فقط بل أصبحت ذات طابع دولي واهتمام عالمي، حيث تبين في نهاية القرن الماضي، وبداية الألفية الثالثة أن هناك خللا يعارض مسيرة التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي؛ فالمجتمعات الحديثة و رغم الطاقات الإنتاجية الهائلة، تقف اليوم عاجزة أمام هذه الظاهرة، والتي ما انفكت تنخر كيانها، بل أنها أصبحت تشكل تحديا حقيقيا ومصدر قلق لكل حكومات دول العالم.

إن إشكالية قياس الفقر تتطلب الاعتماد على عدة طرق و أساليب ومناهج نظراً لتعدد الأشكال والأبعاد، فنجدها تأخذ حيز واسع من الدراسات فهناك من ركز على بعد أحادي نقدي، حيث يرى أن الدخل أو الإنفاق هو سبيل الوحيد لتحديد رفاهية الأفراد، و هناك من إعتمد في دراسته على أبعاد متعددة، حيث يرون أن الدخل هو عامل أساسي ولكن غير كافِ في قياس الفقر و يجب إرفاق عوامل أخرى تتمثل في المستوى المعيشي والصحي، والتعليمي، وحق المشاركة في الحياة السياسية، ولذلك نسعى في هذا الفصل الى تسليط الضوء على الخلفية المفاهيمية و النظرية للفقر من خلال المباحث الآتية.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للفقر.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفقر.

المبحث الثالث: طرق وأساليب قياس الفقر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفقر.

المطلب الأول: ماهية الفقر:

الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية، لكن الشعور بها إزداد حدته بزيادة احتياجات الإنسان فقد حاول الباحثين والكتاب والمنظرين، إعطاء تعريف لهاته الظاهرة لكن اختلاف كان جلي في الزوايا التي عالج منها، سوى كان مادي او اجتماعي او ثقافي، ولذلك فالفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعاد موضوعية (كالدخل–الملكية – المهنة –الطبقة) وذاتية (كأسلوب الحياة – الإنفاق – الاستهلاك–الوعي الثقافي).

ولهذا نحاول الإلمام بهاته الظاهرة و إعطاء تعاريف للفقر من أبعاد مختلفة تتجلى في:

اولاً: مفهوم الفقر من ناحية الأدبية:

لغاً: الفقر معناه الحاجة وهو ضد الغنى[1] وسمي بذلك للتعبير عن إنقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الادنى من مستوى المعيشة[2]، فالفقير هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه ولم يعد قادر على الحركة، لان مجموع الفقرات هي التي تجعل الشخص مستويا على الارض واقفا يتحرك في كل الاتجاهات، وبفقدان الفقرات يحدث العكس ولا يقدر على الحركة.

اصـطلاحا: يقصـد بالتعريف الاصـطلاحي هو التعريف الذي اتفق عليه مفكرون يتبنون منهج وفلسفة معينة فمثلا: تعريف الفقر عند علماء الشريعة الإسلامية يتوقف على أرائهم في موضوع الصـدقات وكيفية توزيعها بدليل قولة تعالى" إِنَّمَا ٱلصَّـدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰـكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (سـورة التوبة الآية 60) ، فالفقير حسـب "الحنفية" هو من يملك اقل من نصـاب الزكاة أو قدر

[1] ابن منظور، (2003)، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، ص140.

[2] مسعد محي محمد، (1998)، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ص141.

النصـــاب ولكنه مال ثابت لا ينمو أما "الشـافعية" فالفقير هو من لا مال له ولا كسـب له[1]، أما الحنابلة الفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كيفايته[2].

ثانياً: المفاهيم التقليدية للفقر

يمثل الفقر كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصـــول على الحد الادنى الضـــروري للحياة، من أجل البقاء واسـتمرار الكفأة البدنية، فالفقر يعرف بالحرمان المادي، الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأسـاسـية، من الغذاء والمسـتوى التعليمي ومتطلبات سـكنية لائقة، والحرمان من تملك السـلع الضـرورية التي تعد معايير أسـاسـية لوصـف الفقر[3].(شـامين رونترني)

يعتبر الفقر هو ذلك الحرمان من القدرات والحقوق والحريات الأساسية، التي تسمح للإفراد بالقيام بالاختيارات الضـرورية، وتمكنهم من اسـتغلال الفرص التي يحتاجون اليها لكي يعيشـون الحياة التي يرغبون فيها[4]. (أوديكون)

الفقر هو حالة بنائية ملازمة لإسلوب إنتاجي من طابعه وجود أنماط العمل اليدوي والعقلي، و بناء على ذلك، يفســر الفقر بتناقض في العلاقات الانتاجية والتوزيعية المرتبطة، باســتغلال طبقة لبقية الطبقات، التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فيه للطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع[5]. (عبد الباسط عبد المعطي)

الفقر هو الحالة الاقتصـــادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي، للحصـــول على مسـتويات دنيا من الغذاء والرعايا الصـحية و الملبس وكافة الضـروريات، وهو ما يعني عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية[6]. (ويليام بونل)

---

[1] ابن رشد القرطبي، (1981)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، بيروت، ج1، ص 276.

[2] ابن مفلح الخبلي، (1994)، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 413.

[3] سالم توفيق، احمد فتحي عبد المجيد، (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، ص39.

[4] محمد أوديكون، (2006)، موسوعة الفقر في العالم، دار ساج للنشر، الولايات المتحدة الامريكية.

[5] عبد الباسط عبد المعطي، (1979)، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة مصر، ص 20.

[6] William J.Bounnol, (2003) ,Economics :Principles and policy, sixth edition,P , 276 .

الفقر هو الحالة النسبية التي تعبر عن التفاوت الاجتماعية والاقتصادية الصارخة[1]. (برواملي، جاري)

الفقر هو السبب الرئيسي للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية في العالم، وهو عدم القدرة على تحقيق مستوى معيشي معين، يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة[2]. (عبد الرزاق الفارس)

ثالثاً: المفاهيم الحديثة للفقر:

في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر نبرز أهم هذه المفاهيم في المضمون الآتي:

يمكن القول أن الفقر موجود داخل مجتمع معين عندما تكون رفاهية فرد أو مجموعة من الأفراد غير محققة لمستوى رفيع كحد أدنى مقبول من كافة أفراد ذلك المجتمع[3]. (مارتين رافايون)

إن الفقر لا يقف عند حدود الدخل والاستهلاك بل يتخطى ذلك ليشمل الأرض، مستوى معدل الأجور، وقواعد التبادل في السوق، وفي هذا الإطار تعتبر قدرة الفرد للوصول الى الغذاء تحددها مجموعة من الحقوق والتي تتحكم فيها الملكية والمبادلة في المجتمع، أي ان ذلك يتوقف على ما يملكه او على إمكانات التبادل المتاحة، أو ما يمكن الحصول عليه مجانا وتتسع مجموعة الحقوق الى: الحقوق المرتبة على التبادل والحقوق المترتبة على الانتاج كذلك الحقوق المتعلقة بالعمل والحقوق المرتبطة بالهبات أو التحويلات[4]. (امارتيا سن)

قدم البنك الدولي دراسة سنة 1995 حول الفقر بإستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية وتوضيح الرؤى الحديثة لمفهومه، وفي 1998 قام البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على43 دولة وقد ظهر منها مفهومان أولهما: يعبر عن ضعف وسهولة التأثير، أما

[1] إسماعيل قيزة، (2004)، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص192.

[2] عبد الله عطوي، (2004)، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، ص144.

[3] Martin Ravallion, (1996) Etude sur la mesure des niveaux de ville, Document de travail N° 122 ; Comparaisons de la pauvreté (Concepts et méthodes), Banque Mondiale, Washington, p4.

[4] Sen AMARTYA, (1999), .Poverty: An Ordinal Approach to Measurement .;the economist, vol. 44

ثانيهما: يرتبط بتفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها، أي نقص المشاركة في اتخاذ القرارات، سواء كان إدلاء بالأصوات، ام في الحقوق السياسية والذي يوصف عادة بأنه شعور بالضعف ويوصف ايضا بأنه الميزة الجوهرية للفقر؛ قد فرق تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 بين مفاهيم الحرمان الانساني المعبر عن كل أشكال التخلف المنظور الكلي ومفاهيم الفقر المرتبطة بالأفراد وذكر التقرير ان للفقر وجوه كثيرة ومتعددة وهي أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس ايضا الفقر الصحي والفقر التعليمي والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة الحقوق السياسية وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة وإفقار أمم بأجمالها[1] ، وقد تطرق الى هذ الطرح أيضا تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2009 حيث فرق بين فقر الدخل المتمثل فيما يحتاجه الإنسان من سلع وخدمات ضرورية والذي يحدده خط الفقر والمقدر بـــ دولار يوميا للفرد، و الفقر الإنساني الذي لا يحدده الدخل فقط بل يتخطى الى ابعاد اخرى ذات قيمة حياتية مثل: التعليم، الصحة، الحرية السياسية[2].

حسب "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" يعتبر الفقر هو إنكار و رفض للعديد من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان، ويتضمن ذلك القدرة على عيش حياة لائقة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، والتوصل الى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم؛ وفي عام 2000 قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تعريف للفقر صنف آنذاك على انه الأكثر شمولية فقد قسم الفقر الى ثلاث اصناف حسب الضرر وهي الفقر المدقع هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع إحتياجاته الغذائية[3] الضرورية، أما الصنف الثاني فهو الفقر العام هو الذي لا يحصل على الدخل الكافي لإشباع إحتياجاته الغير

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، (1997)، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص22.

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية، (2009)، تحديات الأمن الإنساني، كوركي للنشر، بيروت، ص11.

[3] زين إبن محمد الرماني، (2003)، إقتصاد الفقر: بؤس الأزمات، مكتبة الرشد للنشر، الرياض، ط 1، ص06.

الغذائية مثل: اللباس ، السكن ، الطاقة، أما الصنف الثالث فهو الفقر الانساني يمثل غياب القدرات الإنسانية المتمثلة في: الآمية، سوء التغذية ، تدهور الصحي، الحرمان، العنصرية، الجهل، الاستغلال، غياب التطلعات المستقبلية[1].

لقد حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1996 الفقر على انه نقص القدرة على الحصول على التغذية الملائمة والصحة الجيدة والمستوى التعليمي المناسب، وعليه قد وضع مؤشرات عدم القدرة و المتمثلة في مؤشرات الصحة والتعليم، والتي تتضمن معدل وفيات الأطفال، و معدل وفيات الأمهات، وتوقع الحياة ومعدل سوء التغذية للأطفال والأمية...وكذلك مؤشرات الاقتناء مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب، و ايضا مؤشرات الحرمان مثل البطالة وفي 2001 تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياس الفقر البشري وإظهار نقاط الحرمان البشري، من خلال حساب معدل الوفيات للأطفال الرضع، ومعدل الأمية ودرجة النقص في الحصول على الحاجات والخدمات الضرورية، والمشاركة في الحياة السياسية و حقوق الإنسان...الخ، فإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع الخيارات فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش في صحة والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات و الآخرين،[2] وخلق مجال إبداعي واسع.
يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية، الفقر بأنه عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية، اللازمة لضمان أحفيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا[3] ... إن الفقر هو" عجز الإنسان أو جماعة من الناس في المجتمع عن وجدان ما يوفر مستوى الكفاية في العيش.

[1] أشرف طه أبو الدهب، (2002)، المعجم الإسلامي، دار الشروق، مصر، ط1، ص388.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، (2003)، الفقر وطرق القياس في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الامم المتحدة نيويورك، ص11.

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2002)، الفصل السادس، ص1 .

عرفت منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية الفقر على انه عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر اليها على أنها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتضم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، والايتام والجماعات ذات الدخل المنخفض[1].

عرف مكتب العمل الدولي الفقر بإنه ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، و كابوس للإفراد يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصـــحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الانتاجية، وقصـــر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي الى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتكبير بإلانجاب، وســـوء الصـــحة و الوفاة المبكرة، والفقر يشـــكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة في طريق التنمية المستدامة[2].

من خلال التعاريف الســـابقة يمكننا أن نســـتخلص أن الفقر ظاهرة متأصـــلة في القدم متطور بتطور الفكر البشـــري، فهي تختلف من مجتمع إلى أخر، ومن بيئـة على بيئـة، ولكن يبقى تفسـيرها بدرجة الآولى يعتمد على الجانب النقدي، ولهذا نجد أن الكثير من الباحثين والمفكرين، انصبت أبحاثهم على الدخل وإعادة توزيع الدخل وارتباطه بالإنفاق، ومدى امتلاك البشر لشروط الرفاهية التي تدل على الفرص والخيارات المتاحة للإفراد والأسر من مستوى تعليمي، ومشـاركة حقوقية وما يعكسه ذلك من حرية وكرامة.

[1] سالم توفيق، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص42.

[2] مكتب العمل الدولي، (2003)، تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة91 ، سويسرا، ط1، ص1.

الشكل رقم(1-1): تطور مفهوم الفقر

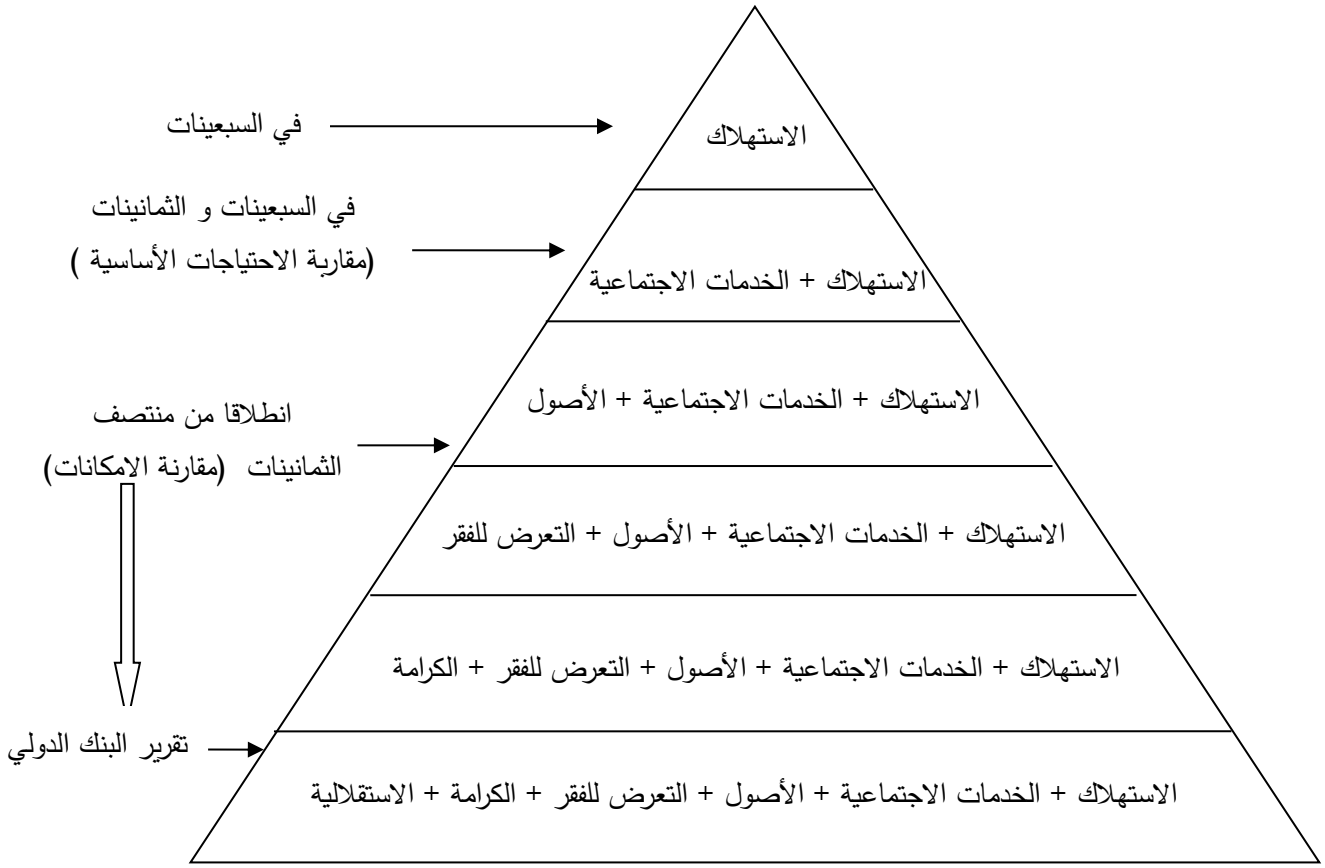

Source: jean pierre cline,(2003);les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté,2éme edition paris économca,p34.

نلاحظ من خلال الشكل أن المفهوم الفقر عرف تطوراً بارز ففي السبعينات كان المفهوم لديه مدلول أحادي وهو الاستهلاك، أي انه البحث على المتطلبات الضرورية الغذائية فقط، ولكن في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات عرف المفهوم توسع من الاستهلاك الى الخدمات الاجتماعية الضرورية المرافقة للاستهلاك، وتعرف بأنها الحاجات الأساسية والمتمثلة في الملبس، المسكن، التعليم، الصحة؛ وانطلاقا من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وهي غياب الفرص و الإمكانات في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والخوف من تعرض الفرد الى الفقر في كرامته، ومن هذا المنطلق تعدى مفهوم الفقر المنظور النقدي ليصل الى منظور مقاربة القدرات وعليه أن مفهوم الفقر يحدده الإطار الزمني والمكاني ومتوسط المستوى المعيشي المتحصل، عليه فمثلا حسب المستوى المعيشي في الولايات المتحدة

الأمريكية يكون الفرد فقيرا لكن يمكن أن يصـــنف غنينا في إحدى الدول الإفريقية انطلاقا من مستواها المعيشي؛ و عليه إذا سلمنا بأن مفهوم الفقر يتغير من زمن لآخر فإننا نكون أمام حالة استمرارية وتطور للفقر عبر الزمن.

المطلب الثاني: أنواع الفقر و محدداته:

أولا: أنواع الفقر:

1- **الفقر البشـري:** تشـمل أوجه الحرمان في القدرات الأسـاسـية المتعلقة: بالعمر، الصـحة، الإسـكان، المعرفة، المشـاركة في الشـؤون العامة، الأمن، البيئة التفاعلية للفرد و حينما تتفاعل هذه العوامل مع بعضها فإنها تشكل قيود حادة على الخيارات الإنسانية؛ ويهتم مفهوم الفقر البشري بالإمكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانا وبالموارد التي يحتاجون اليها للتخلص من الفقر، ويراعي أيضـا المسـاواة بين الجنسـين[1] والطريقة التي توزع بها الموارد كالرعاية الصـحية، التعليم، الغذاء، القدرة على المشـاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصـادية بكل حرية،[2] و يهدف مؤشـر الفقر البشـري الى قياس تخلف بلد معين من ثلاث جوانب ندرجها كما يلي :

- معدل الوفيات عند الولادة وكذا العمر الافتراضي للأفراد.
- الحق في التمدرس وتلقي المعارف أي مدى اكتساب المعارف الأساسية من قراءة وكتابة بدون تميز.
- امكانية الحصول على مستوى حياة لائق من خلال نسبة السكان الذين يحصلون على مساكن قابلة للحياة الكريمة، والتزويد بالمياه وغيرها من مستلزمات.

[1]PNUD, Rapport Mondial Sur Développement Human ,(1997), Le Développement Human au service de léradication de la pauvreté new Yourk p 16.

[2] علي وهب، (1996)، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص151.

الجدول رقم (1-1) يمثل التمييز بين الفقر البشري في الدول النامية والمتقدمة:

البعد	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
الحياة والصحة	احتمال العيش بعد 40 سنة.	احتمال العيش بعد 60 سنة.
المعرفة	معدل التمكن البالغين من القراءة والكتابة متوسط.	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية مرتفع.
مستوى معيشي	معدل السكان الذين لديهم مصادر مياه صالحة للشرب مستديمة. معدل الأطفال دون الوزن الصحي.	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. معدل البطالة لآجل طويل 12 شهراً.

المصدر: محمد محمود العجلوني، (2010/12/10)، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مقدمة إلى الأسبوع العلمي في جامعة الأميرة سمية الأردن، ص03.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الفقر البشري تتغير مميزاتها وخصائصه حسب الحالة الاقتصـــادية للمجتمع، فلا يمكن أن نحكم على هذا النوع من الفقر في مجتمع واحد، ونقوم بإسقاطها على باقي المجتمعات، فهي تختلف حسب الوضعية الاقتصادية للمجتمع أو البلاد، فنجد الاختلاف واضـح ما بين سـيمات هذا الفقر في الدول النامية، والدول المتقدمة فمثلاً: لو أخذنا معيار الحياة بصحة جيدة فنجده في الدول النامية لديه احتمالية العيش بعد سن الأربعين فقط ، بينما نفس المعيار يتغير في الدول المتقدمة وتزداد احتمالية العيش الى ســن 60 ســنة وهذا راجع لتغيير شــروط الصــحية و ديمومتها؛ وجانب أخر بالنســبة لمعيار المعرفة فنجد الاختلاف واضح ففي الدول النامية يتوقف عند إلمام بالقراءة و الكتابة، لكن عند الدول المتقدمة تتخطى هذا الى اكتساب مهارات وظيفية وتوظيفها؛ كذلك مستوى المعيشي يلعب دور مهم ما بين الصنفين، ففي الدول النامية يتوقف عند الماء الصالح للشروب ومدى ديمومته للسكان، بينما في الدول المتقدمة المستوى المعيشي يعطي دلالة على السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك معدل البطالة لآجل 12 شهر مع مراعاة متطلبات سوق العمل "العملاء المؤهلة".

2- الفقر النقدي: نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل هو ذلك المستوى من الدخل[1]، أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية، أو الحد الأدنى للعيش أو البقاء، كما يمثل هذا الفقر حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل أو بإستخدام الانفاق الاستهلاكي، الذي يترجم بقيمة نقدية، وللتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء وفق هذا المفهوم يتم تحديد عتبة نقدية "خط الفقر" من هنا نميز بين الآتي[2]:

- **الفقر المطلق:** يشير على القدرة لتلبية الاحتياجات التي هي مطلقة وتنشأ داخل الفرد نفسه، حيث أن الوفاء بهذه الاحتياجات ضروري لبقاء الإنسان وتحقيق الرفاهية، حيث يعتمد الفقر المطلق على خط الفقر المطلق(PLI) الذي يأخذ في الاعتبار السوق كسلة كاملة من السلع والخدمات الأساسية، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الرفاهية، كما انه يعتبر الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول الى إشباع الحاجات الاساسية أو الانفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية المتمثلة في (الغذاء- المسكن- الملبس- التعليم-الصحة-النقل)[3].
- **الفقر النسبي:** يعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السلع والخدمات اللازمة لتحسين الرفاه للفرد[4]، ويرتبط الفقر النسبي اساسا بالدول المتقدمة، إذ ينظر اليه على أنه مقياس لعدم التساوي، وقد وضع البنك الدولي معيار يميز الفقر النسبي عن غيره وذلك للمقارنة بين الدول، او بين الريف والحضر، ومن هنا فإن الفقر المطلق هو مستوى الدخل الضروري، للحصول على مستوى محدد من المعيشة في الزمان

[1] ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 203.

[2] بدر صالح عبيدة، (1996)، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، القاهرة، ص53.

[3] Mohammed Aslam ,Hanef Ahmed,Kamel Meera, (2008),Poverty With Many Faces : a case study with malaysia international islamic university,edtion 1,malaysia p1.

[4] Moha Asri Abdullah, (2009) Urbain Poverty : a case study of malaysia first edition UMM press , international islamic university ,malaysia p11.

الذي تجرى عليه الدراسة، أما بالنسبة للفقر النسبي فإن خط الفقر يتأرجح تبعا لمستوى معيشة[1].

3- **الفقر المدقع:** هي الحالة التي لا يستطيع الإنسان فيها الحصول على الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية الأساسية، اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه على قيد الحياة يزاول نشاطاته العادية[2].

4- **فقر التكوين:** يمثل أحد مظاهر الفقر الناتجة عن الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية والفسيولوجية، ومن بينها الإعاقة البدنية والعقلية والنفسية بأشكالها المختلفة، والتي تؤدي الى قصور في القدرات الشخصية للأفراد.

5- **فقر التمكين:** هو فقر مؤسساتي، يعكس عجز مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الافراد، أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها.

6- **فقر الرفاهية:** وهذا النوع من الفقر غالبا ما يكون في الدول المتطورة، حيث تتمتع اغلب فئة المجتمع من التقدم التكنولوجي، واستغلال المنجزات الحضارية بينما تفتقر فئة أخرى إلى أدنى هاته الحضارة والتطور نظرا لظروف و أخرى.

7- **فقر قصير الآجال:** وهو المدة التي تكون غالبا من ثلاث سنوات الى سبع سنوات في اقصى تقدير، ويرجع هذا الى ظروف طارئة واستثنائية، مثل عدم توفر القدر الكافي من الموارد المالية لتلبية حاجيات العيش بسبب إختلالات في توزيع الدخل الوطني، ما يؤثر على الطبقة المتوسطة في المجتمع[3].

---

[1] عدنان داود محمد العذاري، هذى زوير مخلف الدعمي، (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، ص10.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، (2009)، نظرة أساسية الى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، العدد 46، ص31.

[3] مؤنس السيد محمد فيالة، (1998)، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر – دراسة مقارنة– رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص20.

8- **فقر طويل الآجل:** تزيد مدته غالبا عن خمسة عشرة سنة، ترجع أسبابه في كثير من الاحيان الى الاختلالات الهيكلية الحادة الناتجة عن طبيعة النسيج الاقتصادي، التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي، ما يعطل البرامج التنموية الموجهة لمجابهة الفقر، وبالتالي تكون هناك زيادة حادة في ارتفاع معدلات الفقر.

9- **فقر الطفولة:** تطرقت منظمة "اليونسيف" في تقريرها لهذا النوع من الفقراء من خلال حرمانهم من الموارد المادية، والروحية والعاطفية الضرورية في حياتهم ونموهم؛ هذا ما يمنعهم من التمتع بحقهم في الطفولة وفقدانهم لرعاية غذائية وصحية، ما يؤثر عليهم في حياتهم مستقبلا[1].

الشكل رقم(1-2) يمثل الأشكال المختلفة لظاهرة الفقر

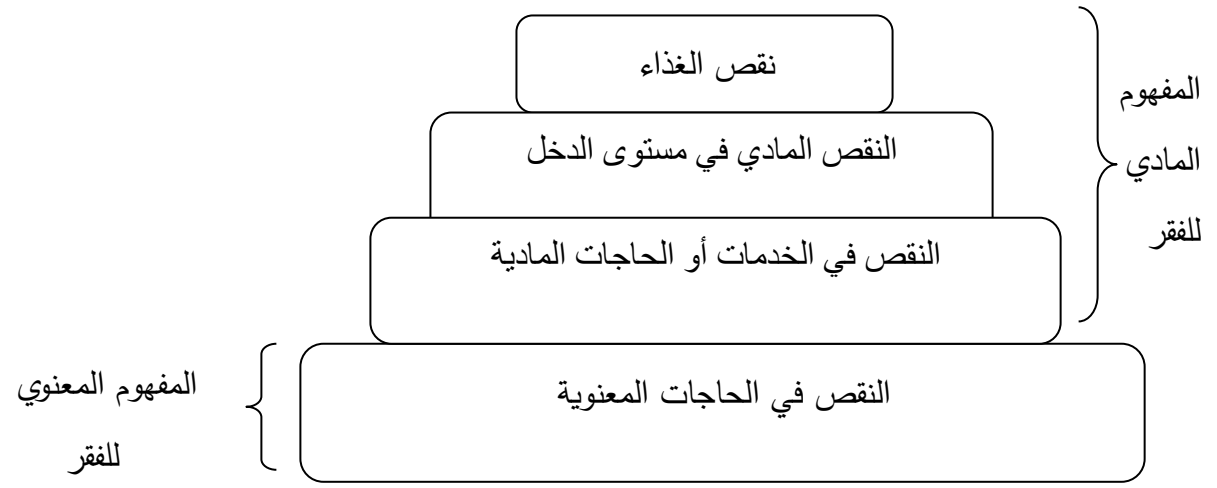

المصدر: حصروي نادية، (2008-2009)، تحليل وقياس الفقر، رسالة ماجستير في التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، ص08.

من خلال المخطط الآتي يتضح لنا أن الفقر يأخذ أشكال متعددة ومختلفة نظراً لإختلاف البيئة التي يعيش الفقراء فيها، وكذلك نرى الفقر يشهد تطور مقرون بتطور البشرية وبالتالي تطور النظرية الاقتصادية، فكان ينظر للفقر في السابق من ناحية مادي بحتا، متمثلة في الغذاء والخدمات ومستوى الدخل ما يعطي دلالة للمستوى المعيشي، لكن تطور الى جانب النفسي والذي أصبح يعالج الحاجات المعنوية، التي تؤثر على الجانب المادي للفرد والمجتمع على حد سواء.

[1] UNICEF : Situation Des enfants Dans Le Monde (2005) ; l'enfance en péril, New York, 2004.

ثانياً: محددات الفقر

1- العوامل السكانية: تعد الزيادة السكانية المضطردة والغير مدروسة من القوى المضادة للنمو[1] في المجتمع بصورة أساسية، مما يؤدي الى زيادة الفقر ومن اجل التوسع و الإصلاح الاقتصادي ظل النمو متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر[2]، وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات[3] الموضوعة في مجال تحسين مستوى المعيشة و دعم برامج تقليل الفقر، مما يسبب في توسيع هواة البطالة وبالتالي زيادة الفقر وهناك عدة أسباب مساعدة في الزيادة السكانية لاسيما في الدول النامية منها: العادات والتقاليد، فشل سياسات تنظيم النسل والتوعية[4].

2- العوامل الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية من المحددات الجوهرية في سياسة الفقر ونذكر منها:

- **توزيع الدخل:** يعتبر التوزيع الغير عادل للدخل، من بين أهم العوامل فالإنفاق مثلا دائما ما ينحاز للمدن على حساب الأرياف، وأيضا نمط النمو المنتهج يكون غالبا لصالح الأغنياء، على حساب الفقراء.

- **ضعف الهياكل الاقتصادية:** غالبا ما تكون الدول هاته تتميز بنسيج اقتصادي ضعيف حيث انها تعتمد على قطاع وحيد مثل قطاع المحروقات "اقتصاد ريعي" فهو رهين الأسواق الدولية، وتقلبات الأسعار، كذلك ارتباط المؤسسات والشركات المحلية بشركات عالمية عملاقة، تبقي دائما تطور هذه البلدان محدود و وفق تبعية ممنهجة.

---

[1] سمير التنير، (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، لبنان، ص45 .

[2] نفس المرجع، ص 45.

[3] كريمة كريم، (2003) الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الخبراء للقضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، ص 120 .

[4] محمد الأسعد، (1992)، السكان والتنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 155، ص101.

3- العوامل السياسية: تعرضت معظم الدول الفقيرة حاليا الى الاستعمار سابقا، هذا ما ساهم في استنزاف مواردها وخيراتها و كذلك وجود طبقة سياسية غير ناضجة، تحتكر السلطة وتخدم الاستعمار، والدول الكبرى أحيانا، وانخفاض معدل الشفافية و الديمقراطية.

4- العوامل الاجتماعية: تشـــارك العوامل الاجتماعية في زيادة انتشـــار الفقر ويتجلى هذا في نقص قدرة المؤسـسـات و المنظمات الاجتماعية، سـواء كانت حكومية او غيرها، ويتضـح ذلك من خلال تزايد الأمية وانخفاض التعليم والتدريب الملائم مع متلطلبات ســـوق العمل، وبالتالي عدم توفر أيدي عاملة فنية قادرة على المســـاهمة في دفع عجلة النمو، مما يؤدي الى تزايد البطالة اي تقليص الدور الاجتماعي، وكذلك تحييد دور المرأة، وكذلك نقص الرعاية الصـــحية والخدمات المقدمة مما يؤدي بهذه المؤشرات الى زيادة الفقر.

الشكل: رقم (1-3) يمثل محددات الفقر

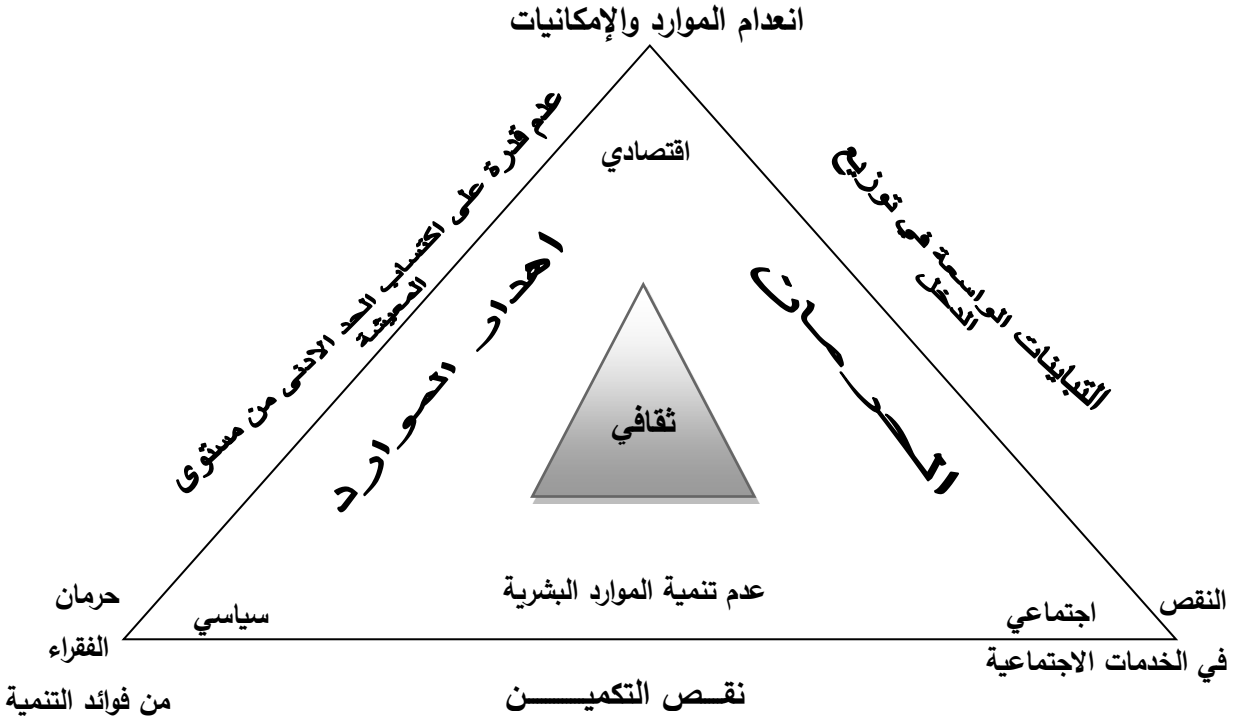

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المعطيات السابقة.

من خلال الشـكل يتضـح لنا ان هناك عدة محددات أفرزت لنا أشـكال متعددة ومتداخلة من الفقر كتوزيع الغير عادل في الدخل، ما يؤدي الى النقص في الخدمات الاجتماعية والمتطلبات

اليومية، ما يعطي بضرورة مستوى معيشي محدود، وكذلك انعدام والموارد وعدم تساوي الفرص يبرز لنا ايضا الحرمان الثقافي و الاجتماعي والسياسي، ما يؤدي الى هدر الطاقة البشرية وعدم الاستفادة من الموارد البشرية وتنميتها واستغلالها، وبالتالي إتساع مفهوم الفقر، حيث أنه يتجلى لنا جليا أنه كلما اتســعت هوة الفقر، اتســعت محددته بين مختلف الشــعوب والدول باختلاف ثقافتها وإيديولوجيتها.

المطلب الثالث: أسباب وخصائص الفقر:

اولاً: أسباب الفقر

يمكن تقسيم أسباب الفقر إلى عوامل متعددة ومتداخلة، تختلف من فئة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1- **حجم الأسرة:** يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدل الإعالة، إلى زيادة الأعباء وارتفاع نفقات الأسرة، وبالتالي ارتفاع حالات العجز عن توفير كل المتطلبات الأسرة[1] مما يؤدي إلى حالة من العوز، وهي أول خطوات الفقر[2].

2- **التضخم:** يعرف بإنه الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات، معبرا عنها بالنقود، يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر، وتصل الى حالة العجز عن إقتناء كل متطلباتها.

3- **برامج التصحيح الهيكلي:** ترتبط سياسات التصحيح الهيكلي في غالب الاحيان بإجراءات تزيد من معدل البطالة، كتقليص الانفاق الحكومي والحد من التوظيف في مؤسسات القطاع العام، وتحرير الاسعار لذا تعتبر برامج التصحيح الهيكلي، لها تأثير مباشر على زيادة الفقر.

4- **سوء توزيع الدخل والثروات:** إن غياب التوزيع العادل للثروات والدخل القومي، يؤثر سلبا على زيادة وتفاقم معدلات الفقر.

[1] Greer, J. and E. Thorbecks, (2009), "A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya"; Journal of Development Economies, vol. 242.

[2] Mohammed Hamed, (2010) "Poverty in Egpyt Need and Institutional Capacities" ,Boston ; lexington booksm , p 21.

5- **إنخفاض مستوى التعليم:** إن إنخفاض المستوى التعليمي، يساهم في حصر الكم المعرفي مما يؤثر سلبا على الجانب التوعية، ما يزيد من انتشار الفقر في المجتمعات[1].

6- **البطالة :** يعتبر التشغيل من القنوات العكسية للفقر، حيث انه كلما كان هناك تشغيل نقص الإعالة العائلية، وبالتالي زيادة تلبية الحاجيات والعكس صحيح، حيث كلما انخفضت معدلات التشغيل، زادة الإعالة العائلية وبالتالي نقصت وانحصرت تلبية الحاجيات، ما يولد عوز لدى الأسر وبالتالي اتجاه نحو الفقر.

7- **انخفاض معدلات الأجور:** تعلب الأجور دورا رئيساً في سد حاجيات ومستلزمات الأسر، فجل الدول النامية بها أجور متدنية أحيانا تقارب خط الفقر المعتمد دوليا، وبالتالي هي غير كافية للخروج من دائرة الفقر.

8- **الفساد والبيروقراطية:** وهذا بسبب بطء المعاملات ما يؤدي الى التأخير في انجاز المشاريع التنموية المستهدفة، وقد وضح تقرير الفساد الصادر عن المنظمة الدولية لشفافية 2011 أربع نقاط أساسية يؤثر فيه الفساد وهي رفع تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعة تكلفة رأسمال، ويعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة في الفقراء بحد ذاتهم، وعدم اتباع البرنامج المسطر للإنفاق العام[2]، هذا ما يكون عائق أمام الحد من الفقر.

ثانياً: خصائص الفقر

يعتبر الكثير من الباحثين أن الخصائص المصاحبة لظاهرة الفقر تتجلى في صور الفقر في حد ذاته، وتعتبر في كثير من الأحيان على أنها نتائج حتمية في حالة إستمرار الفقر، و استفحاله و حصره، كما وضح ذلك العالم الانتربولوجي "لويس أوسكار" في مايلي[3]:

- إرتفاع معدل الوفيات، وبالتالي متوسط طول العمر قصير.
- إنتشار الجهل وبالتالي، انخفاض المستوى التعليمي.

[1] وحيد لطفي فواز، (2013)، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ص 23.

[2] Disconand Macarov, (1998), Poverty : a persistent global reality Rutledge ,oxford unv press, New York, P 30.

[3] سمير تنير، (2009)، مرجع سابق، ص 45.

- المشاركة الضعيفة في النقابات والأحزاب السياسية.
- عدم المشاركة الفعلية في الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية.
- عدم الاكتفاء الذاتي وبالتالي لا وجود للمدخرات ما يعني اللجؤ الى الاقتراض.
- كثرة اللجؤ الى العنف سوى على الأطفال، أو على المرأة، نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة.
- إنتشار ظاهرة الهجرة بجميع أشكالها.
- فرضية تهديد الآمن الغذائي قابلة للتحقيق في أي وقت ممكن.

الجدول رقم(1-2) يمثل الخصائص المرافقة لظاهرة الفقر:

القدرة	المميزات
الاقتصادية	القدرة على ربح النقود: للاستهلاك، لتملك السلع، للوصول إلى التغذية، للأمن، لوسائل الراحة لمجتمع مثالي.
البشرية	مبنية على :الصحة، التربية، استمرار الغذاء، مياه صالحة للشرب ومسكن (عناصر خاصة للراحة ووسائل أساسية لتحسين شروط البقاء.)
السياسية	المتمثلة في : حقوق الإنسان، الحق في إن يسمح له أن يشارك في السياسات العامة والأولويات السياسية، فالحرمان من الحريات الأساسية أو حقوق الإنسان، هو أحد الجوانب الرئيسة للفقر.
اجتماعية	القدرة على المشاركة كعضو ذي قيمة في المجتمع، ينبغي رجوع هذه القدرات إلى الوضع الاجتماعي، الكرامة والحرية في حق التعبير في المجتمع دون شروط ولا قيود.
الثقافية	الوعي الثقافي هو التحلي بالمسؤولية اتجاه المحيط والاهتمام بالقضايا الجوهرية كالبيئة مثلاً.
الحمائية	القدرة على التصدي و مقاومة الأزمات الاقتصادية و مواكبة التغيرات الخارجية.

Source: Maliki Samir Baha Eddine, (2008), Quantification de la relation pauvreté-eau des ménages Algériens : application d'un modèle indiciaire, thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen, P56.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الفقر

المطلب الآول: النظرية الدينية

تطرقت الديانة الإسلامية السمحة من خلال القرأن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي لديها رؤية متسعة في هذه المسألة ففي جانبها الأول تستند الى قوله تعالى " وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ" (سورة الذاريات الآية 22)، " ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ" (سورة الروم، الآية 40).

وحسب الآية الكريمة فإن أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الانسان والمجتمع سوى، ولكن هذا لا يدل على مفهوم الاتكال وعدم العمل، حيث ان السعي ايضا مطلوب من اجل الرزق؛ أما جانبها الأخر فبيت مال المسلمين وفرض الزكاة هو أخذ المال من الاغنياء وإعطاءه للفقر من اجل محاربة هاته الظاهرة، كقوله تعالى "خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ "(سورة التوبة، الآية 103).

جاء الدين الاسلامي شاملا لجميع نواحي الحياة مادية منها او روحية فهو نموذج اجتماعي شامل لجميع جوانب الحياة الانسانية، فقد اهتم القرأن الكريم بظاهرة الفقر ووضعها ضمن اولوياته وفي هذا الصدد يقول تعالى" إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ " (سورة التوبة الآية 60) يتضح في تفسير الآية الكريمة ان هناك عدة فئات تستهدفها الصدقات لكن الله تعالى اهتم بالفقراء وجعلهم من أول المستفيدين، من هنا يتضح لنا ضرورة معالجة الظاهرة.

يحث القرأن الكريم المسلمين على العدالة في توزيع الموارد[1] وعدم تركيزها بأيدي قلة من الأغنياء، حيث يقول تعالى" مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ " (سورة الحشر الآية 7).

[1] عبد الله صادق أمين، (2005)، الفقر في فلسطين وسياسات المكافحة –دراسة حالة محافظة جنيين–، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، ص29.

أما السنة النبوية الشريفة فقدت وقفت من الفقر نفس موقف القرآن الكريم حيث تحث على العدل والمساواة بين افراد المجتمع حيث أن النبي ﷺ قال لمعاذ[1] حين بعثه في جمع الزكاة " **خُذْها مِن أغنيائِهم ورُدَّها على فُقرائِهم** " (حديث صحيح مخرج من الآرواء رقم 855)؛ كذلك دعاء القرآن الى التعوذ من الفقر، فعن أنس بن مالك ، قال كان رسول ﷺ في دعائه " **اللهم إني اعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل واعوذ بك من الفقر والكفر والفسوق، وأعوذ بك من الصم والبكم والجنون وسيء الاسقام**" (أخرجه ابن حبان والحاكم)؛ ومن مواقف الصحابة رضوان الله عليهم، يقول علي ابن ابي طالب–كرم الله وجهه– عن الفقر ويصفه "**بالموت الأكبر**" وقال ايضا " **لو كان الفقر رجل لقتلته**" وهذا إن دل على شيء فهو يدل على خطورة الظاهرة والاهتمام الذي كانت تولى به.

يتضح لنا في الاقتصاد الإسلامي إلى أن إشكالية الفقر تعود بالأساس الى:

القصور ونعني به القصور في استغلال الموارد الطبيعية وليس في قلتها كما يتضح في قوله تعالى " **وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**" (سورة إبراهيم الآية 34)، و عدم الامتثال لضوابط الشرعية من بينها جشع الأغنياء وعدم إخراج نصاب الزكاة كما هو مبين في قوله تعالى "**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ**" (سورة ياسين الآية 47).

إذن إشكالية الفقر في الفكر الإسلامي تقف عند الإنسان بحد ذاته، من خلال الخلل في نظامه الاقتصادي المشبع بالشجع، والاحتكار والاستغلال سواء كان من ضعف الإنتاج، أم ضعف التوزيع، وقد وضع الإسلام قواعد لمحاربة الفقر من الأساس وتتمثل في إرساء العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع العادل للدخل و الحث على العمل وعدم الإسراف و التبزير و التكأفل الاجتماعي.

[1] محمد ناصر الدين الالباني، (1983)، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام، مكتب الاسلامي للنشر، الطبعة الاولى، بيروت، ص8.

المطلب الثاني: النظرية العلمية:

اولاً: نظرية الحلقة المفرغة:

يضع الاقتصادي "**نوركس**" مجموعة من القوى تترابط بعضها البعض، وتتفاعل بطريقة دائرية من شأنها ان تبقى حالة التوازن عند مستوى الفقر مطلق؛ من خلال مستوى تراكم رأس المال وهو العامل الرئيسي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، حيث إستطاع "**نوركس**" ربط ذلك بثورة التي خلقتها الاتصالات الحديثة[1] وأثرها على زيادة الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية ، حيث تتجه كل زيادة في الدخل إلى زيادة في معدلات الاستهلاك، دون حدوث ارتفاع في مستوى الادخار وهو ما يعيق الاستثمار أو التراكم الرأسمالي في المجتمع؛ ومنه يؤكد "نوركس" أن الحلقة الأساسية في نظريته احدها متعلقة بالعرض وغياب "الادخار" اي عرض رأسمال النقدي، و الاخرى متعلقة بالطلب على ذات رأسمال "الاستثمار".

ففي الحلقة الأولى يوضح لنا أن إنخفاض الدخل الفردي في الدول المتخلفة، يعني العجز على الادخار، ويترتب عليه انخفاض الاستثمار، ما يؤدي بدوره الى تدهور الانتاجية، ومنه تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض؛ أما الحلقة الثانية تتمحور في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار ما يدل على انخفاض رأسمال المستثمر ويترتب عليه انخفاض في الانتاجية، هذا ما يؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي، اي تدهور في القدرة الشرائية كل هذا يفرز لنا نتيجة حتمية وهي ضعف السوق المحلية، وضعف الاستثمار بها وهكذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب.

إن التحليل الذي وضعه "نوركس" يعني انخفاض الدخل الفردي، ما يعكس انخفاض الانتاجية، وهو النقطة المركزية بين الحلقتين، تشير هذه النظرية الى ان الفقر مرتبط اساسا بالدخل الفردي، خاصةً في الدول النامية، لان الفقر حلقة مفرغة ينطلق بإنخفاض مستوى الدخل تليه انخفاض

[1] كريمة بوساق، (2004)، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 23.

بمستوى التغذية، ثم انخفاض بمستوى الانتاجية[1] ثم تنتهي كما انطلقت بانخفاض في مستوى الدخل، كما هو موضح في المخطط الآتي:

الشكل رقم (1-4) يوضح الحلقة المفرغة للفقر:

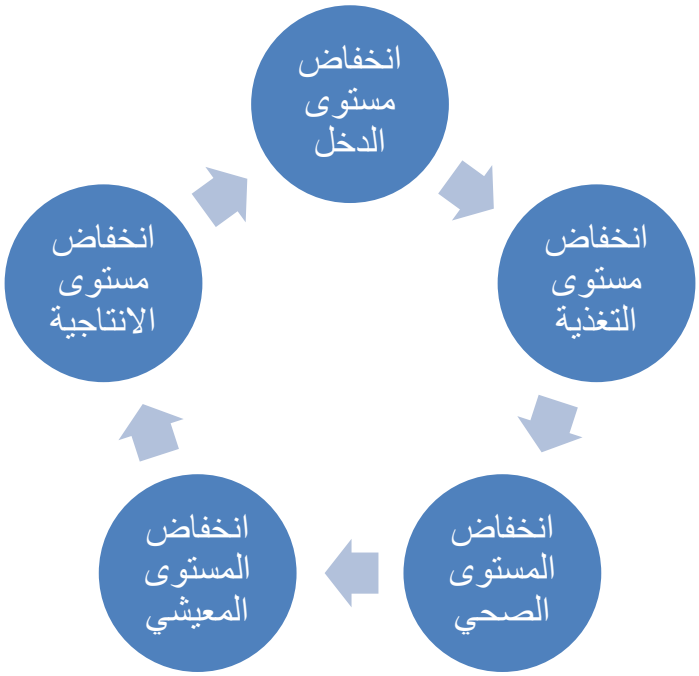

المصدر: من إعداد الباحث استناد على معطيات نظرية الحلقة المفرغة

من خلال هذا المخطط يتضح لنا جليا أن الفقر يولد حلق مفرغة، تنطلق من الدخل أو الانفاق الاستهلاكي، حيث كلما انخفض مستوى الدخل كانت له نتائج وخيمة تتمثل في انخفاض مستوى التغذية ما يؤثر بدوره على الصحة، فإذا كانت الصحة لا تحتوي على سعرات حرارية كافية، فحتما سأيكون مردود الإنتاجي متدني وغير تنافسي ما يفرز لنا مستوى معيشي منخفض، وبالتالي ايضا يكون العائد منخفض أي أن دخل الفرد منخفض، وبالتالي نبقى في نفس الدوامة ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر.

[1] نادية حصوري(2009)، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 23.

ثانياً: نظرية مالثوس:

يرى "روبرت مالتوس" الذي صاغ نظريته على أساس وجود علاقة طردية ما بين النمو السكاني ومستوى المعيشة، وربطه بزيادة الفقر في المجتمع ما يؤدي الى التخلف، حيث انتقد "روبرت مالتوس" مبدأ الحرية واليد الخفية في التوازن السوقي، وأن السوق يصحح نفسه بنفسه بدليل أن ارتفاع الأسعار مقارنة بالمداخيل يؤدي بالضرورة الى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع، فالرؤية المالتوسية التي أسس لها تتعلق بقدرة الانسان على التكاثر والتي تخضع في نموها الى متتالية هندسية: 1،2 ،4 ،8 ،16، 32 ،64 .... أما زيادة الانتاج (الغذاء) فتتم وفق متتالية حسابية 1 ،2 ،3، 4، 5، 6، 7 .... حيث انه الزيادة السكانية تكون اكبر من العملية الانتاجية، ما يولد عدم القدرة على الاستعابة وهو السبب الرئيسي للفقر، وليس هناك علاقة ما بين اسلوب الحكم، وطريقة توزيع الثروة، وعليه ان الاغنياء ليس مجبرين على تأمين العمل والغذاء للفقراء، ولكن الفقراء هم من معنيين بتنظيم النسل والعمل على رفع القدرة الإنتاجية[1] .

المطلب الثالث: المقاربة السوسيو إقتصادية المفسرة لظاهرة الفقر:

اولاً: مقاربة البنك العالمي:

يعبر البنك العالمي عن تصور معين و "وحيد للنمو"، مرادف لاقتصاد السوق، أي النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ ويترتب على ذلك أن مفهوم الفقر، إنما ينحصر أساسا في فكرة بسيطة، وهي فكرة النمو، معبر عنه بالدخل النقدي المقيم بالدولار الأمريكي، حيث يتحدد في مستوى أدنى في سلم الدخول العالمية، وتماشيا وهذا المنطق، فإن محاربة الفقر تتمثل قبل كل شيء في زيادة الدخل، وهكذا يحدد الهدف العام للنمو، أي السبيل الوحيد لمكافحة الفقر ويضع البنك العالمي، " خط أو عتبة الفقر " بالنظر إلى الدخل الفردي، وبالتالي فإن أي شخص يمتلك دخلا أقل من هذا المستوى سيتعرض حتما إلى موانع الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية، أي يعتبر حسب البنك العالمي فقيرا، من الممكن إعداد عتبة فقر لكل منطقة بواسطة تقديرات مباشرة وذلك باعتبار

[1] عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، ص 12.

حد أدنى معين من الإشباع، ثم بفرضيات معينة حول الأسعار و المرونة المرتبطة بالإنفاق، على حساب متوسط الناتج الوطني الخام (PIB)، والذي يسمح حسب البنك العالمي، بالاستجابة للحاجات الأساسية، مثلما يسمح أيضا، بمعرفة " فجوة الفقر".

ويركز البنك العالمي، في إطار توسيع هذه الحسابات لتشمل المقارنات الدولية، على عتبة فقر تعادل 1 دولار أمريكي (بأسعار سنة 1985) في اليوم و للفرد الواحد؛ ويقترح استعمال، كقاعدة ضبط واحتساب، عتبة فقر معادلة لـ 2 دولار لأمريكا اللاتينية و الكرايب، و4 دولارا (بأسعار 1990) لبلدان أوروبا الشرقية، أما فيما يتعلق بالمقارنات الدولية، فإن البنك العالمي يقترح عتبة فقر ملائمة (أو مناسبة) لأمريكا، والتي تعادل 14,4 دولار (بأسعار 1985) يوميا لكل فرد.

إن خط الفقر هذا يتغير في الواقع بتغير المستوى العام للنمو: فما يعتبر فقرا بالنسبة لشخص ما يمكن أن يكون ثروة لشخص أخر؛ إن الأساس الثابت والمستقر في تعريف الفقر، يكمن في مستوى الحاجات الأساسية[1] ، طبعا إن المقياس المستعمل هنا يتمثل في الدخل النقدي، هذا الأخير يفترض وجود علاقات نقدية بين الأشخاص، وهذا ما يسود في الدول المتطورة الرأسمالية ، بينما البلدان المتخلفة لا تزال بعيدة عن " تنقيد الاقتصاد" مما يعني أن كثيرا من النشاطات غير مقيمة نقدا، ولا تدخل ضمن إعداد الدخل، فكيف يمكن إذن، الاعتماد على الدخل النقدي لتحديد مفهوم الفقر وقياسه، إن مفهوم الدخل النقدي[2] قد يكون مفيدا للمقارنة الدولية وتصنيف البلدان من فقيرة إلى غنية، فمثلا متوسط دخل الكويت يفوق و إلى حد كبير، متوسط دخل عدد كبير من الدول الغربية، ورغم ذلك تصنف الكويت مثلا ضمن الدول المتخلفة .

وفضلا عن ذلك، وإن كانت التنمية الاقتصادية (أي النمو) ذات أهمية بالغة في حياة الأمم والمجتمعات[3]، فإن كل القرائن والإحصائيات تبين وبكل وضوح أن النمو الاقتصادي ليس (بالضرورة) مرادفا للرفاه الاجتماعي، وبالتالي فإن هذا النمو، السبيل الوحيد للإزدهار، غير كاف

[1] World Bank, (2000), World Development Report: Attacking Poverty; Oxford University Press, Oxford, p21 .
[2] World Bank Group (2016),:«world development indicators», p16.
[3] Sen, A. (2013), "A New Data Set for Measuring Income Inequality"; World Bank Economic Review, vol. 10, n2.

للقضاء على العوز وتحسين ظروف معيشة السكان، وإلا لماذا يتواجد الملايين من الفقراء في الدول الغنية، في هذا الصدد ومن أجل مواجهة الفقر السائد في العالم ومظاهر عدم المساواة حددت المنظمات الدولية لنفسها عددا من الأهداف التي يجب تحقيقها في 2015 ومن اجل تحقيق هذه الأهداف يقترح تقرير التنمية في العالم 2000–2001 شن هجوم واسع النطاق على الفقر، والذي أصدره البنك الدولي – استراتيجية للتصدي للفقر بأربعة طرق هي: تعزيز إتاحة الفرص الإقتصادية للفقراء، تمكين الفقراء من أسباب القوة، تعزيز الأمان، إتخاذ إجراءات على المستوى الدولي.

ثانياً: النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الفقر

1- **النظرية الاجتماعية:** تنظر هذه النظرية الى المجتمع من خلال هيكله الطبقي وتوزيع القوى، والعلاقات الاجتماعية وتشابكها، وهي التي تجعل الفرد غنياً أو فقيراً، وإن المسؤول على هذه الظاهرة هو المجتمع بعاداته وتقاليده و أفكاره التي تسبب ضعف في فعالياته ونشاطاته التنموية والاجتماعية والسياسية، ووفق هذه النظرية فإن الاستراتيجية الناجعة للقضاء على الفقر تبدأ بالتأثير في بنية المجتمع ومكوناته والاستثمار في كوادره، و خلق أنشطة مختلفة تجابه الفقر و الفقراء[1].

2- **النظرية الإغريقية:** ساهم الإغريق في التطور و الإزدهار الكبير الذي عرفته البشرية، من خلال التفوق في عدة علوم ومجالات وبزوغ كم هائل من الفلاسفة والعلماء مثل: "أفلاطون" صاحب كتاب الجمهورية الذي تطرق فيه الى ظاهرة الفقر واعتبر ان التفاوت الاقتصادي للأفراد امر حتمي ومنطقي وأن ظاهرة الفقر تكمن أساسا في الطلب المتنامي والمستمر في حاجيات الفرد وليس في قلة ممتلكاته؛ وان للمجتمع قواعد وأسس لو اتبعها لما كان هناك غنى فاحش ولا فقر مدقع من منظوره للمدينة الفاضلة[2]؛ و ساهم "أرسطو" في هذا المجال ورأى أنه لكل فرد حرية تملك المال والتصرف فيه وان الملكية الخاصة حق طبيعي لكل فرد،

[1] مؤتمر العمل الدولي، (2003)، الخلاص من الفقر، التقرير الاول، مكتب العمل الدولي جنيف، الدورة 91، ص17.

[2] محسن كاظم، (1989)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ذات السلاسل للطبع والنشر، ط 1، الكويت، ص23.

إنطلاقا من نظام متعدد الأطراف كالأخلاق و الضوابط الاجتماعية من تكأفل وتوزيع عادل لثروة.

3- **النظرية الماركسية:** يرى "**ماركس**" صاحب أطروحة "رأس المال" أن الفقر بالأساس يرجع إلى الصراع الطبقي في المجتمع الذي وجدته الرأسمالية، فالطبقة المهيمنة تملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العاملة التابعة لها؛ فأصحاب المصانع "أرباب العمل" يجنون أرباح ضخمة بالمقابل يدفعون أجور زهيدة للعمال؛ إن فكرة الفقر تتجلى في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية، بل يخضع للرغبة الجامحة في استخلاص فائض القيمة على حساب طبقة العمال، و أكد "لينين" هذه الأطروحة مشيراً أن الرأسمالية يخلقها رأس المال الفائض، وهي لا تستخدمه أبدا لغرض الارتفاع بمستويات معيشة العمال إذ هذا يعد تراجع في أرباح الرأسماليين ما يودي حتما إلى إفقار العمال، ويقصد بالقيمة الفائضة هي تلك الموارد الاقتصادية القومية التي تحقق ناتج وطني يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الاستكفاء، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وهذا الفرق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة نتاجها الفعلي ، وهو ما أطلق عليه "ماركس" "فائض القيمة" وتذهب هذه العوائد للرأسماليين[1].

4- **نظرية الفردية:** ترجع ظاهرة الفقر لدواعي فردية فالفقراء أنفسهم هم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع بالضرورة، وإن القضاء على الفقر يتأتى من خلال الاهتمام بالفرد وتحسين قدرته ومكانته، أي الاهتمام بالموارد البشرية؛ فهناك عدة صور ونماذج ناجحة لإفراد استطاعوا التخلص من الفقر ونقد فكرة الحتمية.

[1] توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص74.

ثالثاً : المقاربة الاقتصادية

1- مقاربة الناتج المحلي الخام "PIB": تعتبر مقاربة الناتج المحلي الخام بمثابة المقاربة الأكثر بساطة، والتي لا تزال تستعمل في الإحصائيات نظراً لسهولتها لكن ما يعيبها عدم الأخذ بمؤشرات مهمة منها: التغير الهام في الأسعار، وبالتالي " التكلفة المعيشية " من بلد لآخر، فضلا عن المشكلة المعقدة التي تمثلها التذبذبات النقدية وما تحدثه من اختلالات[1]، ومدى تأثيرها على الدخل الحقيقي بالدولار، وماينعكس على القدرة الشرائية؛ إن مقاربة الناتج الداخلي الخام تتطلب الوصول إلى معلومات ذات جودة عالية ومصداقية كبيرة لا سيما فيما يتعلق بالأسعار والاتجاهات النقدية، تلك التي عادة ما تكون صعبة المنال، كما أن هذه المقاربة، المبنية على متوسط الناتج الداخلي الخام والتي لا تعكس إطلاقا مستوى الرفاه الاجتماعي للسكان، ولا ظاهرة الفقر، ناهيك عن النشاطات الاقتصادية للقطاع غير الرسمي في كثير من الدول المتخلفة؛ إن طريقة الناتج المحلي الداخلي الخام تقتصر على " المتوسط " لكل بلد، وتتجاهل توزيع الثروة والموارد الوطنية بين أفراد المجتمع، فالبلد ذو ناتج محلي خام متوسط أعلى من بلد آخر فقير، يمكن أن يتعرض لظاهرة الفقر لا سيما إذا كانت الثروة مركزة في أعلى السلم ، إلا أنه و رغم هذه العيوب، يجب عدم التسرع في الاستنتاج بأن الإحصائيات المبنية على مستوى الناتج المحلي الخام لا قيمة لها للتمييز وقياس الثروة والفقر، إنما هي المقاربة الأكثر وصولا لمستويات " تقدم " وازدهار البلدان، فضلا عن أنها مفيدة، سهلة الفهم والتحكم فيها.

2- مقاربة توزيع الدخل: إن استراتيجيات التنمية التي من المفترض أن تؤدي الى زيادة مستوى دخل الفرد ليس لها تأثير على الفقر، إذا ما صاحبها زيادة التفاوت في توزيع الدخول[2]، وعليه يجب أن تصل نتائج التنمية إلى الجميع؛ وقد إعتبر أحد الاقتصاديين بقوله " يوجد تناقض بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويتسع أو يضيق هذا التناقض تبعا لحالة التنمية

[1] مالكوم، مايكل رومر، (1995)، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفي، إقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص135.

[2] ديفيد بريشيتكو، (2008)، ترجمة: ليندة الحمود، طريقة التفكير الاقتصادي، الأهلية للنشر، الأردن، ص317.

الاقتصادية، فالدول المتقدمة اقتصاديا تعتبر أكثر حظا في هذا المجال لان مواطنيها يدركون أهمية التوزيع الدخل، ولذلك فهم يرضون بالضرائب العالية ويتحملونها عندما يزداد مستوى الدخل المستهدف[1]، فمن المحتمل أن يقبل الاقتصاد التضحية بإبطاء معدلات النمو لصالح إعادة التوزيع لان الدول المتقدمة يمكن أن تقدم التضحية، وقادرة بان تضحي ببعض النمو في سبيل العدالة الاجتماعية ولكن على العكس في الدول المتخلفة، فالتكلفة الاجتماعية تكون باهظة إذا أرادت هذه الدول أن تحقق المساواة، فالاقتصاد يتميز بمستوى منخفض من الكفاءة .

3- مقاربة التخلف الاقتصادي: يستخدم مصطلح التخلف الاقتصادي لمعان متعددة، أكثرها شيوعا انخفاض مستوى المعيشة، أي انخفاض متوسط استهلاك من سلع وخدمات، انخفاضا كبيرا مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين بالقطاع الزراعي وانخفاض إنتاجية العمل، وكذلك انخفاض مستوى التعليم و الصحة والتغذية، هذه الخصائص يمكن النظر إليها على أنها أسباب الفقر ونتاجا له في نفس الوقت؛ ومنه يجب التفرقة بين ظاهرتي الفقر والتخلف، إذ نجد أن هناك بعض الدول المتقدمة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا وفرنسا... يوجد بها فقراء كثيرون ورغم ذلك لا يمكننا وصفها بأنها دول متخلفة، ونفس الشيء يوجد هناك دول فقيرة يوجد بها أغنياء غير أنها لا ينفي حقيقة كونها متخلفة، إن التخلف الاقتصادي يعتمد ويرتبط أساسا بوضعية النشاط الاقتصادي والاجتماعي[2] السائد في مجتمع ما، يذهب الكثير من الاقتصاديين إلى التفرقة بين التخلف والفقر في أن التخلف ينطوي على خلل اجتماعي جنبا إلى جنب مع الخلل الاقتصادي، مع وجود أيضا الخلل الحضري، حيث تكون العلاقات والنظم الاجتماعية غير مناسبة مع التطور الاقتصادي والمادي على نحو يحول دون المزيد من التطور الاقتصادي في المستقبل، مع الملاحظ أن الشعوب المتخلفة عادة ما تكون غير متحضرة خاصة منهم سكان الريف.

[1] محمد حامد دويدار، (1996)، أصول الاقتصاد السياسي، دار المعرفة، الاسكندرية، ص270.

[2] فريد كورتل، (2003)، الفقر مسبباته، وأثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، الجزائر، ص 83.

ترجع وضعية البلدان المتخلفة الى تأثر النظام الدولي، فأغلبها حققت استقلالها السياسي لكن مازالت تصبو الى تحقيق برامج طموحة للتنمية والتصنيع، لمواجهة مشكلات البطالة والفقر وخصوصا مع التزايد في معدلات نموها السكاني، ولقد أدركت هذه الدول ان الخروج من دائرة التخلف سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة لصلح بناء التنمية، وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادي الأجنبية ومع علاقات الهيمنة والتبادل الغير متكافىء مع السوق الرأسمالية، فقد كان تحقيق تلك البرامج التنموية[1] يحتاج إلى استثمارات خاصة والى استيراد الكثير من السلع والخدمات وهو ما يتطلب توافر رؤوس أموال من العملات الأجنبية، و كذلك أن صادراتها من المواد الخام تتعرض للتدهور و استغلال الغير عقلاني، إن المعطيات الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي افرزها التقسيم الدولي للعمل، وكذلك السياسات الهيكلية المقترحة من طرف الهيئات الدولية خاصة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية لتجارة)، ما أدى إلى إحداث تحولات هيكلية عميقة في اقتصاديات الدول النامية[2] وتبنيها ميكانيزمات تنظيمية و إدارية مختلفة كالخوصصة و التقليل من النفقات العمومية ...الخ ، كل هذا أدى إلى تعميق حدة الاختلالات الهيكلية داخل هذه البلدان.

إذن يعتبر التخلف الاقتصادي هو المحدد رئيسي و السبب المباشر لحدوث وانتشار الفقر، نظرا لما يشكل ويؤثر على الدخل القومي و الدخل الفردي وكذلك تأمين الخدمات الأساسية للسكان (الصحية، التعليمية والسكنية).

[1] فريد كورتل، مرجع سابق، ص 84.

[2] محمود خال المسافر، (2002)، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا أبحاث الفقر في الوطن العربي، ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، دار الحكمة، بغداد، ص 309.

المبحث الثالث: طرق وأليات قياس الفقر

الفقر ظاهرة عالمية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية، تمس جميع هياكل الدولة لها تأثير على الفرد وعلى المجتمع، ولهذا تعددت الأبحاث والطرق لدراسته وتحديد شدته وانتشاره وقياسه ولعل من أشهرها خط الفقر.

المطلب الأول: ماهية خط الفقر

أولاً مفهوم خط الفقر:

يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة، و كذلك بأنه الحد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقيرا إذ تراجع عنه؛ عمد البنك الدولي إلى إستعمال أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات بين الأقاليم لفترات زمنية، إلا أنها تقف عقبات في تعميم هذا الأسلوب نظراً لإختلاف الأسعار و نمط الاستهلاك بين الريف والحضر، ما يتطلب وضع مؤشرات لتكاليف المعيشة على مستوى الأقاليم، وتعديل المداخيل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر الفقر ومن جانب أخر فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية، قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغيرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر، وعليه فإن إحدى طرق الفقر تتمثل في تحديد عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان، إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع[1].

ثانياً: أنواع خط الفقر

1-خط الفقر المطلق: هو الوصول إلى حالة لا يستطيع الإنسان فيها إلى سد احتياجاته ورغباته الأساسية من غذاء، ومسكن وملبس وتعليم وصحة من خلال دخله فقط، كما يمثل خط الفقر

[1] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص49

المطلق تكلفة مجمل الحاجات للفرد أو للأسرة وفق نمط الحياة المعمول به في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا[1].

2- خط الفقر المدقع: هو تلك الحالة التي يعجز فيها الإنسان بدخله الوصول إلى إشباع حاجياته الغذائية والمعبر عنها بالسعرات الحرارية، التي تمكنه من مواصلة حياته بصورة طبيعية، حيث يمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية الحاجات الغذائية للفرد أو المجتمع وفق نمط غذائي سائد في مجتمع معين؛ كما يعرف أيضاً أنه الحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه أخصائي البنك الدولي على أنه يتمثل في الدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبمعدل يومي يقدر بـ2250 سعره حرارية لكل فرد[2].

3-خط الفقر النسبي: تحدده نسبة معينة من الدخل المتوسط فمثلاً نأخذ نصف الدخل المتوسط، أو بالحد الاعلى لدخل 10 %من السكان الادنى دخلاً، وعليه تكون فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد الى أخر.

4-خط الفقر القومي: يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الاساسية، والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة.

5-خط الفقر الثابت: هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم، وأن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر[3]، إن هذا المقياس استخدمه البنك الدولي، إلا أنه غالباً ما يعاب عليه أنه لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.

[1] أنطوان حداد، (دون ذكر سنة نشر)، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، ص14 .
[2] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص50 .
[3] الطيب لحيلح، محمد جصاص، (جوان 2010)، الفقر...التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، ص 177.

6- خط الفقر الاجتهادي: تحديد خط الفقر يعتمد على ما يجتهد به الآفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر الاجتهادي لا يتغير بتغير المكان والزمان فحسب، ولكن يختلف أيضا باختلاف الآفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه، فيلاحظ أن تقدير الآفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة[1] يميل إلى الارتفاع عادة بارتفاع دخولهم.

7- خط فقر الغذاء: لتحديد خط فقر الغذاء يوجد طرق متعددة نذكر أهمها:

أ - خط فقر الغذاء الأقل كلفة: حيث الاعتماد على سلة من العناصر الغذائية التي تنسجم مع الأذواق السائدة، وبالشكل الذي تعطي أقل سعره حرارية وبأقل كلفة، بالتركيز على الأسعار السائدة ليتم تحديد كلفة السلعة الغذائية التي يستند إليها تحديد خط الفقر؛ ومن إيجابيات هذه الطريقة تتمثل في كونها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك العائلة، أما سلبيتها تتمثل في أن الأفراد ربما لا يستهلكون أقل بل أكثر من السعرات الحرارية المتعارف عليها، في إطار خط فقر الغذاء، بالرغم من امتلاكهم مستوى من الدخل مساويا للحد الأدنى لكلفة الغذاء الذي يمثله خط الفقر[2]، فضلا على أن سلة الغذاء المحددة قد لا تنسجم مع الرغبات أو العادات الحقيقية لغذاء المستهلكين.

[1] محمد حسن باقر، مرجع سابق، ص 7.

[2] حفصي بونبعو ياسين، (2010-2011)، مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص19.

ب- خط فقر الغذاء على أساس النفقات: يعتمد إعتماداً رئيسياً على إختيار نماذج الاستهلاك الحقيقي لبعض أجزاء المجتمع، من خلال جمع البيانات عن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بالغرام، مع إهمال السلم الأدنى للتوزيع، وعندما يتم تحويل الوحدات المستهلكة إلى سعرات حرارية ليتم تحديد إجمالي السعرات الحرارية المستهلكة، التي يجب أن تتجانس مع الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية المحددة، ومن ثم يتم تحديد خط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات و إن ما يميز هذه الطريقة أن إختيار السلع للحصول على أدنى الاحتياجات من السعرات الحرارية قد تكون متوازنة من ناحية طاقة السعرات الحرارية التي قد يحتاج إليها الفرد، فضلاً عن كونها تقدم غذاء أكثر توازناً؛ أما من سلبيات هذه الطريقة فتتمثل بكونها لم تحقق حصر لجميع السلع من المواد الغذائية[1]، ولا تقدم مستويا كافية من بعض المواد الغذائية، التي قد لا تكون متوازنة، فضلا على أنها تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الغذاء، الأمر الذي لا يقيس نفقات الغذاء وحدها، بل يقيس الكميات المستهلكة أيضا ، كما أنها تتجاهل الإنتاج المنزلي الذي قد ينتج في المناطق الريفية؛ لذلك يتطلب تسعير هذه المنتجات لتضاف الى منتجات الغذائية في السوق، أما النفقات الغير غذائية فتتم بواسطة الاختيار المباشر للفقرات الغير غذائية، فضلا عن تسعيرة تلك الفقرات التي تتم إضافتها إلى المجموع الكلي لمبلغ الإنفاق المحدد لخط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي[2] .

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الفقر والنمو والتوزيع الدخل في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 31.
[2] بونبعو ياسين، مرجع سابق، ص20.

الشكل رقم (1-5) يمثل أنواع خط الفقر وألية القياس

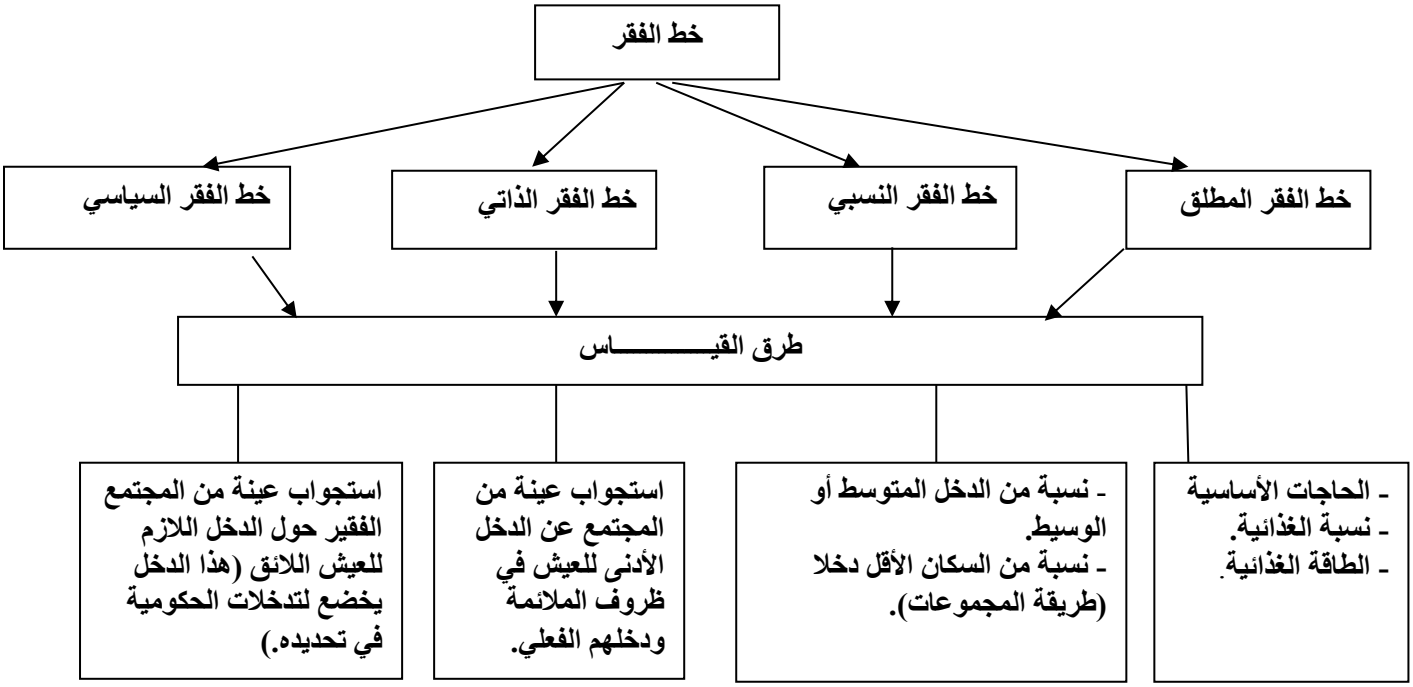

المصدر: لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، إشكالية تقييم وقياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدولة العربية في ظل العولمة ص 32.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفقر

إن قياس الفقر هو خطوة مهمة في دراسة الظاهرة إذ أنه يمثل مضمون واسع لمفهومه والتعرف على حجم الظاهرة ومدى انتشارها بين الأفراد والمجتمعات، حيث أن التشخيص يعتبر القاعدة الصلبة للدراسة فمن خلاله يمكن أن نحصر الفئة المتضررة، و نبرز خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، من أجل تسهيل جمع البيانات و المعطيات التي تعبر على شدة الانتشار في المجتمع.

اولاً: المؤشرات النقدية

1- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي: يعتبر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات التي يعتمد عليها في الدراسات الاقتصادية كونه يدل على مستوى الفقر في المجتمع بصفة عامة، ويحسب هذا المؤشر بقسمة الناتج القومي الإجمالي على عدد

السكان، كما يوضح الفارق بين مستوى مجتمع معين وأخر دون أن يوضح التباينات داخل المجتمع الواحد، فكلما كان نصيب الفرد من الناتج القومي في مجتمع معين أقل منه في مجتمع أخر كان هذا المجتمع أفقر، وكان المجتمع الأخر أحسن مستوى ولا يعني هذا عدم وجود الفقر فيه فوجود الفقر يتوقف على التوزيع العادل للثروة وعوامل أخرى؛ لقد تعرض هذا المؤشر للعديد من الانتقادات أهمها أنه يقيس الدخل ولا يقيس الرفاهية ولا يعبر بصدق على تحسين مستوى المعيشة[1]، وأن الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي في كثير من الأحيان تكون زيادة الناتج ظرفية لا تعبر حقيقة على الزيادة الفعلية في قدرة المجتمع على الإنتاج ، بالإضافة إلى أن زيادة الناتج تحسب بسعر السوق الذي يتعرض دوما إلى تقلبات أهمها تحرير الأسعار، و رفع الدعم الحكومي عن السلع مما يؤدي إلى ارتفاعها، وبالتالي إلى تضخم المقياس الذي لا يعبر فعلا على زيادة حقيقية في الإنتاج القومي، ولا عن زيادة حقيقية في نصيب الفرد[2] منه وعليه فالأنسب الاعتماد على هذا المؤشر في قياس مستوى الدولة بصفة عامة أو قياس التخلف أو التنمية محلياً.

2- مؤشر دخل الأسرة: تعتمد الأسر على تدفقات مالية تحصل عليها في شكل رواتب بالأساس، أو مصادر مختلفة أحياناً من أملاك (عقار- منقول) أو مدخرات تسعى بها للوصول إلى متطلباتها لتحقيق مستوى معيشي لائق، وبالتالي لا يعكس الدخل القدرة الحقيقية للمستوى المعيشي الفعلي، لأنه هناك عدة متغيرات من بينها اختلاف أسعار بعض السلع في الدولة الواحدة ما يؤثر على توزيع الدخل[3] وبالتالي توزيع الإنفاق الاستهلاكي، هذا ما يوضح قصور مؤشر الدخل كأداة من أدوات قياس الفقر، ما أدى الى ظهور دراسات في النمو الاقتصادي تساعد على مراقبة وتطور

[1] محمد الصقور، (1996)، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، ص32 .

[2] طارق فاروق الحضري، (2003)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، ص 252.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، (1996)، أثر السياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر، الامم المتحدة، ص25.

الدخول ليتسنى اتخاذ إجراءات كفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن تفادي زيادة التفاوت وتحقيق العدالة، ويستلزم هذا اعتماد مقاييس إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخل من أهمها:

أ: منحى لورنز: شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلقة في توزيع الدخول، ومنحنى التوزيع الواقعي، وتتجلى خطوات رسم المنحنى باعتبار المحور العمودي يمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخول المحققة فعلاً للأفراد أو الأسر أما الأفقي يمثل حساب فئات الدخل[1].

إن الخط المستقيم في الرسم يطلق عليه خط التوزيع المتساوي إذ يعبر على($\eta = \pi$) وفيه توزع وحدات الدخل بتساوي حيث انه نجد منحنى لورنز يقع أسفل هذا الخط ما يؤدي الى ظهور فجوة بين منحى لورنز والخط المستقيم توضح التباين الموجود في توزيع الدخل.

الشكل رقم (1-6) يمثل منحنى لورنز

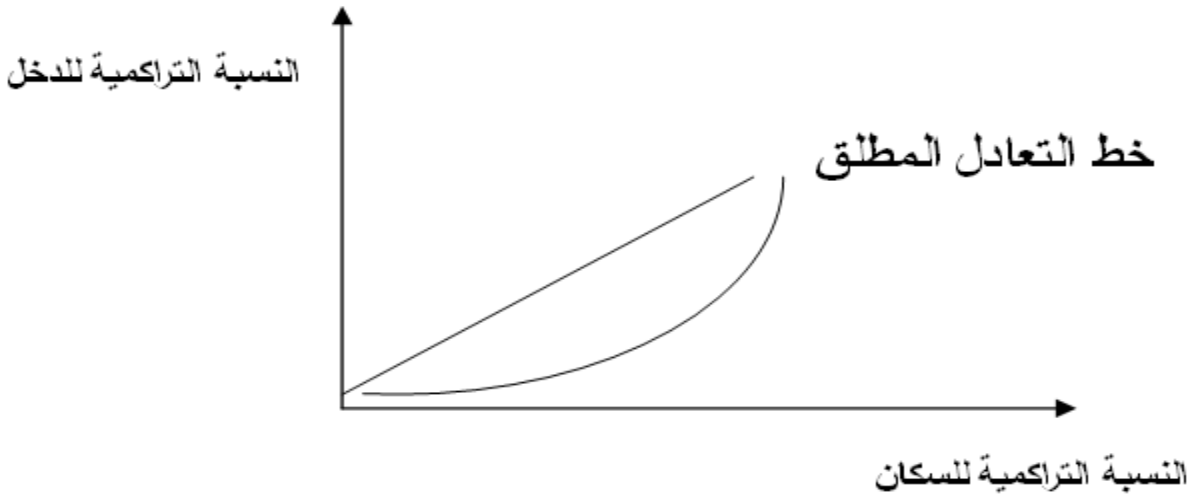

المصدر: رياض بن جبيلي، (2010)، مؤشرات قياس الفقر و توزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 07.

ب: معامل جيني: يعد معامل جيني من أكثر مؤشرات قياس[2] عدم توزيع الدخل استخداما ويعرف المعامل الجيني على أنه المساحة المحصورة بين منحى لورنز وبين خط المساواة مقسوما على

[1] رنا بشار حسين، همسة ثابت، (2014)، المعامل جيني مع التطبيقات، تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36، ص235.
[2] جبيلي رياض، (2010)، مؤشرات قياس وتوزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، ص 15.

المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلق والإحداثيتين العمودي والأفقي[1]، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-7) يمثل معامل جيني

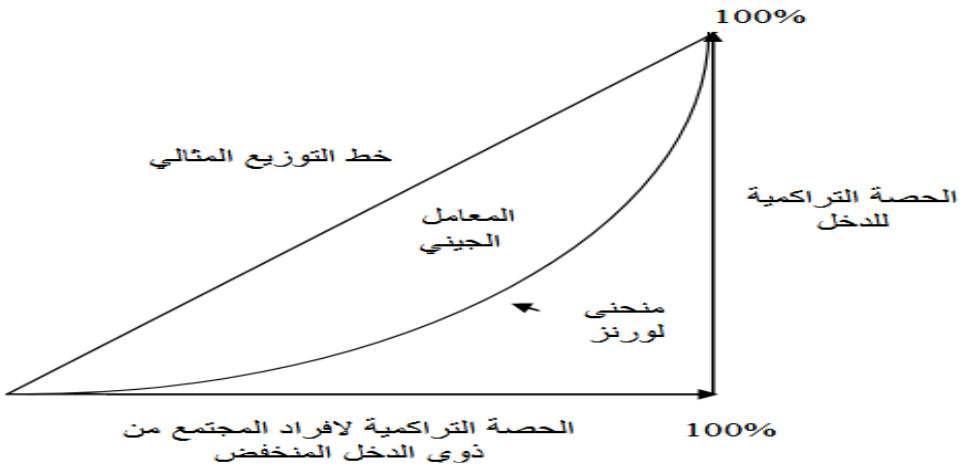

المصدر: رياض بن جبيلي، (2010)، مؤشرات قياس الفقر و توزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 07.

ويمكن صياغة معادلة معامل جيني على النحو الآتي:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة بين التوزيع المثالي لمساواة الواردات و منحنى لورنز}}{\text{المساحة الكلية للمثلث تحت خط التوزيع المثالي لمساواة الواردات}}$$

فإذ كانت:

A تمثل المساحة بين خط المساواة المثالي ومنحنى لورنز.

B تمثل المساحة تحت خط لورنز.

$$\text{فإن المعامل الجيني} = \frac{A}{(A+B)}$$

3- مؤشر إنفاق الأسرة: الإنفاق الاستهلاكي هو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي، ويتضمن مشتريات الطعام الكساء والخدمات والمرافق الأخرى، أستحدث

[1] رنا بشار حسين، همسة ثابت، (2014)، المعامل جيني مع بعض التطبيقات، تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36، ص 236.

هذا المؤشر لتفادي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطا لمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق بشكل دقيق.

ويعتبر معدل إنفاق الأسرة مؤشر أساسي على مستوي المعيشة فالإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعدة عوامل اجتماعية، اقتصادية، وتشمل الوظيفة والتركيب الأسري، ومستوي الدخل [1]حيث تختلف هذه العوامل من أسرة الي أخرى أو في الأسرة نفسها، كذلك هناك سوء إنفاق بعض الأسر برغم من ارتفاع دخلها جرى الإنفاق على الأشياء الغير ضرورية حيث يمكن أن تتجنب هذه الأسر الفقر إذا أنفقت دخلها بطريقة رشيدة، وتخلت على بعض السلوكيات في الإنفاق وهذا يحدد ما هو معيار الإنفاق.

من أهم الاستخدامات المباشرة لبيانات الإنفاق، نمط الإنفاق على السلع والخدمات للفئات المختلفة التي تعكس طبيعة التصرف بالدخل المتاح علي أوجه الإنفاق المتعددة ومنه يستدل على مدى التحسن أو التراجع في المستوي المعيشي للأسرة أو الفرد؛ وهذا من خلال استقراء تفضيلات المستهلكين في أوجه الإنفاق باتجاه تحقيق مستوي معين من تلبية الاحتياجات المادية المختلفة، ويكتسب تحليل الأنماط الاستهلاكية العائلية أهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي؛ إذ أنها تتساءل عن كيفية توزيع مجموع إنفاق الأسرة أو الفرد على مختلف السلع والخدمات بحيث يمكن الوقوف علي طبيعة سلوك المستهلكين لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم، لذلك يمكن القول أن الأنماط الاستهلاكية تعكس الأسلوب الذي تعتمد الأسر في اختيار نوعية وكمية السلع بفرض الرقابة على التغيرات التي تطرأ علي مستوي المعيشة الحقيقي في المجتمع من جهة، وتمكن من توجيه العادات الاستهلاكية للفرد والأسرة من جهة أخري، إضافة الى الأنماط الاستهلاكية العائلية التي تساعد في رسم خطة التجارة الخارجية، مما يضمن العمل علي تلبية حاجة المواطنين من السلع

[1] طارق فاروق الحصري، (2007)، الاثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ص 234.

الضرورية والحد من السلع الكمالية، خاصة ذات المنشأ الأجنبي ، وتحقيق سياسة ناجحة لتشجيع وتوجيه الفائض لدي الأسرة نحو الادخار[1].

ثانياً: مؤشرات التغذية: الغذاء هو شيء مهم في حياة الإنسان ويقوم الإنسان باختيار احتياجاته الأساسية كالأكل لغرض توفير الاحتياجات الفيزيولوجية، والتركيبية النفسية، ويتطلب هذا وجود سعرات حرارية و بروتينات وتقدر السعرات الحرارية 32000 وحدة حرارية؛ ومن اجل توفير هاته النسب يتطلب قياس الفقر مجموعة من المعايير ذات الصلة نذكر منها[2]:

1- مؤشر تكلفة الوجبة الغذائية: يقوم على تحديد سلة من المواد الغذائية تضبط حاجيات الفرد من السعرات الحرارية وبأقل تكلفة، أما محتويات السلة تعد من مختصين في التغذية وبما يتلاءم و العادات الغذائية في المجتمع المعني، وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية التالية : Pa=K/R

إذن :

Pa= خط الفقر.

K= تكلفة السلة الغذائية.

*R= نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

يقوم هذا الأسلوب بحساب متوسط الفرد من السعرات الإجمالية من سعرات للفئات الداخلية المختلفة ويتم إختيار الفئة الداخلية التي تكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور ويعتبر خط الفقر المطلوب[3]؛ ويمكن صياغة خط الفقر على مستوى الأسرة كما يلي: Pa=n*Ca

n= عدد أفراد الأسر.

Ca= متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية والغير غذائية).

[1] Atkinson, A.B., (2007), "On the Measurement of Poverty"; Econometrica, Europe; Blackwell, Oxford. vol. 55.

[2] علي عبد القادر على، (2003)، الفقر مؤشرات القياسات والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، ص5.

[3] نفس المرجع، ص 6.

2- طريقة التوازن الطاقوي: حسب هذه الطريقة فإن حد الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد البالغ بالحد الأدنى من الطاقة (السعرات الحرارية المطلوبة له)، وتتأثر قيمة حد الفقر بالطريقة التي ينفق بها الأفراد، فقد يحصل الأفراد علي السعرات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق علي الأنواع أقل سعراً ؛ يعاب على هذه الطريقة هو إن الجماعات التي تستهلك مواد مرتفعة الثمن تجد نفسها قد حصلت علي عتبة فقر غذائي أعلى من أولئك الذين لهم عادات غذائية اقتصادية بسيطة.

إن هذا التحليل يتصف بجانبين مختلفين: حيث نجده سهل الحساب لا يتطلب سوى توفير بيانات متوسطة حصة الفرد من المواد الغذائية[1] ومن ثم التعبير عن تلك بدلالة العناصر الغذائية الأساسية (السعرات، البروتين، والدهون الفيتامينات... الخ)، وكذلك هذا النوع من الوصف يتسم بالعمومية ويكون مضللا، أحيانا لأسباب عديدة منها انه يتعامل مع حصة الفرد بغض النظر عن عمره وجنسه وموقعه الاجتماعي في الأسرة.

3- طريقة نسبة الغذاء: إن هذا المؤشر يعتمد على نسبة ما ينفقه الفرد من غذاء ويعالج اتجاهين مختلفين: زيادة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى مجموع إنفاقه الاستهلاكي تعكس تدني مستويات الإشباع من السلع والخدمات غير الغذائية، وبالتالي انخفاض المستوي المعيشي؛ و زيادة قيمة ما ينفقه على المواد الغذائية يعكس أحيانا النمط الغير عقلاني في الإنفاق على المواد الغذائية دون أن يقترن ذلك بالضرورة زيادة القيمة الغذئية للمواد المستهلكة من الغذاء[2].

يتم تحديد نسبة الإنفاق على عناصر الغذاء الأساسية من الاستهلاك الكلي، فإذا كانت تكلفة المواد الغذائية الأساسية تمثل 3/1 من الاستهلاك الكلي لعائلة ما، فإن كمية الفقر في هذه الحال تتحدد بثلاثة أضعاف مستوي تكلفة عناصر الغذاء الأساسية[3].

[1] Martine Ravallon, (1998), «poverty lines in theory and practice», the World Bank, work paper Nº:133, p, 15.

[2] البنك الدولي، (2001)، تشخيص الفقر في الأردن، نيويورك، ص 6.

[3] شيرين بشرى غالي، (2006)، ظاهرة الفقر الريفي و دور منظمات الفقراء في القضاء عليه، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ص 8.

يسهل هذا المؤشر لأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر، حتى وإن تباينت أحجامها ووحدات العملة التي تتعامل معها؛ الجدير بالذكر إن هذه العتبات الخاصة بالطرق الثلاثة السابقة الذكر، والخاصة بالفقر الغذائي يمكن أن تتأثر بعوامل كثيرة مثل الأسعار مما ينعكس على تحديد تكلفة مجموع السلع الغذائية المعنية أو ميزانية التغذية المخصصة للاستهلاك الغذائي[1]؛ إن هذا المؤشر يعتمد علي قياس الفقر الغذائي أكثر من اعتماده على قياس الفقر العام.

ثالثاً: المؤشرات المركبة لقياس الفقر

1- مؤشرات التنمية البشرية: تعرف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، ويمكن القول أن التنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، إضافة إلى استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا يتضح أن الإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها، حيث يتمحور مؤشر التنمية[2] حسب الأمم المتحدة في تقريرها (1990) حسب ثلاث متغيرات أساسية وهي :

أ: مدة حياة الفرد: يقصد بهذا المؤشر العيش طويلا وفي صحة جيدة، ويعتبر من مؤشرات قياس الفقر المهمة، فكلما زادت هذه المدة كلما أعطت دلالة على تقدم البلد ومنه يعكس لنا الوضع الاقتصادي ومنه الاجتماعي للبلد، وكلما انخفضت دلالة على فقر البلد[3] من حيث عدم توفر الخدمات الصحية والتغذية وغيرها من احتياجات الضرورية للحفاظ على حياة الأفراد.

ب: المستوي التعليمي: يعتبر التعليم نافذة على المعرفة واكتساب مهارات جديدة، فهو نوع من الاستثمار البشري، ويقاس بنسبة تعليم الكبار من جهة وبنسبة التمدرس، التي تشمل الأشخاص

[1] Anthony Barnes Atkinson (1989), poverty and social security, London Harvester, New York, P 225.
[2] The World Bank,(1990) , World Development Report, p174.
[3] أحمد ابريهي العلي، (1988)، في سبيل إزالة الفقر، مفاهيم و أراء، ورقة عمل مقدمة بمناسبة اليوم العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد، ص 2.

الذين تتراوح أعمارهم بين6 و 23 سنة، في أطوار التعليم الابتدائي الثانوي و التعليم العالي، والتعليم يعني اكتساب معارف ومهارات تساعد الأفراد والمجتمعات على التحضر و قابلية الغير[1].

ج: مستوي الدخل: يقاس بقيمة القدرة الشرائية، حيث إن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد ومقارنتها مع متغيرات أخرى مثل التضخم ومعدل الأسعار ونسبة تغطية الاحتياجات الأساسية للأفراد.

2- مؤشر الفقر البشري: يقيس الفقر من وجهة نظر معيار التنمية البشرية، وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية[2] بمعني أنه هناك ثلاثة أبعاد يتضمنها الفقر التنموي وهي :

أ: **طول العمر** : الذي يقاس باحتمال الوفيات في سن مبكر إي قبل بلوغ 40 سنة ، ونرمز له بالرمز (p1) ، فكلما انخفض دل على تخلف الدول وتأخرها، وكلما زاد فإنه يشير إلى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا نجد أن هذا المعيار يشير إلى مدى تقدم الدولة وتخلفها، لأنه يعكس الحالة في البلاد من ناحية مستويات التغذية والصحة وتوفر وسائل الصحة وغيرها من العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة.

[1] عبد الباري إبراهيم، (2005)، تكنولوجيا الاداء البشري في المنظمات الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، ص 26.

[2] Ferreira, F. Premmushi, G. and M. Ravallion, (2008),"Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington.

ب: نقص التعليم: الذي يقاس بنسبة البالغين الأميين أي 15 سنة فما فوق ، ونرمز له بالرمز (p2)، إن التعليم هو عبارة عن نوع من الاستثمار البشري يحقق عائدا مرتفعا ، سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوي التعليمي نجد: نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، و نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وكذلك نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله الي إجمال الناتج المحلي وكذلك إجمالي الانفاق الحكومي[1] .

ج: نقص الخدمات : وهو يوفره الاقتصاد في مجمله ، ونرمز له بالرمز (p3) ويتم قياس هذه المتغيرات انطلاقا من ثلاثة مقاييس هي: نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب(p31) و نسبة الأشخاص المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية(p32) فالصحة تلعب دورا هاما سلبا وايجابيا في الوضع الاقتصادي، والفقر كما هو معروف حليف المرض ونستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل 1000 من السكان، وعدد الوفيات لكل 1000 طفل من السكان وارتفاع معدلات الوفيات يعني كفاية الخدمات الصحية و وعدم كفاية الغذاء يدل على سوء التغذية[2]، نسبة الأطفال الذين تقل سنهم عن 5 سنوات والذين يعانون التغذية (p33).

[1] عبد الباري إبراهيم، مرجع سابق، ص 27.

[2] ناصر مراد، (01-03 جويلية 2007)، تشخيص و مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 2.

الشكل رقم (1-8) يمثل المؤشرات المركبة لقياس الفقر

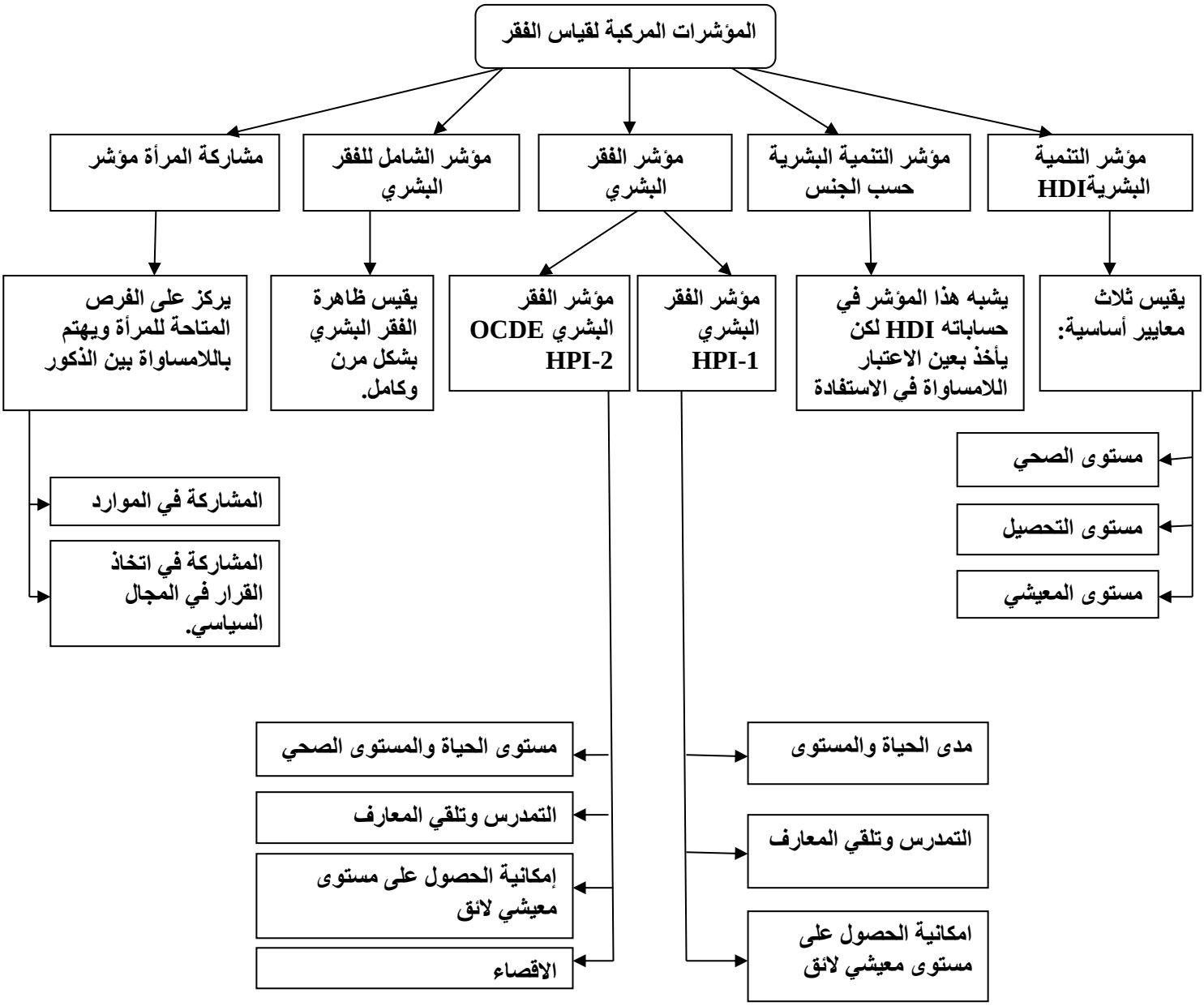

المصدر: المصدر: لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، إشكالية تقييم وقياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدولة العربية في ظل العولمة، ص33.

رابعاً : المؤشرات العلمية

1- مؤشر عدد الرؤوس:

$$H = q/n$$

H= مؤشر عدد الرؤوس.

q = عدد الأفراد تحت خط الفقر.

n = مجموع السكان .

يفسر هذا المؤشر بطريقة بسيطة، ضف إلى ذلك يمكن استعماله في مجال المقارنة بين البلدان في حقل الجهود المبذولة لمجابهة الفقر[1] فمثلاً: إذا كان H=0.2 يعني أن 20 % من السكان فقراء، من خلال بسطته تعرض للكثير من النقد غلى غرار نقد Sen الذي يرى أنه لا يحدد شدة الفقر لنفس الشخص الذي إزدادت حدة الفقر عنده، ما يوضح أن هذا المؤشر لا يتفاعل مع إعادة توزيع الدخل[2].

2- مؤشر فجوة الفقر:

$$P(G) = 1/n + \sum_{n=1}^{q} \left(\frac{z - yi}{z} \right)$$

PG = فجوة الفقر[3].

Yi = الدخل المعادل للفرد i (دخل العائلات الفقيرة)

Z-Yi = فجوة الفقر للفرد i (الفارق في الدخل بالنسبة الى خط الفقر)

q = عدد الفقراء.

z = خط الفقر.

3- مؤشر sen

$$P=H[1 + K(1 - I)G]$$

مع العلم أن : $K = \frac{q}{q+1}$

I= نسبة الفرق في دخول الفقراء

G= معامل جيني.

[1] Hagenaars, A. J. M.(1998), «The Definition and Measurement of Poverty», Journal of Human Resources, Vol. 23, No 2, P 211.

[2] إبراهيم محمد خليل، (2010)، مؤشرات التنمية البشرية العربية، المعهد العربي الإفريقي، ص 13.

[3] Lipton.M,, (1997) ,"Poverty ,are there holes in the consensus", World development,P103.

يمكن تفسير هذا المؤشر بصفته مؤشر يدمج ما بين توزيع الدخل وقياس الفقر من خلال منحنى لورنز و معامل جيني ما يعطي لمؤشر Sen خاصية إبراز ألا عدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، و يركز هذا المؤشر على أن تكون مسالة توزيع الدخل بين الفقراء هي بذاتها المدروسة وفق مؤشر الفجوة.

4- مؤشر Foster Gréer Thorbecke (FGT)

استعمل هذا المؤشر لقياس الفرق في الدخل وعدم المساواة في توزيعه عن خط الفقر في المجتمع؛ وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و الواحد، فالصفر يعبر على لا فقر بينما الواحد يدل على أقصى قيمة للفقر ويعني تفشي الظاهرة[1] في عموم المجتمع ويمكن صياغته رياضيا كما يلي: $P\alpha = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i-1}^{q}\left(\frac{Z-Yi}{Z}\right)\alpha$

علما أن : $\alpha \leq 0$ يعبر عن درجة اليقين بسبب تأثير الفرق والابتعاد عن الفقر لوجود الا عدالة في توزيع الدخل وهو ما يعتبر نسبياً لخط الفقر.

Yi = الدخل المعادل للفرد i (دخل العائلات الفقيرة).

Z-Yi = فجوة الفقر للفرد i .

وفق المعطيات الراهنة يمكن استخلاص ثلاث حالات ممكنة :

1 إذا كان : $\alpha = 0$: أي أن P_0 حيث يمثل عدد الرؤوس H.

2 إذا كان : $\alpha = 1$: أي أن P_1 حيث يمثل مؤشر فجوة الفقر.

3 إذا كان : $\alpha = 2$: أي أن P_2 حيث يمثل عدم المساواة و ألا عدالة .

5- مؤشر Kakwani:

تطرقت " Kakwani " إلى إتباع مقاربة "sen" لتطوير مؤشر الفقر، مع إضافة ما يسمى بـ " بديهية حساسية التحويلات" وهي تفرض بقاء الأشياء على حالها ويعبر عنها بـ

[1] الوالي فاطمة، (2015-2016)، قياس متعدد الابعاد في الجزائر: الاقتصاد الغير رسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص29.

w من شخص فقير i الى شخص أخر أكثر فقرا j سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في مقياس الفقر من تلك الزيادة التي يحدثها تحويل تراجعي بنفس القيمة من شخص فقير m الى شخص أكثر فقراً j بشرط أن يكون :

$$y_m > \mathrm{yi}\,;\mathrm{yj} - \mathrm{yi} = \mathrm{yi} - y_m$$

وعلى هذا الأساس صاغ كاكواني مؤشره كالأتي :

$$K(yz) = \frac{\mathrm{q}}{\mathrm{q}}\sum_{i=1}^{q}(\mathrm{gi})\ (\mathrm{q}+1-\mathrm{i})\mathrm{k}$$

إذا كانت قيمة (k=1) فإننا نحصل على مؤشر sen.

إذا كانت قيمة (k>1) فإننا يجعل مؤشر "كاكواني" عند اكبر حساسية للتحويلات .

إذا تغيرت قيمة (k) فإننا نحصل على مؤشر يحقق عدد أكبر من البديهيات مثل الرتابة ، والتحويل .

الشكل رقم(1-9) يمثل المؤشرات العلمية لقياس الفقر

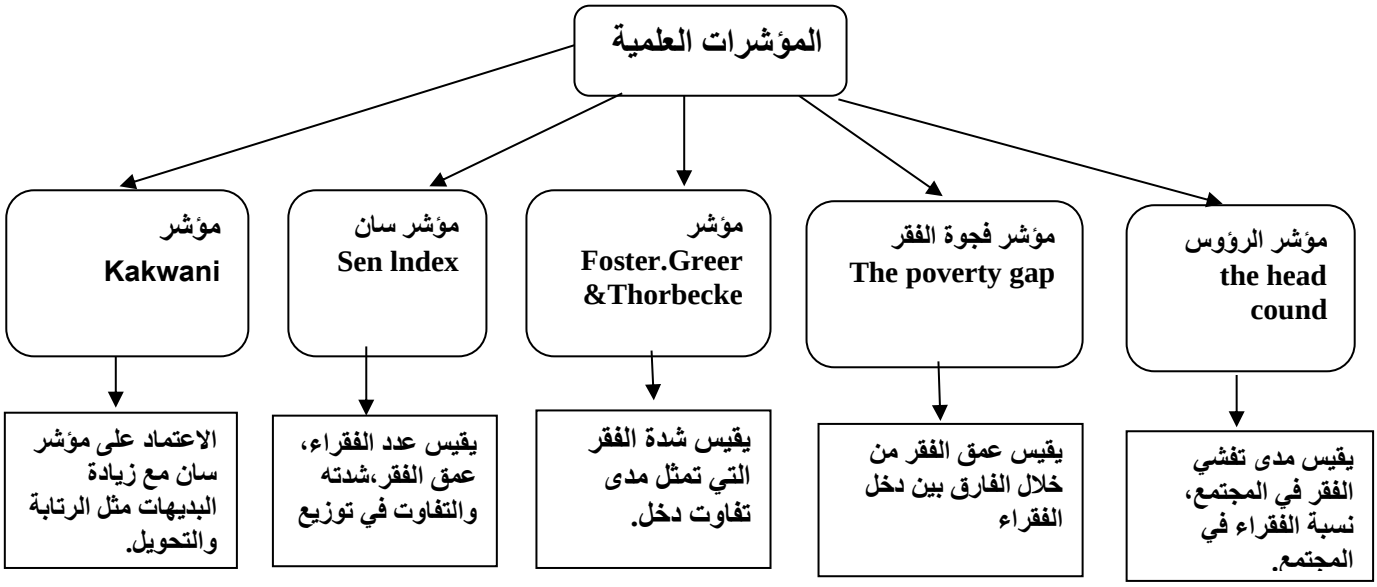

المصدر: لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، إشكالية تقييم وقياس ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدولة العربية في ظل العولمة ص 33.

المطلب الثالث: معوقات قياس الفقر

تتجلى صعوبة قياس الفقر في قبول العملية في حد ذاتها ومن المسؤول عنها وما هي الآلية المتبعة، وما مدى فاعلية الطرق والمؤشرات المتعمدة ما يوضح الاختلاف في المنظور و المنهج المتبع وفق اطر علمية كانت أو سوسيولوجية أو إيديولوجية، هذا ما يدل على وجود إنتقادات تصعب من العملية، ويمكن أن نذكر منها مايلي:

أولاً: المعوقات المتعلقة بالمقاربات المعتمدة

إن الدارس لإشكالية الفقر لابد من البحث على أدوات تساعده للإجابة على مجموعة من التساؤلات تسهل عليه أو على المختصين وضع سياسات لمكافحة الظاهرة، فعلى الباحث أن يعتمد على التحريات الميدانية الإحصائية و هذا النوع الأكثر شيوعاً في دراسة مستوى معيشة الأسري و موازنة الأسرة؛ أو يتم الاعتماد على طرق بحث السوسيولوجية أو الآنتربولوجية ، كما يجب تحديد المنهجية المناسبة لقياس خط الفقر (مطلق- نسبي) ، وعلى أي أساس الدخل أو إنفاق الأسر أو الأفراد ، كذلك إبراز سلة السلع الغذائية و الغير غذائية المعتمدة في قياس الفقر[1]؛ من هذه النقطة يبرز لنا التساؤلات التالية: هل سيكون خط الفقر مستقل على أساس مؤشرات إقتصادية أو إجتماعية ؟ أم سيكون هذا المؤشر مستقلاً؟ أو مكملاً؟ أو مدمجاً مع خط فقر الدخل؟ كذلك تبرز لنا مجموعة من التساؤلات على المنهجية و أسلوب القياس لغرض الوصول إلى نتائج ذات دلالة ومعبرة عن حجم وعمق ظاهرة الفقر في المجتمع المدروس.

ثانياً: المعوقات المتعلقة بتعدد وإختلاف المفاهيم

إن اعتماد وتبني مفهوم من مفاهيم الفقر المتعددة، سوف ينعكس ذلك على الأسلوب المعتمد في قياسه، فمثلاً لو تم الاعتماد على الدخل النقدي لتحديد مفهوم الفقر انطلاقا من مستوى الدخل أو حجم الإنفاق[2] قد يعطي نتائج غير صائبة، كاعتماد قياس الدولار الواحد في اليوم في

[1] عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص 27.

[2] لمين بليلة، (2015-2016)، ترشيد الإنفاق العام بغرض الإقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة لواقع الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3 ، ص47

البلدان ذات الدخل المرتفع أو المتوسط في حين قد يكون هذا القياس مناسبا في البلدان التي تتميز بضعف معدلات نموها الاقتصادي هذا ما يدل على قصور هذا التعريف، لأجل هذا نجد العديد من البلدان تعتمد على خط الفقر الوطني بحكم أنه يعكس خصوصية البلد من حيث الدخل ومستوى ومتطلبات العيش الدنيا والذي به يمكن تصنيف أفراد المجتمع إلى فقراء أو غير فقراء، كما يمكن التطرق إلى الاعتبارات المتعلقة بالمفاهيم ومجالات تطبيقها[1]، ما تجعل من استخدام الإنفاق لقياس مؤشر الرفاهية أفضل من استخدام الدخل خاصة في البلدان النامية، ويرجع هذا للأسباب الآتية:

– الدخل ليس بالضرورة يتم استهلكه كله (لجوء الأسرة إلى الادخار) كما أن الاستهلاك لا يمول كله عن طريق الدخل (فقد تقترض الأسرة أو تبيع جزء مما تمتلكه من أصول لتواجه احتياجاتها أو قد تتلقى إعانات نقدية أو عينية)، وبالتالي فإن الاستهلاك يعكس بصورة ملائمة الرفاهية الفعلية أو المتحققة، فالاستهلاك يوضح ما تستطيع الأسرة الحصول عليه في ضوء الدخل الجاري وكذلك بناء على مدخرات سابقة.

– إن الدخل عند الفقراء يتغير من شهر الى أخر أي انه غير ثابت بينما يتميز الانفاق بالثابت النسبي في كل شهر[2].

– يقوم المستجوبين أحيانا بإخفاء حقيقة دخولهم بينما يقدمون انفاقهم بصدق أو بمبالغة.

– صعوبة معرفة الدخل الحقيقي لإصحاب المهن التي تخضع للإدارة الذاتية.

مما سبق يمكن للمهتمين والمختصين بقياس الفقر إلى تبني مفهوم آخر يعكس البعد المتعدد لظاهرة الفقر وهو"الفقر البشري" حيث يشمل الفقر النقدي عند خط من خطوط الدخل، والاحتياجات الاجتماعية الأخرى التي لا يمكن الاستغناء عنها كالتعليم والرعاية الصحية

[1] أديب نعمة، (2009)، تعدد الفقر ومناهج درسته، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، ص 13.

[2] رياض بن جليلي، (2010)، إشكالية دراسة ظاهرة الفقر، (برامج التدريب الذاتي عبر الأنترنت)، الرقم التسلسلي 41 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

والحصول على المياه النقية[1]، فضلا عن أخذ هذا المفهوم في الحسبان مسألة التمييز والإقصاء والمشاركة في الحياة السياسية والتمتع بالحقوق العامة.

ثالثاً: معوقات متعلقة بجمع بيانات الفقر

- إختلاف البيانات بإختلاف الفترات زمنية يؤدي الى فقدان بيانات لازمة لحساب المؤشرات ما يفرض احياناً لإتباع أساليب التقدير أو طرق الاستكمال الخطي أو الاستعانة ببيانات دولية[2] أو الاعتماد على مسح العينة لتوفير البيانات المطلوبة.
- الطرق المستعملة والمنتهجة في قياس الفقر لا تأخذ بعين الاعتبار الأسر والأفراد الذين يصابون بالفقر ويتخلصون منه بشكل دوري، أي أن هذا النوع من البيانات يخدم قياس الفقر في الشكل الاعتيادي وفي فترة زمنية محددة.
- شح البيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فمثلاً الأسرة هي الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد[3] الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان.
- تواجد لفئات فقيرة جداً ومحرومة من الخدمات العامة وبالتالي هي غير مقيدة في سجلات الخدمات وبالتالي نقص في البيانات ما يصعب القياس والدراسة[4].

[1] هبه الليثي، (أكتوبر 2012)، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا، ص 62.

[2] محمد عبد الله الرفاعي، مرجع سابق، ص 476.

[3] لمين بليلة، مرجع سابق، ص47.

[4] إبراهيم العيسوي، (1997)، مناهج قياس التنمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص 10.

- وجود فجوة في قاعدة البيانات، نظراً لإتباع الدول الى نمط مسح نفقات و دخل الأسر كل 5 إلى 10 سنوات، ولكن ما نجده أن حالة الفقر يمكن أن تتسم في فترة زمنية وجيزة، ما يؤدي إلى اتساع الهوة البيانات المستعمل في نماذج القياس والواقع المعاش وبتالي يصعب تطبيق البرامج المسطرة.
- عدم استعمال مسح بيانات أكثر مرونة واستفادة من الفقراء في حد أنفسهم من خلال التوعية والتدريب والتأهيل، وبالتالي الوعي بالعملية من خلال التخطيط والمراقبة والتنفيذ.

خلاصة الفصل:

الفقر ظاهرة قديمة متجددة اقترنت بمفهوم تلبية الحاجيات في البدء، لكن سرعان ما تطورت بتطور الإنسان و أخذت أشكال وأبعاد متعددة، مما أدى بالباحثين إلى تناوله من عدة زوايا كل حسب مجال اختصاصه من اقتصادي، و اجتماعي و سياسي وحتى ثقافي؛ فكمفهوم ضيق يمكن أن "نعرف الفقر على انه العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو المجتمعات، ويعني ذلك أن الفقير هو الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه، أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته وبعبارة أخرى هو الفرد أو المجتمع الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو المجتمع أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية؛ وبالتالي المفهوم كان مقتصراً على محدودية الدخل أي الحرمان من المتطلبات المادية، المستوفية للحد الأدنى المقبول؛ أما كمفهوم شامل فهو يتسع الى الندرة في حق العمل، و عدم القدرة على التملك، و الحرمان في الحياة الجمعوية و المشاركة السياسية، أما من منظور تنمية البشرية فيعرف على أنه انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية والمتمثلة في العيش في صحة و مزاولة مستوى تعليمي، و التمتع بمستوى معيشي لائق مرفق بالحرية و الكرامة، و احترام الذات .

حاول العديد من الباحثين الإجابة على إشكالية قياس الفقر، فمنهم من تبنى الاعتماد على المنهج أحادي الأبعاد، ومنهم من اعتمد على منهج متعدد الأبعاد، فالمقاربة النقدية تعتمد على البعد المادي كمعيار أساسي في تحديد الفقراء عن غيرهم، وهو ما يتمثل في الدخل و الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزم من الدلائل المعبرة عن أوجه العيش اللائق، حيث تنطلق هذه العملية من تشخيص الظاهرة وحصر الفقراء باستخدام منهجيات متعددة تأخذ بعين الاعتبار تصورات الفقر المطلقة والنسبية والذاتية والموضوعية....كما يتطلب في هذه المرحلة التركيز على عتبة الفقر التي تعتبر أهم عنصر في قياس ظاهرة الفقر ولا يخلو تحديد العتبة من العقبات لما يكتنفها من دقة و حساسية.

الفصل الثاني

يعاني دول العالم من ظاهرة الفقر فهي تتابين في حدتها بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ولذلك تسعى الدول للتخلص من هذه الظاهرة، ما يعطيها أولوية الصف الأول لدى صناع القرار على المستوى الدولي، أو الإقليمي أو المحلي، ويتجلى هذا في أهداف الألفية الإنمائية، حيث أن الحق في التنمية يتطلب إدراج مكافحة الفقر كحجر الزاوية في التنمية المستدامة، فنجد الدول تقوم بصياغة وإعداد نماذج تهدف من خلالها لوضع برامج تنموية للفئات الفقيرة، و المهمشة لمجابهة التقلبات الاقتصادية، و تمكين الفقراء من إقامة مشاريع صغيرة عن طريق توفير التمويل لهم، و تنمية المناطق التي تشهد ارتفاع في معدلات الفقر كالمناطق الريفية، وتحسين قدرات الفقراء عن طريق توفير التعليم والرعاية الصحية، وهذا بإرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة.

شهد العالم نماذج وتجارب أثبتت ناجعتها في تضييق هوة الفقر وتشجيع الفقراء، وتمكينهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية؛ إن أهم النماذج التي نجحت كان الدور البارز فيها الى الفقراء أنفسهم، فكان لابد من التخلص من الإيديولوجية الفكرية المصاحبة للظاهرة وتحمل المسؤوليات بحيث أن تكون المشاريع وليدة البيئة على غرار التجربة الماليزية، وكذلك التجربة الصينية، والتجربة البنغالية وغيرها والتي يعتبرها الكثير من الباحثين كنماذج رائدة يجب الأخذ بها؛ ولهذا إرتأينا تقسيم فصلنا إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: علاقة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بالفقر

المبحث الثاني: الزكاة كآلية لمحاربة الفقر

المبحث الثالث: النماذج الدولية الناجحة في محاربة الفقر

المبحث الأول: علاقة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بالفقر

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالفقر

تسعى الدول الى تحقيق مستوى نمو اقتصادي يسمح لها بالتعامل مع التطورات المصاحبة للنشاط الاقتصادي والسياسي، وانعكاساته على الجانب الاجتماعي، فنجد الدول المتقدمة يرتبط النمو فيها بنوعية الحياة، أما في الدول المتخلفة فنجد مفهوم النمو مرتبط بتوزيع الدخل وبالتالي انخفاض المستويات المعيشية ما يولد عنه حالة الفقر.

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرأة العاكسة لكل النشاط الاقتصادي، ومدى تطوره حيث لقي هذا المفهوم تطوراً واسعاً وارتبط بعدة متغيرات، من أهمها الفترة الزمنية التي نرغب قياسها، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي فقد حظي بعدة مفاهيم نذكر منها:

يعتبر النمو الاقتصادي هو ذلك الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة، لمتغير توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[1].(فيليب بيرو)

النمو الاقتصادي هو أساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن التعرف عليه لبلاد ما، من خلال الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.(سيمون كورنيش)

يعرف النمو ايضا على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من سلع الاقتصادية لسكانها، وتكون زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية المبنية أساساً على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي توافق الوضع[2].

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفني، مصر، ص 39.

[2] ميشال تودارو، (2006)، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 175.

مما سبق يمكننا إستنتاج أن النمو الاقتصادي يتحقق في ظل الخصائص الآتية:

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستوى المعيشي على المدى الطويل، ويساهم كذلك في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد المجتمع.
- النمو الاقتصادي يساهم في خلق فرص الاستثمار، ويشجع على وجود بيئة حاضنة له.
- يتسم النمو الاقتصادي بصيغة تراكمية ما يؤدي الى نمو جميع قطاعات الدولة.

ثانياً: آليات قياس النمو و أنواعه

لغرض قياس معدل النمو الاقتصادي يتم الاعتماد عن طريق حساب التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن فنجد أن[1]:

معدل النمو الاقتصادي = التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس مقسوم على الدخل أو الناتج لسنة الأساس مضروب في 100؛ للإشارة أن النشاطات غير السلعية (لا يتم بيعها)، كنشاطات الإدارات العمومية والخاصة، يتم حسابها في الناتج المحلي الخام PIB عن طريق تكاليف الإنتاج وليس سعر البيع، ويمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى[2]:

النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

ثالثاً : أثر النمو الاقتصادي على الفقر

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل التي تساعد على التقليل أو الزيادة في معدلات الفقر، وتتمثل في:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر، ص 466.
[2]Jacque Brasseul, (1993), Introduction à l'économe du développement, Armond colin édition, Paris, p 13.

أ- أثر النمو الاقتصادي على الفقر من جهة النمو السكاني : إن القضاء على الفقر يحتاج إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي[1]، ويتم من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي بهدف الوصول أولاً إلى نمو الذاتي، ويتطلب رفع معدل التراكم الرأسمالي لتحقيق معدل نمو إلى الدخل القومي أعلى من معدل النمو السكاني[2]، ما يساهم حتماً في معدل نمو دخل الفرد، وبالتالي تعبئة المدخرات، ما يؤثر إيجاباً في زيادة الاستثمارات، وتوسع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ما يؤدي حتما إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يرافقه نمو في الدخل القومي و الدخل الفردي، كما هو موضح في الشكل رقم (2-1) .

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من خلل بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني، فإنه حسب نظرية "مالتوس" الدخل يرتفع بمتتالية حسابية، و الزيادة السكانية ترتفع بمتتالية هندسية ما يؤدي الى زيادة الفجوة بين الدخل وعدد أفراد الأسر ما تكون نتيجته سلبية حتماً، وبالتالي زيادة في معدلات الفقر[3].

الشكل رقم (2-1) يوضح علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني وأثره على الفقر

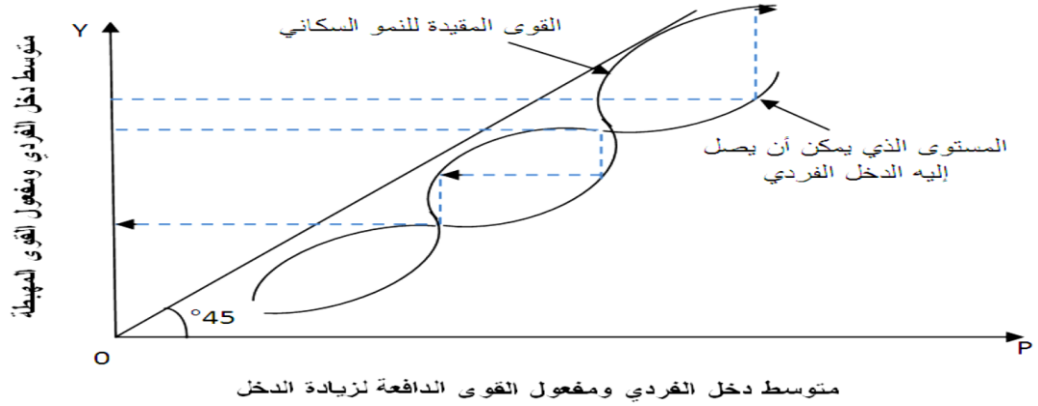

المصدر: عمر محي الدين التخلف والتنمية، (1971)، التخلف و التنمية، دار النهضة، القاهرة، ص 244.

[1] توماس هيلبلينج، فاليرى ميرسر، (مارس 2008)، انتعاش اسعار السلع الاساسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد1، ص10.

[2] أدوين مانسفيلد وناريمان بيرافيش، (1988)، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، ص 691.

[3] عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سابق، ص11.

ب- أثر النمو الاقتصادي على الفقر من جهة البطالة : تتضح علاقة النمو الاقتصادي والبطالة و أثرها على الفقر جلياً في استقطاب القوى العاملة[1]، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي و التشغيل هي علاقة تلقائية ومباشرة، حيث أن الزيادة في معدلات النمو تتطلب الزيادة في التشغيل، ولا يتأتى هذا الإ من خلال الاستقرار في الهياكل الاقتصادية[2] و المرونة في التغيرات بين معدل الإحلال العمل و رأس المال؛ والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (2-2) يوضح علاقة النمو الاقتصادي بالتشغيل وأثرها على الفقر

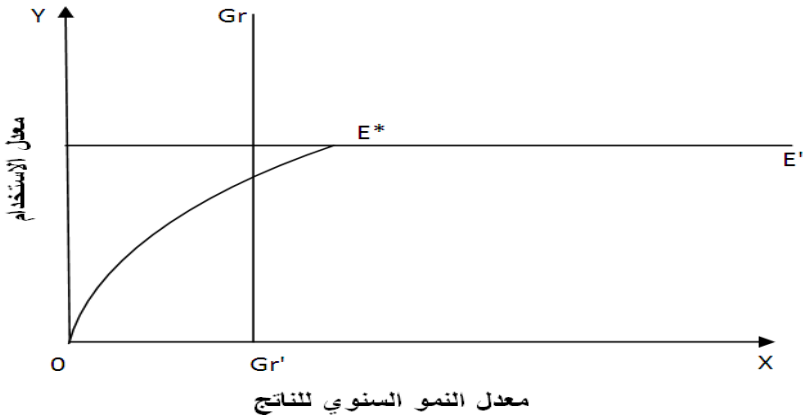

المصدر: عمر محي الدين التخلف والتنمية، (1971)، التخلف و التنمية، دار النهضة، القاهرة، ص 245.

بافتراض أن :

E *0E : تمثل منحنى التشغيل.

E *E : التشغيل الكامل.

GrG : حجم كمية السلع والخدمات المعروضة.

يتضح لنا من خلال الشكل أن معدلات التشغيل تزداد بزيادة النمو الاقتصادي في المراحل الابتدائية، الإ أنه تصاب بحالة إستقرار في المراحل المتقدمة وهذا راجع لسبب التشغيل الكلي أو ارتفاع العرض من مصادر أخرى غير العمل (الآلات)، من هنا تتضح لنا العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، من هنا يتضح أن المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي سيؤدي إلى

[1] عمرو محي الدين، (1976)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 47.

[2] مارتقيل وأخرون، (1996)، ترجمة محمد فتحي صقر، النمو مع المساواة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 206.

استقطاب أكبر عدد من الأيادي العاملة، ومنه تنخفض البطالة وترتفع معدلات الدخل لدى الأفراد والأسر على حد سواء ومنه تقل مظاهر الفقر.

ج- أثر النمو الاقتصادي على الفقر من جهة التعليم : يعتبر التعليم و اكتساب المعارف الحجر الزاوية في النمو الاقتصادي ولديه أثر واضح وجلي على الفقر، ولكي يكون التعليم[1] مواكب للتطورات يجب أن ينظر إليه على انه مشروع وليس إلزام حكومي فقط؛ كما أن النمو الاقتصادي يساهم دائماً في زيادة الأجور ما يولد ثقافة البحث عن الجودة وبالتالي نجد المستثمرين في هذا المجال؛ يعتبر الكثير من الباحثين أن الفقر مؤروث ثقافي في بعض المجتمعات، حيث كلما كان التعليم ناجعاً يمكن البدء في التخلص من الفقر، والفكر المصاحب له وتحسين الأوضاع الاجتماعية[2] .

المطلب الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالفقر

اتضح جلياً أن الدول النامية تحتاج أكثر من مجرد النمو الاقتصادي فهي بحاجة إلى توجيه قدر كبير من مواردها لأغراض الاستثمار، فلا يتأتى هذا إلا من خلال توسيع هذا المجال و توجه نحو التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في التغيرات الهيكلية و الفنية و المؤسساتية التي يتم بها الإنتاج؛ فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، و توسع فرص المشاركة أمام الأفراد، و عرفت التنمية لاحقاً تطوراً في الفكر الاقتصادي ذهب إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية و الحفاظ على النظام البيئي و مبدأ تكافؤ الفرص، و محاربة الفقر وهو ما عرف بالتنمية المستدامة.

[1] سيف الإسلام علي مطر، هاني عبد الستار فرج، (06/05 مايو 2009)، خطايا سياسة التعليمية في مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ص23.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، (أبريل2011)، دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، القاهرة، ص 14.

اولاً: ماهية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المجازفة والمساس بحاجيات الأجيال المستقبلية[1]، حسب اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" أو تقرير "برانتلاند" نسبة الى رئيسة الوزراء النرويجية "غروهار برانتلاند".

كما عرفت التنمية المستدامة حسب البنك الدولي على أساس أنها نمط الاستدامة، هو عبارة عن أستدامة في رأس المال، حيث أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[2] "

وتعرف أيضاً بأنها التنمية التي لها القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية وتتأخذ التوازن البيئي مصدراً لها[3].

تعددت التعاريف التنمية المستدامة غير أن مضمونها يتمحور حول العناصر الآتية:

- الترشيد والحكمة في استغلال الموارد بصورة لا يؤدي إلى اندثارها، والمحافظة على حق الأجيال القادمة.
- الأنصاف في توزيع عائد التنمية بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة.
- تعديل نمط الاستهلاك وجعله مستدام مع عدم تناقص المنفعة والاستهلاك عبر الزمن.
- السعي للاستدامة التي يتحقق فيها الحد الأدنى من استقرار نظام البيئي وتجدده.

[1] محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989)، مستقبلنا المشترك، إصدارات عالم المعرفة، الكويت، ص69.

[2] عماري عمار، (08/07 افريل2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، ص5.

[3] سالم سلامة سلمان، (2006)، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، ص53.

ويتضح مضمون التنمية المستدامة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3) يوضح مضمون التنمية المستدامة:

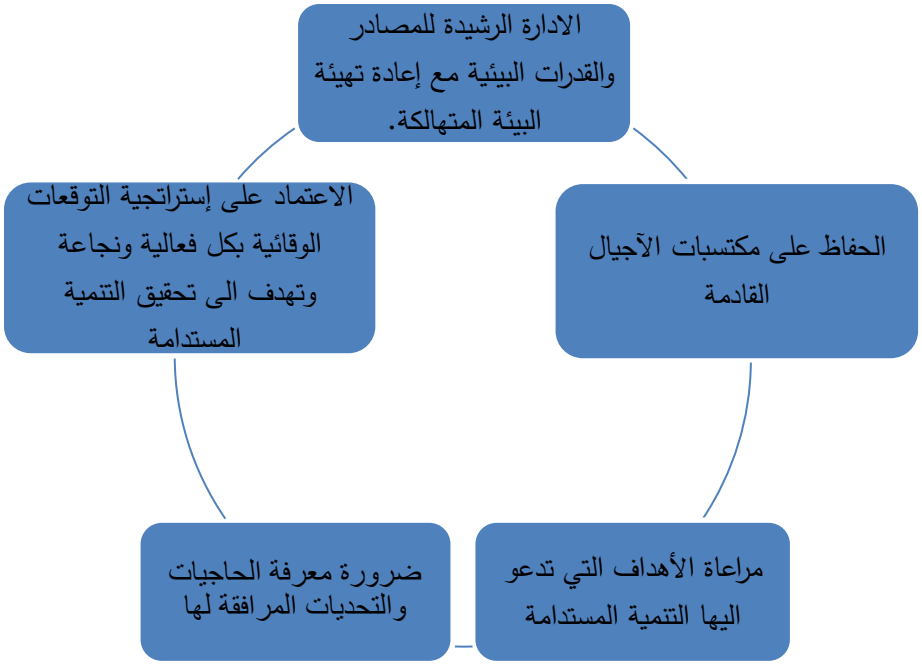

المصدر: صبري فارس الهيتي، (2007)، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص17.

كما يمكننا من خلال التعاريف السابقة أيضاً إبراز خصائص التنمية المستدامة الآتية[1]:

- التنمية المستدامة تتصف بالتعقيد والتداخل عن التنمية خاصاً فيما يتعلق بالجانب الطبيعي والاجتماعي.
- التنمية المستدامة تسعى لمحاربة الفقر في العالم، ولهذا نجدها تستهدف الطبقات الأكثر عوزاً.
- تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجانب الثقافي، مع الاحتفاظ بطابع كل المجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة يغلب عليها طابع التكامل، حيث لا يمكن فصلها، وهذا راجع لشدة تداخلها.

[1] Edward Barbier, (1987) , The concept of Sustainable economic development, P 37

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

تؤكد معظم الأبحاث والتقارير أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد مترابطة ومتداخلة، تتسم بالتنظيم والترشيد، والتكامل حيث لا يمكن فصل بعد عن الآخر ويمكن التطرق لهذه الأبعاد وفصولها فيما يلي:

أ- **البعد الاقتصادي** : الاستدامة الاقتصادية هي نظام يتمكن من إنتاج سلع وخدمات بشكل مستمر و المحافظة على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يقف حاجز أمام الاختلالات الهيكلية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[1] وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي[2]:

- النمو الاقتصادي المستدام.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجيات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية.

ب- **البعد الاجتماعي** : يتعلق هذا البعد بتحسين سبل العيش و تحقيق الرفاهية، من خلال الحصول على خدمات صحية وتعليمية لائقة، واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ تكافؤ الفرص، والمحافظة على الاختلاف الثقافي و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية ويضم هذا البعد العناصر التالية[3] :

- التنوع الثقافي.

[1] باتر محمد علي وردم، (2003)، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1 عمان، ص189.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبوزنط، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص39.

[3] خالد مصطفى قاسم، (2007)، الادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص13.

- المساواة في التوزيع.
- المشاركة الشعبية.

ج- البعد البيئي: يتضمن البعد البيئي المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، والاستغلال بعقلانية مع تجنب الاستنزاف للثروات[1]، وحماية التنوع الحيوي واتزان الجوي، والأنظمة الطبيعية الأخرى التي لا تصنف بالضرورة موارد اقتصادية، ويتبلور البعد البيئي[2] وفق العناصر الآتية :

- الإنتاج الايكولوجي.
- التنوع البيولوجي.
- النظم الايكولوجية.
- الطاقة.

د- البعد السياسي و المؤسساتي: تولى أهمية كبيرة للبعد السياسي والمؤسساتي، حيث يعد ركيزة في تجسيد التنمية المستدامة، من خلال ترسيم مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، وفق نظم شفافة تضمن المشاركة في اتخاذ القرارات بكل استقلالية، ما يعطي أرضية صلبة لتجسيد الاستدامة في المجتمعات بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[3] كما هو مبين في الشكل رقم(2-4)، الذي من خلاله يتضح أن اندماج الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، يعطينا نموذجا تنموياً، الإ أن البعد السياسي المؤسساتي يعتبر الفكر المساند والمغذي لباقي الأبعاد؛ من خلق تجانس وتكامل يصعب وجدانه بدون نقائص، وهنا يكمن دور التنمية

[1] ضاري ناصر العجمي، (1992)، الابعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، ص 21.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص39.

[3] صالح صالحي، (08/07افريل2008)، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، ص 06.

المستدامة في خلق أدوات لضمان سيرورة هذه الأبعاد وتحقيق الأهداف، كما هو موضح في الملحق رقم (01).

الشكل رقم (2-4) يمثل أبعاد التنمية المستدامة:

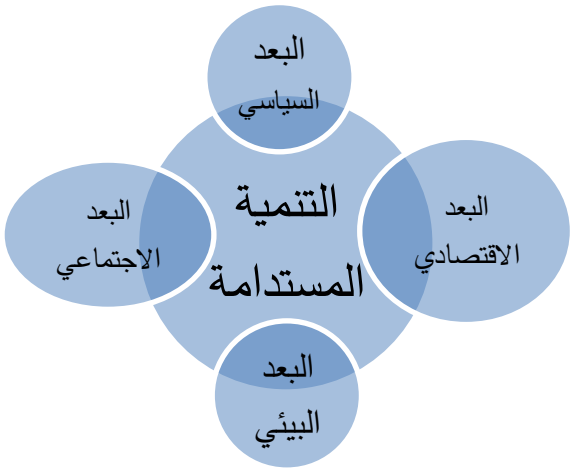

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات المتاحة.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة من خلال أبعادها وأفكارها وألياتها إلى تحقيق ما يلي:

- **إحترام الطبيعة والحفاظ على البيئة:** تركز على العلاقة المستوحاة بين نشاط السكان والبيئة وتعمل على تطوير وخلق ألية انسجام وتكامل[1].
- **تحقيق حياة أفضل للسكان:** تسعى التنمية المستدامة من خلال العمليات التنموية الى تحسين حياة السكان[2] اقتصادياً واجتماعياً.

[1] فيليب دوغلاس موشيت، (2000)، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، ص17.

[2] محمد مصطفى الاسعد، (2000)، التنمية ورسالة الجامعة في الالفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ص 20.

- **تحقيق استغلال عقلاني للموارد الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها محدودة، ولهذا تحس على ترشيد استعمالها وعدم استنزافها.
- **تنمية وعي السكان بالواقع البيئي:** من خلال تعزيز الوعي البيئي بين الأفراد، وحثهم بالمسؤولية البيئية ومشاركتهم بمشاريع حماية البيئة تخطيطً ومتابعتاً وتنفيذا[1].
- **تحديد الحاجيات و أولويات المجتمع:** وهذا بتلاؤم إمكانيات المجتمع و متطلباته، ما يسمح بخلق توازن ما يفعل التنمية الاقتصادية و دحر المشكلات البيئية، و وضع حلول ملائمة.
- **الاستفادة من تكنولوجيا الحديثة و ربطها بما يخدم المجتمع:** عن طريق تسهيل عملية ربط السكان بالشبكة الانترنت، ما يؤدي إلى توعية والاستفادة من تطورات التكنولوجيا المختلفة و توظيفها في المجال التنموي ما له من أثر في حياة المجتمع و الحفاظ على البيئة[2].
- **المحافظة على الاستخدامات المائية:** من خلال تقليل هدر المياه سوى في الزراعة أو الشرب، وإنشاء محطات لتصفية المياه وتحسين شبكات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب، وشبكة الصرف الصحي[3].

المطلب الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الفقر

سعت الهيئات الدولية على رأسها الأمم المتحدة منذ تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لاحتواء ظاهرة الفقر، حيث عمدت إلى وضع خطط وبرامج إنمائية متعددة الأبعاد (البعد الإنساني، الاقتصادي، السياسي، الثقافي،..) إنطلاقا مما توصلت اليه البشرية من أفكار وإنجازات علمية وتطور تكنولوجي لمجابهة هذه المشكلة، وكان الهدف الرئيس من هذه الخطط والبرامج، الوصول إلى تقليص الهوّة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتوفير حد أدنى من الرفاهية والعيش الكريم للطبقات الفقيرة، حيث عمدت هذه الأخيرة لوضع أدوات و طرق ناجعة

[1] ضاري ناصر العجيمي، (1992)، مرجع سابق ،21.

[2] محمد مصطفى الأسعد، (2000)، مرجع سابق، ص22.

[3] التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، (2003)، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، جدة، ص 116.

لعلاج الإشكال القائم، وتمثل هذا في تسخير الجهود الدولية للمجابهة الفقر وكان أبرزها؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و استراتيجية البنك الدولي الذي وضع أهداف سميت بأهداف الألفية لمحاربة الفقر، و منهج صندوق النقد الدولي لتقليل من الفقر.

أولاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفقر (PNUD)

تعمل الأمم المتحدة من خلال برامجها وجهودها التنموية، وتقارير التنمية البشرية المتتالية إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1]؛ حيث تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في بناء توافق دولي في الآراء حول العمل من أجل التنمية، وابتداء من 1960 دعت الجمعية العامة في تحديد الأولويات والأهداف من خلال سلسلة من استراتيجيات التنموية الدولية، كالتنمية المستدامة، والنهوض بالمرأة ، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والحكم الرشيد؛ حيث تولي منظمة الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة وصناديقها الموجهة أهمية بالغة و بشتى الطرق لتحقيق الأهداف الاقتصادية[2] والاجتماعية، حيث توفر هذه الوكالات التقنية المساعدة وغيرها من أشكال المساعدة العلمية والعملية للبلدان في جميع أنحاء العالم[3] على وضع السياسات وتحديد المعايير والمبادئ التوجيهية وتأمين الدعم وتعبئة الأموال، ففي 2001، قدم البنك الدولي مثلاً أكثر من 17 بليون دولار قروضاً إنمائية في أكثر من 100 بلد نام.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،أكبر الجهات في الأمم المتحدة لتقديم المنح المخصصة لأغراض التنمية البشرية المستدامة على مستوى العالم، وهو يسهم بنشاط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNCEF) هي المؤسسة الرئيسية في الأمم المتحدة التي تعمل من أجل حماية الأطفال وعدم استغلالهم وتعمل اليونيسيف في نحو160 بلداً و تركز برامجها على الرعاية الصحية الأولية والتغذية والتعليم الأساسي؛ كما أن هناك برامج

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2001)، تقرير التنمية البشرية، مركز قراء الشرق الأوسط، القاهرة ص21.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2004)، تقرير التنمية البشرية، مطبعة كركي، بيروت، ص129.

[3] سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 117.

عديدة أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على تحقيق التنمية، فبرنامج الأغذية العالمي(FAO) هو أكبر مؤسسة دولية لتقديم المعونة الغذائية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) هو أكبر جهة دولية لتقديم المساعدة في مجالات تهتم بالسكان، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في ربوع العالم للحفاظ على المكتسبات البيئية، ولغرض زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي[1]، يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) على تشجيع التجارة الدولية، و مساعدة البلدان النامية على تصدير منتجاتها وذلك من خلال مركز التجارة الدولية.

ثانياً: استراتيجية البنك الدولي في معالجة الفقر

يعد البنك الدولي متخصص في مجال التنمية، من خلال مؤسستيه : البنك الدولي للإنشاء، والمؤسسة الدولية للتنمية وكانت أول خطواته إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، و نظراً للتطورات التي عرفها العالم أصبح يركز جهوده على تخفيف حدة الفقر كهدف رئيس لجميع أعماله، معتمداً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000 بحلول عام 2015، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر[2]؛ كما ساهم البنك في إرساء مفهوم خط الفقر، فقام باحتساب خطوط فقر لعدة بلدان منذ عام 1990، العام الذي تم فيه نشر تقرير عن التنمية في العالم والذي خصه حول القضايا الإنمائية الرئيسة وعن ظاهرة الفقر في العديد من البلدان التي تعاني منها، مبرزاً الاستراتيجيات و الأدوات المساعدة على التخلص منها؛ فهو يدعم عملية إيجاد مناخ جيد للاستثمار عبر سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة، والبيئة العالمية المفتوحة على التجارة، وحسن نظام الإدارة العامة والمؤسسات الخالية من الفساد والبيروقراطية والبنية والهياكل الأساسية ذات الجودة العالية؛ بالإضافة إلى

[1] يورى دادوش، جوليا نيلسون، (ديسمبر 2007)، ضبط التجارة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 4، ص 23.

[2] مارك بيرد، سودهير شيتى، (2003)، كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الالفية الانمائية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 04، ص 14.

تعزيز النمو وخفض أعداد الفقراء، وفي نفس الوقت يستثمر البنك في زيادة فرص الأفراد بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاهية أسرهم، وتمثلت الأهداف الإنمائية لمكافحة الفقر في[1] :

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع: بتضافر الجهود من أجل خلق فرص عمل، بالاستثمار في الزراعة، و توسيع شبكات الرعاية الاجتماعية، وتفعيل برامج التغذية الموجهة للأطفال ، وحماية البلدان في حالة حدوث أزمات؛ لغرض تحقيق الهدف يجب إتباع استراتيجية متمثلة في تمويل إنمائي بدون فوائد، ومنح ضمانات للحكومات كمساعدات فنية وخدمة استشارية[2].

الهدف الثاني: تحقيق تعميم في التعليم الابتدائي: تتمثل الغاية في توفير كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء ذكور أو إناث من إتمام المرحلة الابتدائية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: وتتمثل في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم حتى الأطوار النهائية، ورفع حصة النساء في الأعمال المدفوعة الأجر غير القطاع الزراعي، وتمكين النساء من المشاركة في البرلمان والمجالس المنتخبة[3].

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال: تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، من خلال برامج تعزيز النمو وتدعيم أنظمة الرعاية الصحية.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية: من خلال تعزيز صحة المرأة، و تعليم الفتيات والأولاد للحد من حمل المراهقات، وتحسين التغذية أثناء الحمل والرضاعة وتشجيع استخدام قابلات متدربات أثناء الولادة؛ تتجلى استراتيجية البنك المتبعة للتغلب على هذا الإشكال هو إنشاء أنظمة رعاية صحية وطنية تتميز بكفاءة وفعالية[4] .

---

[1] World Bank, (2000), World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty ,p10

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2003)، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الافة البشرية، ص 145.

[3] مايرا بوفينيتش، اليزابيت كينج، (جوان 2007)، مبادئ الاقتصاد الذكي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد، 2، ص 7.

[4] فرزانة رودي، كريمة خليل، (2009)، تطور البحوث لإثراء سياسات الصحة الإنجابية بالمعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ص 05.

الهدف السادس: مكافحة مرض الايدز و الملاريا و غيرهما من الأمراض: مكافحة أمرض مثل الإيدز و الملاريا وغيرهما من الأمراض الفتاكة عن طريق زيادة الخدمات الفعالة للوقاية والرعاية والعلاج؛ تعليم المرأة وتمكينها وتقديم الرعاية الصحية أثناء الحمل وعند الولادة وبعد الولادة؛ أما الاستراتيجية المعدة لذلك فتتمثل في إنشاء أنظمة صحية وطنية أكثر قوة، تحسين خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل وتنظم الأسر[1].

الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية بالاستثمار: من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج المحلية والحد من فقدان الموارد البيئية والاستثمار في الطاقة النظيفة؛ و زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي وتقديم المساعدة الفنية، وكذا تشجيع الحلول المستندة إلى الأنظمة الإيكولوجية، تتمثل استراتيجية البنك لتحقيق هذا الهدف على تحسين إدارة الموارد المائية[2] والحد من الآثار الناجمة عن تقلبات المناخ وتغيره وكذا تنمية المعارف الفنية اللازمة لتحقيق الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح و التقييد بالقواعد و القابلية للتنبؤ به، والتزام بالحكم و التنمية و تخفيف من وطأة الفقر على الصعيديين المحلي والدولي[3] ؛ حيث تتطلب معالجة شاملة لديوان الدول النامية التي أثقلت كاهلها، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد نقل التكنولوجيات الحديثة، وإعفاء صادرات الدول أقل نمو من التعريفات الجمركية بدون نظم الحصص.

[1] مايرا بوفينيتش ، اليزابيت كينج، مرجع سابق، ص 7.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، (2009)، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره، ص ص 7-8.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009)، تقرير المعرفة العربية، نحو تواصل معرفي منتج، ص ص 128-130.

ثالثاً: منهج صندوق النقد الدولي لمجابهة الفقر

برغم من أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية، وليس مؤسسة إنمائية[1]، لكنه يسهم بشكل مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء؛ حيث أن صندوق بالشراكة مع البنك الدولي 1996 قدم مبادرة هيبيك (HIPC) لخفض أعباء الديون على البلدان الأكثر فقراً لغرض تعزيز و تعافي النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فانطلق العمل بها 2002، فالسياسات الرامية للحد من الفقر ينبغي دعمها ليس فقط بتخفيف الأعباء بل زيادة تدفقات مالية عن طريق الإعانات أو الاستثمارات وتسهيل دخول منتجات الدول الفقيرة إلى البلدان الصناعية بكل حرية.

أدت هذه التسهيلات الى نتائج ملموساً في جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل، ولكن كثيراً من هذه البلدان لم تحقق المكاسب اللازمة للوصول إلى تخفيض دائم في حدة الفقر بالرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من صندوق النقد الدولي ومجتمع المانحين[2]، ما ألزم خبراء الهيئتين على بذل المزيد من البحوث في هذا الميدان، وفي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ففي1999 اعتمد وزراء البلدان الأعضاء منهجاً جديداً ينص على جعل استراتيجيات الحد من الفقر الصادرة عن البلدان ذاتها هي الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك للبلدان الأعضاء؛ ويجسد هذا الاتجاه منهجاً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق[3].

إن الحد من الفقر يتطلب أهداف مركزة تضمن إعطاء أولوية قصوى لاحتياجات الفقراء ولهذا يتطلب مشاركة المعنيين أنفسهم في صياغة استراتيجية المكافحة، بما في ذلك مشاركة عناصر

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، ص 84.

[2] بسام الحجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، ط1 ، بيروت، ص1 .

[3] مجلة صندوق الدولي، (سبتمبر 1999)، العدد 27، ص29.

من المجتمع المدني، كما يمكن أن تكون هذه الدول فاعلة وفي موقع قيادة التسيير عملية التنمية، ويستند هذا المنهج الجديد على أساس رؤية واضحة المعالم وخطة محكمة تستند إلى مبادئ ضرورية في استراتيجيات الحد من الفقر وتتضمن هذه المبادئ ما يلي :

- وجود منهج شامل تنموي ورؤية واسعة لأوضاع الفقر.
- زيادة مشاركة الطبقات الفقيرة من شأنه زيادة إمكانات النمو في البلدان المعنية؛ وكذلك ما يعطي الرغبة في تحقيق أهداف التنمية والحد من الفقر، نظراً للإقتناع بالمشروع والاستراتيجية المتبعة لتحقيقه، والتوجه المعتمد في تطبيقه.
- أولوية تعاون الدوائر الإنمائية تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان.
- أولوية التركيز بشكل واضح على النتائج ووضع الحلول البديلة.

المبحث الثاني: الزكاة كأداة لمحاربة الفقر

يندرج استعمال الزكاة كأداة رئيسية لمحاربة الفقر في إطار سياسة اقتصادية موسعة لإعادة توزيع الدخل في المجتمعات الإسلامية، ولهذا يتطلب الأمر نمط محكم التنظيم، معبرا عنه بمؤشرات واضحة المعالم، فالزكاة يتضح دورها في محاربة الفقر جلياً في تحقيق معدلات في النمو والتنمية، فهي تؤثر في العملية الإنتاجية وترشيد الاستهلاك، وتتميز بكونها لها أثار نقدية مالية واقتصادية واجتماعية يمكن أن توضيحها كالآتي:

المطلب الأول: الآثار النقدية والمالية للزكاة

أولاً: الأثر النقدي:

الزكاة لها دوراً محورياً في عملية التنمية نظراً للموارد المالية التي تستقطبها بشكل دوري في الدول الإسلامية، إن السبيل الوحيد لتنمية النقود هو استثماره وعدم اكتناز، وهذا من خلال مشاريع إنتاجية تخلق القيمة المضافة ما يؤدي إلى تدفق الثروة النقدية وتداولها ما يقوي الطلب ويكثر

العرض ما يتح لمنتجي السلع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة التنمية[1] ما ينجر عنه انخفاض في معدلات التضخم، كما توفر الزكاة أيضا آليات للقضاء على التضخم من خلال ما يلي:

- تطبيق الزكاة يضمن حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويقبل المجتمع بصفة عامة على السلع الأساسية، وبالتالي يحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.
- توفر كمية الزكاة النقد اللازم للتبادل دون لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.
- توفر الزكاة تدفق نقدي للمصارف ما يؤدي إلى بروز أدوت مالية و رؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة، ما يعطي زيادة في الإنتاج على المدى الطويل ويقابله طلب متنامي، لا يترتب عليه حدوث تضخم[2].
- تحافظ الزكاة على قيمة النقود الشرائية من خلال توزيع الزكاة العينية في صورة زكاة الزرع والثمار والماشية.

كما تعمل الزكاة على تنظيم عرض النقود، فإنه في ظل اقتصاد لا يتعامل بالرباء، فهي تأخذ من أرصدة نقدية معطلة إلى أرصدة نقدية مستمرة فتؤدي إلى دوران حقيقي للمال ما يزيد من الإنتاج، كذلك تنوع وعاء الزكاة يعطي حركة للثروة كاملاً وليس فقط على القيمة فتأخذ عينية من أنعام و زرع وثمار و معادن؛ فهي في هذه الحالة لا تتعرض للهزات وتدهور كالنقود.

فغياب الزكاة واعتماد سعر الفائدة قد يؤدي بالمدخرين والمؤسسات إلى حجب الأرصدة النقدية عن النشاط بحجة عدم كفاية سعر الفائدة المتداول ما يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية ما يتسبب في حدوث فجوة انكماشية في الاستثمار الكلي، ما يتطلب من السلطات النقدية للتدخل و زيادة عرض النقود بإصدار جديد فتزيد الكتلة النقدية في الاقتصاد

[1] عبد الله طاهر، (1989)، حصيلة الزكاة و تنمية المجتمع، ندرة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط 1 ، ص 262 .

[2] صالح صالحي، (2001)، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1، ص103.

عن المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ ومنه يمكننا الجزم أن الزكاة أداة تنظم وتصحح عرض النقود في الاقتصاد الوطني[1].

الشكل رقم (2-5) يمثل أثر أدوات الزكاة النقدية في الحالات الاقتصادية الممكنة

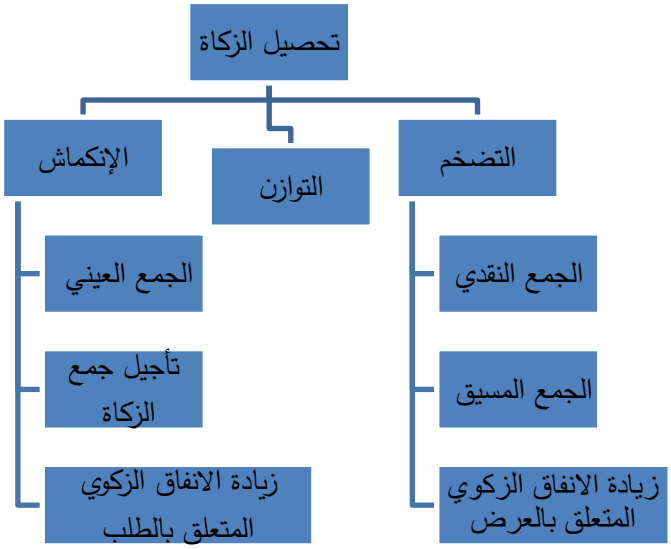

المصدر: صالح صالحي المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص 529.

ثانياً: الأثر المالي:

تعتبر الزكاة أداة مالية مكملة لأدوات السياسة النقدية، و مساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية في حال تحقيق الاستقرار النقدي، ويتوقف ذلك الدور على طرق تحصيل الإيرادات من وعاء الزكاة المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو أصول عينية؛ وبالتالي تنموا حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي؛ تعد الزكاة[2] ضريبة تتصف بالعدل و الناجح بحكم طابعها الديني المقدس و التي يدفعها صاحبها مطبقا لفرضياتها طالبا لأجرها و بتالي فهي تمثل موردا ماليا و إيرادا كليا يصرف لمواجهة الفقر، و تمكن الأفراد من إشباع حاجياتهم و هي بحكم طابعها الشمولي و الدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي و

[1] البشير عبد الكريم، (10 جويلية 2004)، الأبعاد النظرية والميدانية في مكافحة البطالة والفقر، ملتقى دولي: حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة، ص9.

[2] سيد محمد عبد الوهاب، (جويلية 2001)، دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكل البطالة، ندوة مشكل البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، ص 23.

الأزمات الاقتصادية دون اللجوء إلى تخفيض النفقات العامة التي هي ضرورية لمكافحة الفقر و زيادة النمو و تحقيق التنمية.

كما تعتبر الزكاة أداة مهمة في السياسة المالية رغم أنه لا يمكن تغيير نصبها وصرفها لعدة اعتبارات منها[1]:

- إنها تجبى من الأموال الدائرة في النشاط الاقتصادي وهي معفية من الأصول الثابتة ما يجعل نصابها مختلف حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.
- يجوز تعجيلها عند حاجة الأمة لها، وكذلك يجوز تأجيلها عند الضرورة كانحباس المطر كما أمر الخليفة عمر ابن الخطاب عند الرمادة[2].
- يمكن استخدام حصيلة الزكاة كسياسة مالية تقديرية، حيث تعتبر كأداة استقرار ذاتي وتعكس الحالة الاقتصادية السائدة، وتتأثر بحالة النشاط الاقتصادي فهي تزيد وتنقص حسب تقلبات الدخل؛ تدفع الزكاة من المداخيل النقدية للفقراء والمساكين، في حالة الكساد فتزيد من الطلب الاستهلاكي، ويدفع الطلب لخلق إنتاج جديد و ذلك يشجع الاستثمار، أما دافعي الزكاة يضطرون لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة ؛ و في حالة التضخم فإنه يفضل أن تؤخذ عيناً وتوزع عيناً وهذا من شأنه أن يقلل من حدة الزيادة في الأسعار، أو اللجوء إلى تأجيل الزكاة بهدف الحد من الإنفاق الاستهلاكي، كما أن الزكاة تجعل قرار الادخار وقرار الاستثمار متناسقين باعتبار صاحب الدخل هو الذي يتخذ قرار الادخار و الاستثمار عند مقارنة معدل العائد بمعدل الزكاة، وهذا ما يعطي استقرار في الدول ذات التعامل إسلامي[3].

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، (2002)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص 232.

[2] أبو عبيدة القاسم، ابن سالم، (1975)، الأموال: تحقيق و تعليق محمد خليل هراس، مكتبة كليات الأزهرية، القاهرة، ص 242.

[3] محمد عوض هاشم، (1992)، الزكاة وموارد السودان الاقتصادية، مجلة الزكاة، العدد الثاني، السودان.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للزكاة

تحسن أموال الزكاة الجوانب الاجتماعية للإنسان عن طريق التقليل من حدة الفقر ومحاربة البطالة، وتحقيق المودة التآلف بين أفراد المجتمع وإرساء العدالة في توزيع الدخول والثروات، وتتجلى صور الزكاة كأداة لتحسين الوضع الاجتماعي في العالم الإسلامي كما يلي:

أولاً: محاربة الفقر: يعالج الإسلام الفقر بمسؤولية نظراً لكونها آفة اجتماعية، تفتن المرء في دينه، وكرامته، وهي ملقاة على عاتق الجميع من مؤسسات و افراد، و تستهدف الزكاة الفقراء[1] ومن هم بحاجة إليها تحديدا، ويتم صرفها بناء على البحث الفعلي لحالة المحتاج بعكس برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

تعتبر الزكاة من أفضل أنواع العلاج لظاهرة الفقر حيث تساهم بالقضاء عليه و تجنب أضراره ونتائجه فتضمن للعاجز عيشا كريما، و تقضي عن الغارم دينه، وتحمل ابن السبيل إلى أهله ووطنه[2]؛ وعليه يمكن القول أن الزكاة هي أداة توازن اجتماعي في المجتمع المسلم، فهي أخذ من الأغنياء و إعطاء إلى المحتاجين، فنظام الزكاة يمكنه أن يخلق التوازن الاجتماعي بين الغني والفقير، بين من يملك ومن لا يملك، فالزكاة هي تكليف إلزامي ديني ومالي، فهي تأخذ صيغة إعادة توزتع مداخيل وثروات الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين، وقد أوجبت الشريعة فصل الزكاة تماما عن ميزانية الدولة حفظاً على أهلها وهم الفقراء والمساكين والأصناف الثمانية الأخرى المذكورة في القرآن الكريم، وهي أداة نموذجية فعالة لمحاربة التفاوت و مكافحة الفقر.

ثانياً: عدالة توزيع الدخل والثروة: يحث الدين الحنيف على عدم تكديس الأموال أو ثروة بيد فئة معينة ، فالزكاة تعمل على دفع عجلة دوران المال فتستفيد الطبقة الفقيرة من إعادة توزيع الدخل والثروة، هذا ما يؤدي إلى تضييق الهوة بين طبقات المجتمع، و يشجع على إزدهار الحياة الاقتصادية وبالتالي الزكاة تساهم في تضييق هوة الفقر، ولعل من أسباب نجاح نظام الزكاة أنه

[1] يوسف القرضاوي، (2002)، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، دار الشرق القاهرة، ط 2، ص 12.

[2] أحمد عزوز، (2012)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة للتقليل من الفقر، ملتقى دولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، جامعة وادي سوف، ص 12.

يعالج اختلال التوازن في توزيع الثروة، ويقرب الفوارق بين الطبقات، ويشجع على استثمار الأموال من الاكتناز ومحاربة الربا ومن شأن هذا أن يقلل من التفاوت الطبقي وأن يزرع الأمن والطمأنينة في المجتمع .

ثالثا: محاربة البطالة والحث على العمل: عظم الإسلام العمل واعتبره عبادة حيث قال تعالى " فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (الجمعة الآية "10) الزكاة تسعي إلى معالجة ظاهرة البطالة حيث أصبحت تشكل معضلة اقتصادية و اجتماعية[1]، ولذلك توجب توفير للفقير ما يحتاجه و العمل على تمكين أهل حرف أو تجار فيتم توفير لهم جميع الوسائل المالية والمادية اللازمة؛ أما بالنسبة للعاجزين الغير قادرين على مزاولة أية مهنة يعطي لهم قدر حاجاتهم لمدة سنة، أما بالنسبة للبطالة الاختيارية فهؤلاء ليس لهم حق من مال الزكاة فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ منه، فالفقير العاطل عن العمل، وهو قادر عليه لا يحق له من مال الزكاة، أما البطالة الاحتكاكية التي يتعرض لها اقتصاد البلدان المتقدمة، والتي ترجع إلى انخفاض مستوي الطلب الفعلي، فإن تطبيق الزكاة يترتب عليه توفير قدر أكبر من الاستثمارات، و بالتالي زيادة فرص التوظيف و التشغيل مما يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة و تشغيل العاطلين و من ثم تقليص حجم الفقر.

كما للزكاة أثر مباشر في تقليص معدل البطالة عن طريق تعيين العاملين عليها الذين سخرهم الله تعالى في كتابه الكريم حصرا ، وهؤلاء يشكلون جهاز متكاملا من الجزاء وأهل الاختصاص ومساعديهم، فحتى يقوم هذا الجهاز بمهمته على أحسن ما يرام لا بد أن يكون له فروع منتشرة عبر ربوع الدولة بالإضافة إلى تنظيمه الإداري المحكم الذي يشكل من إدارة إحصاء للأفراد الذين تجمع منهم الزكاة، وإدارة إحصاء الأفراد الذين تدفع لهم الزكاة، فسهم العاملين عليها من مصارف الزكاة يفتح بابا لفرص العمل الحقيقية، من خلال عملهم في الزكاة ومنها يتم تمويل رواتبهم[2] .

[1] سامية مصطفى خشاب، (1993)، دراسات في الاجتماع الديني، دار المعرفة، القاهرة، ط2، ص133.

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص11.

تعمل صناديق الزكاة على مساعدة صغار المستثمرين ومؤسسات الشباب والحرفين بفكهم من الفقر وفتح مجال الشغل أمامهم، كما يستفيد من الزكاة الغارمين وهم أصحاب الديون والذين هم أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يوظفون اليد العاملة ويدفعون الزكاة، فبفضل سهم الغارمين تستغل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد والحد من ركوده[1].

رابعاً: الزكاة كقناة تكافل اجتماعي: تعتبر الزكاة قناة تكافل اجتماعي من خلال نظام المساعدات الاجتماعية العامة، حيث تقوم مؤسسة الزكاة بمقتضاها بمساعدات نقدية أو عينية، لفئات من المحتاجين في المجتمع الذين ليس لهم مورد رزق؛ إلا أن نظرة الدين الحنيف أشمل بكثير، حيث أنه يتسع للنواحي المادية من طعام ودواء وإيواء، والنواحي الأخرى العلمية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية[2]، ولتحقيق الضمان الاجتماعي في الإسلام تقتضي الضروريات حفظ الدين والنسل والمال والعقل فتسعى إلى توفير الحرية لكافة الأفراد في المجتمع وفي ذلك تنص الآية على فك الرقاب ومعناه تحرير النفوس من الاستعباد والعبودية، و زرع التآخي والاتحاد في الأفراد من أجل تحقيق منافع للمجتمع من خلال استغلال الطاقات لفعل الخير في مختلف العمليات الاجتماعية، فواجب الجماعة أن تدعم و تكفل طاقات أفرادها

ولا يتأتى هذا إلا من خلال دعم مالي للتحفيز على الخير ودحر الفقر، إن قوله تعالى " خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ " (سورة التوبة الآية 103) حماية العقائد والتعاليم التي نزلت لتطهير مبادئ الفطرة في الإنسان وخاصة تلك

[1] سيد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 23.

[2] احمد عزوز، (24/23 فيفري 2011)، الدور الاقتصادي والاجتماعي في التقليل من الفقر، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، ص 13.

المتعلقة بأحكام الصلة بالله سبحانه وتعالى وترشيد الفرد بغايته في الحياة وبمصيره في اليوم الآخر[1].

خامساً: توفير بيئية استثمارية ملائمة: إن أهم العوامل المساعدة على نمو الاقتصاد و استمراريته هو توفير الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، ولذلك نجد أن الزكاة قد اعتنت بهذا الجانب وخصصت له سهم وهو "في سبيل الله "ويعني في سبيل الله مجالات شتى، غير أن الدفاع عن الوطن والأمة يأتي في الدرجة الأولى، وهذا يتضح جليا من قوله تعالى " وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ " (سورة الأنفال الآية 60)، هذا ما يوفر بيئة مستقطبة و ملائمة لمناخ الاستثمار بشتى أنواعه الأمر الذي يساعد على النمو المتزايد للاقتصاد، نتيجة الاستقرار والطمأنينة لدى مجموع المستثمرين، الذين يوظفون أموالهم وهم يشعرون بسلامتها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للزكاة

تعتبر الزكاة محرك أساسي للنشاط الاقتصادي فهي التي توفر المورد المالي، وتؤثر على السلوك الاستهلاكي، والنمط الإنتاجي، وتساعد على دفع رؤوس الأموال للاستثمار وعدم اكتنازها، ويتضح أثر الزكاة اقتصاديا كما يلي:

أولاً: الزكاة كمورد مالي للتمويل التنمية: يكمن دور الزكاة في اعتبارها كمورد مالي لتمويل التنمية حيث تستقطب جزء هاما من السيولة المالية بشكل دائم ومتجدد، حيث يتراوح ما بين 7% إلى 14% من الدخل القومي في الدول ذات النشاط الاقتصادي المتوسط، ويزيد على ذلك في الدول ذات النشاط الاقتصادي الكثيف، إن ارتفاع الإيرادات الزكوية يزيد من حجم التمويل

[1] الطيب الداودي، (جويلية 2004)، مؤسسة الزكاة كمحرك دافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الاول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب البليدة، ص5.

للاستثمارات المختلفة في البلدان الإسلامية، وهذا ما يعود بالنفع على اقتصاد الدولة وعلى أفرادها، كذلك تدفق أموال الزكاة يعطي الأمان للحالة العامة للاقتصاد و يقلل من الاضطرابات المالية والاقتصادية[1].

ثانياً: أثر الزكاة على الاقتصاد الوطني: تساهم الزكاة في زيادة حصيلة الدخل الوطني و بتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه، وذلك لأن أي زيادة في الاستثمار حتماً تؤدي إلى زيادة في الدخل بمقدار يزيد على رأس المال المستثمر، وهذا ما يسمى بمضاعف الاستثمار العام ، وهو جزء من مضاعف الزكاة[2].

ثالثاً: أثر الزكاة على الاقتصاد الكلي: تقوم الفئات الأشد فقر بإنفاق دخلها كاملا مع زكاة أيضاً لآن ميلها الاستهلاكي يميل إلى الواحد، ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب في فترة قصيرة إلى ارتفاع الأسعار نظراً لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل، وفق رأي الكلاسيك، ما يعطي حافز للمنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الواسعة الاستهلاك لتلبية الطلب المتنامي من أجل تغطية النقص و زيادة الأرباح ما يتطلب زيادة الطلب على عوامل الإنتاج؛ إن هذه السلسلة تكون لها نتائج حتمية على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل في تراجع معدلات البطالة و زيادة الأجور وبالتالي تقلل من فجوة الفقر[3] كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] عبد الله طاهر، مرجع سابق، ص 262.

[2] الطيب الداودي، مرجع سابق، ص5.

[3] منذر قحف، (8-10 مايو 1990)، الإطار المؤسسي للزكاة أبعاد ه ومضامينه، النماذج التطبيقية لتحصيل الزكاة و توزيعها في البلدان العربية والإسلامية، وقائع المؤتمر الثالث للزكاة، كوالالمبور، ماليزيا، ص229.

الشكل رقم (2-6) يمثل أثر تدفق أموال الزكاة في الاقتصاد الكلي

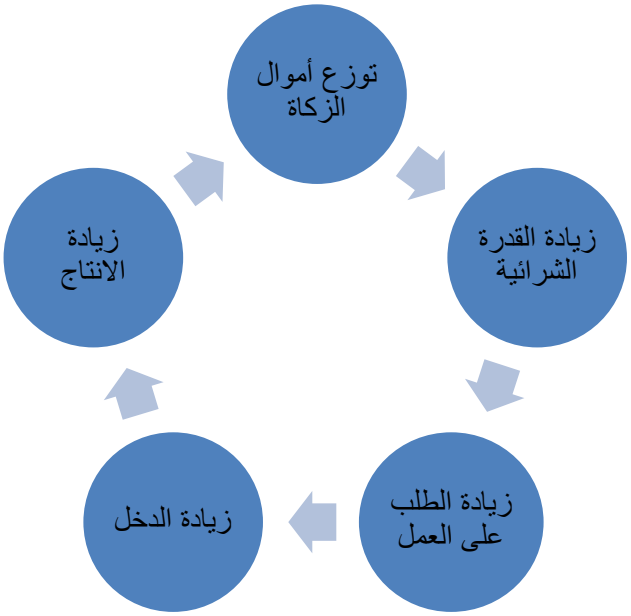

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الشكل الآتي يتضح لنا أن الاقتصاد الكلي يعرف ازدهار جرى زيادة مداخيل وثروة الأغنياء فترتفع عائدات الزكاة، ما يؤدي إلى اتساع وعاء الزكاة وزيادة المستفيدين من أموال الزكاة الموزعة ما ينتج عنه ارتفاع في القدرة الشرائية، أي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات ما يؤدي بالمنتجين إلى توسع في الإنتاج و زيادة الاستثمار في رأس المال، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة و امتصاص البطالة.

رابعاً : أثر الزكاة على الاستهلاك يستهلك الفرد معظم دخله أو جزء منه من أجل تلبية احتياجاته سلعية و خدماتية و التي تحدد وفق طبيعته و أولويته معتمداً على قواعد و مبادئ أساسية، وفق نظم اقتصادية الإسلامية، حيث تساهم الزكاة باعتبارها أحد أهم أدوات السياسة المالية في الحد من تذبذب الطلب الكلي الاستهلاكي، فتوزيع الزكاة على مستحقيها يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تتمتع بميل استهلاكي مرتفع لكون هذه الفئة في حاجة دائما إلى إشباع رغباتها الضرورية مما يرفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي لديها مع بقاء الفئة التي تؤخذ منها أموال الزكاة محافظة

على معدلات استهلاكها[1]، إن هذا الاختلاف في الميل الحدي الاستهلاكي لدى مستلمي حصيلة الزكاة و الدافعين لها من شأنه التأثير على الإنفاق الكلي الاستهلاكي و منه على دالة الاستهلاك بالمعادلة التالية : $C = C_0+by$ ؛ فطالما أن المجتمع الإسلامي يتخطى مرحلة حد الكفاية حيث C: حجم الاتفاق الاستهلاكي عند مستوى الكفاف، b : أثر التغير في الدخل تحت التصرف على الاستهلاك و يعبر عنه بيانيا بانحدار دالة الاستهلاك و يكون الدخل Y و الاستهلاك C ذو قيمة موجبة ومنه تكون دالة الاستهلاك خطية موجبة في مستوى الدخل تحت التصرف.

خامساً: أثر الزكاة على الاستثمار حفز الدين الإسلامي أصحاب الأموال وحثهم على دفعها للنشاط الاقتصادي وعدم اكتنازها، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم " اتَّجِرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ " حيث أن الاستثمار يكون في الأصول الإنتاجية[2] وهي تحتفظ بقيمة رأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية، وتفادي تأكله في حالة بقاءه راكد، والجدول الآتي يبسط عملية اكتناز الأموال المكتنزة والغير مستغلة[3] .

الجدول رقم (2-3) يمثل صورة تأكل الأموال المكتنزة .

السنوات	حجم ما تأكله الزكاة من المال المكتنز
أقل من 5 سنوات	%10
أقل من 12 سنة	%25
أقل من 28 سنة	%50
أقل من 55 سنة	%75
أقل من 100 سنة	%100

المصدر: منذر قحف، (1979)، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ط1، الكويت ،118.

الزكاة تعتبر كأداة فعال لدفع الأموال المكتنزة والثروات المعطلة للمشاركة في الإنتاج، وزيادة القدرات الاستثمارية، وتنمية وتوجيه تراكم رأسمال كما هو موضح في الشكل الآتي.

[1] علاء الدين عادل الرفاتي، (2005)، الزكاة و دورها في الاستثمار و التمويل، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة، فلسطين، ص 05.

[2] غازي عناية، (1998)، الاستخدام الوظيفي، للزكاة في الفكر الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ص17.

[3] نادية حسين محمد عقل، (2011)، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، الأردن، ص 280.

الشكل رقم (2-7) يوضح دور الزكاة في دفع الأموال للاستثمار والإنتاج.

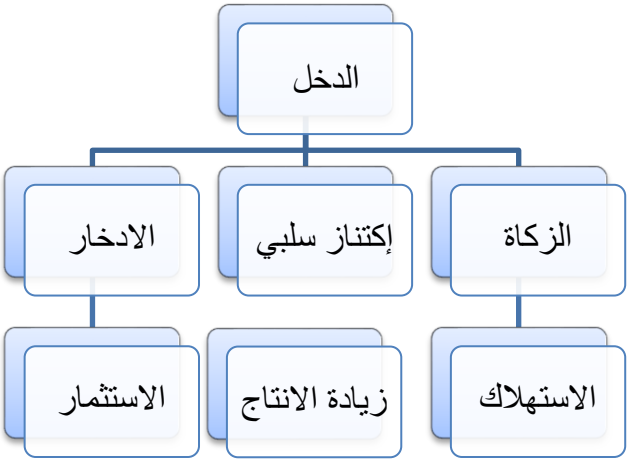

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الرسم يتضح لنا مدى مساهمة الزكاة في تمويل الاستثمار و دفع عجلة النمو الاقتصادي، فمستحقي الزكاة سينفقون حصتهم من الزكاة على سد احتياجاتهم الاستهلاكية، وبالتالي تخلق قوة شرائية متعددة الأذواق ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، ما يفتح المجال أمام استثمارات جديدة، أما في حالة الاكتناز فهي حالة سلبية يتأكل من خلالها رأس المال كما هو موضح في الجدول السابق ولا يتم الاستفادة من رأس المال ويفقد أصله جرى الزكاة.

المبحث الثالث: النماذج الدولية الرائدة في محاربة الفقر

إن نجاح بعض الدول في مكافحة الفقر، يجعل من الضروري دراسة و بحث سبل النجاح والآليات المتبعة في ذلك، ولعل أهم هذه التجارب التجربة الماليزية وكذلك التجربة الصينية والبنغالية، وكيف حصل تغير جذري في التركيبة الاقتصادية، وتداعياته على باقي القطاعات، فكان الأثر بالغ الأهمية في جميع مفاصل الدولة، مما أدى بهذه الدول الى تصنيفها رائدة في مجال مكافحة الفقر.

المطلب الأول: النموذج الماليزي في مكافحة الفقر

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب أكثر تميز بالنظر للنجاح على المستوى الدولي مقارنتا بباقي الدول النامية، حيث سجلت أرقاما قياسية في معدلات التنمية ما جعلها من أكثر الاقتصاديات نمواً وتطوراً.

أولاً: الركائز الأساسية للتنمية الماليزية تتبع الحكومة الماليزية من خلال رئيس حكومتها "مهاتير محمد" على عملية تنمية شاملة، يكون دور القطاع الخاص[1] فيها فعال حيث يشارك في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية، بهدف دفع عجلة النمو، وهذا من خلال سن قوانين ولوائح منظمة للنشاط الاقتصادي، ولضمان عملية التنمية بصورة صحيحة و ناجحة تقوم الدولة بمرافقة وتوجيه القطاع الخاص؛ حيث قامت هذه الأخيرة بالاستفادة من التجارب التنموية الخارجية الناجحة، فتوجهت شرقاً نحو اليابان بغرض محكأة النموذج والاحتكاك به ونقل الخبرات[2] الى ماليزيا وهذا بإرسال بعثات لليابان ودول أخرى في كافة المجالات لوضع ركائز حقيقة لبناء وترميم مختلف القطاعات من بوابة الشراكة مع الشركات اليابانية وفتح لها فروع في ماليزيا؛ وتبلورت الركائز الأساسية للتنمية الماليزية فيما يلي[3]:

- مساندة واضحة من الحكومة للقطاع الخاص و إعطاءه دور أساسي ومهم في عملية التنمية.
- تهيئة المناخ للعملية التنموية من خلال تخطيط اقتصادي نموذجي واضح المعالم.
- وضع سياسة التصنيع كأولوية لغرض التحول من تصدير السلع الخام إلى سلع مصنعة.
- تخفيض معدلات البطالة والفقر.
- تكوين العمالة وتحويلها إلى عمالة ماهرة تتحلى بالكفأة.

[1] مهدي إسماعيل الجزاف، (1996)، تجارب دولية في الخصخصة، دروس من تجارب ماليزيا و نيوزيلاندا و المكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 24، العدد 2، ص 130.

[2] ناصر يوسف، (2010)، دينامية التجربة اليابانية، في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص223.

[3] مصطفى محمود ابوبكر، (2005)، الإدارة العامة : رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 124.

- تحفيز وتعبئة المدخرات الأجنبية لغرض تحويلها إلى استثمارات في شتى القطاعات.
- رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- تنمية الصادرات الزراعية وخلق ميزة تنافسية للمنتجات الماليزية.
- وضع رؤية استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف حتى عام 2020.

ثانياً: سياسات التنموية الماليزية عمدت الحكومة الماليزية إلى اتبع مجموعة من سياسات التنموية منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني، حيث كانت تهدف إلى إعادة هيكلة تركيبة المجتمع الماليزي المتعدد العرقيات، وتصحيح الإختلالات الاقتصادية، لغرض وضع معالم اقتصاد دولة صلب مبني على التوزيع العادل للثروات، والقضاء على التفاوت والبطالة والفقر من خلال مايلي:

1- **معالجة إختلالات التوازن بين فئات المجتمع الماليزي:** قامت الحكومة بإلزامية مشاركة المالاويين "السكان الأصليين" في النشاط الاقتصادي الذي كان مسيطر عليه من طرف الصينيين، و ذلك لغرض الارتقاء بهم اقتصادياً و تعليمياً ومهنياً و إدارياً؛ و كذلك تضييق الهوة بين أفراد المجتمع من خلال صياغة برامج تمويلية[1]، مثل برنامج "أمانة أسهم البوميبترا" وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقر، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة[2].

2- **صياغة برامج تنموية للآسر الأكثر فقراً:** سعت الحكومة الماليزية لمساعدة الفقراء، فقامت بتأسيس صندوق لدعم الفقراء جرى أزمة العملات الآسيوية 1997، وحددت لها اعتمادها في الموارنة العامة للدولة سنويا، برغم من سياسة تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية

[1] الجزاف مهدي إسماعيل، مرجع سابق، ص 131.

[2] بيومي نوال، (2011)، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل الإسلامي، مكتبة الشرق الدولية، ط1، مصر، ص ص 49-50.

وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية[1] موجهة لتطوير سكان الأرياف والأنشطة الزراعية الخاصة بهم[2].

3- **الاعتماد على سياسة مالية مرنة:** اتخذت الحكومة الماليزية سياسة مالية مرنة من خلال تشجيع المواطنين المسلمين على دفع الزكاة لصندوق الزكاة القومي[3]، والذي تشرف عليه هيئة الشؤون الإسلامية؛ و تحفيز لهم يتم تخفيض الضرائب مع الآخذ بعين الاعتبار مبدأ التصاعدية في الضريبة على الدخل، انطلاقاً من الحد الأدنى للدخل المقدر بـ 628 دولار أمريكي شهرياً بعد خصم المساهمة في صندوق التأمينات، و أقساط التأمين الصحي و نفقات التعليم، ما يعطي للضريبة بعد اجتماعي يستفيد منه الفقراء و يساهم في تخفيض الفقر و يقلص الفوارق الاجتماعية[4].

4- **توفير مرافق أساسية في المناطق النائية:** من خلال توفير مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وقد نجحت الحكومة في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020.

5- **الاعتماد على مبدأ التنمية القومية:** تعتمد الحكومة على تنمية القومية المالاوية بدون المساس بمكتسبات القوميات الأخرى حيث صاغت استراتيجية الجديدة للتنمية من أجل القضاء على الفقر تتضمن أربعة عناصر رئيسية وهي كالآتي[5]:

- القيام بعملية إصلاح زراعي، والعمل على دعم صغار ملاك الأراضي الزراعية للفقراء.

---

[1] نادية فاضل، عباس فضلي، (2012)، التجربة التنموية في ماليزيا من 2000 – 2010، دراسات دولية، العدد 24، ص 167.

[2] عمر محي الدين، (2000)، ازمة النمور الاسيوية، دار الشرق، القاهرة، ط 1، ص ص 17-18.

[3] فوزي محيرق، عقبة عبد اللاوي، (2012)، إدارة وتثمير أموال الزكاة بماليزيا ومقومات نجاحها، الملتقى العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص03.

[4] Mehmet, Ozay, (1986), Development in Malaysia: poverty , wealth and trusteeship, London, P46.

[5] جابر عوض، (2006)، مهاتير محمد و قضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، الفكر السياسي مهاتير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ص 194.

– الإسراع في عملية التصنيع.

– إعادة توجيه وزيادة الجهود التعليمية خاصة بالفقراء.

ثالثاً: تقييم التجربة الماليزية قضت ماليزيا شوط كبير في القضاء على الفقر من خلال نجاعة برامجها التنموية و السياسات المنتهجة لذلك، فبعدما كانت نسبة الفقر تقدر بـ 52.4% سنة 1970، انخفضت إلى 1.7 % في 2012 ، كذلك انخفض مؤشر الفقر المدقع من 3.9 % سنة 1995 إلى 0.3 % سنة 2010، أنظر الملحق رقم (02).

يمكن الحكم أن ماليزيا نموذج ناجح في محاربة الفقر وهذا راجع بقدر كبير على رؤية مهاتير محمد الذي استطاع تطبيق هذا النموذج وفق معالم واضحة معتمداً على الآليات الآتية:

- **توفير مناخ سياسي ملائم:** إن المناخ السياسي يوفر بيئة مستقرة تساعد دفع عملية التنمية، و يجعل المحيط الاقتصادي يتميز بالوضوح والدقة هذا ما يخلق ثقة في ألأفراد و المتعاملين الاقتصاديين.
- **تحديد الأولويات بدقة متناهية:** كانت أولوية الحكومة الماليزية واضحة بدقة من خلال السياسة الوطنية الممزوجة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ما يؤدي إلى حرية اقتصادية تساعد المنافسة و تحقيق الأهداف المسطرة.
- **المشاركة الشعبية:** يتجلى هذا جلياً في مكانة مؤسسات المجتمع المدني و دورها في المشاركة الفعّالة في الحكم و المسائل العامة، ما يساهم في خلق نظام حكم عادل يمتز بتوزيع عادل للمداخيل بين أفراد المجتمع و توزيع سلطة الحكم من خلال اللامركزية.
- **الاعتماد على الذات:** راهنة ماليزيا في تجسيد استراتيجيتها باعتمادها على السكان الأصليين المالاويين، حيث سعت إلى تعليمهم وتكوينهم واستثمرت في رأسمال المادي والبشري، ما يولد إحساس بالمسؤولية اتجاه القضايا الحساسة.

- **توفير بيئة حاضنة لتجسيد المشاريع:** تعتبر تجربة صندوق الزكاة الماليزي نموذج نجاح[1] لتجسيد المشاريع وفق رؤية شرعية تتناسب مع البيئة الماليزية للحد من الفقر و محاربته، كذلك مؤسسة أمانة اختيار، و مؤسسة مرا، ومؤسسة فلدا، كان لها الدور البارز لإقراض الفقراء من أجل تحقيق مشاريع، و تحسين دخولهم[2].

المطلب الثاني: التجربة البنغالية في محاربة الفقر

وضعت بنغلادش تجربة سعت من خلالها الى مكافحة الفقر، فركزت بالأساس على التقرب من الفقراء في حد أنفسهم وجعلهم مشاركين في صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات مكافحة الفقر، هذه ما أعطاها طابع ذو خصوصية تنموية يحتدا به، حيث قامت بإنشاء "بنك غرامين" يهتم بتمويل مشاريع الفقراء وفق نمط تنموي يمكن توضيحه كالآتي:

أولاً: ماهية "بنك غرامين": بعد المجاعة التي حلت بالبنغلادش عام 1974، وما خلفته من معاناة، حيث قام أستاذ الاقتصاد "محمد يونس" بالتفكير في الخروج من الازمة وتمويل الفقراء في مشاريعهم، وحثهم على العمل لغرض تحسين أوضاعهم فتجسدت فكرة إنشاء بنك يتسم بنظام يصلح لخدمة الفقراء، فكان بنك القرية او "بنك غرامين" هو السبيل لذلك من خلال مبادئه ومميزاته وأهدافه[3].

1- مبادئ بنك الفقراء: يضع بنك الفقراء خمس مبادئ أساسية كمرجعية وهي:

- **الانتشار العميق:** يسعى البنك الى الشمولية والانتشار وللإلمام والوصول الى أكبر شريحة من الفقراء.

[1] فوزي محيرق، مرجع سابق، ص 03.

[2] محمد الشريف بشير الشريف، (2008)، سياسيات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة الفكر، المجلد 09، العدد 2، ص 174.

[3] احمد محمد علي، (جانفي 2007)، معاً نتطور: تجربة بنك الفقراء، نشرة نصف شهرية تصدر عن شركة ميديا إنترناشيونال، قطر بالتعاون مع المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، العدد 73، ص 2.

- **الاستدامة:** يضع البنك خدمة العملاء على المدى الطويل في جميع الحالات من تغطية تكاليف والتغيرات المستجدة كالتضخم وغيرها.
- **التركيز على العميل:** تعد قيمة العميل من أهم الثوابت لدى البنك، ويتضح ذلك في تقديم نوعية الخدمة بأقل تكلفة ممكنة ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وبالتالي تكون الخدمات موجهة وفق الطلب[1].
- **زرع ثقافة الابداع:** تطمح مؤسسات البنك لزرع ثقافة الابداع المتبادل ما بينها وبين الفقراء، بطريقة تتسم بالكفاءة من خلال تشجيع المشاريع الرائدة.

2- مميزات بنك الفقراء: يتميز "بنك غرامين" بمميزات وخصائص تختلف تماماً على البنوك التقليدية نذكر منها ما يلي[2]:

- **مشروع اقتصادي بأهداف اجتماعية:** حيث يقوم بالإقراض للمشاريع الاستثمارية سواءً كانت فردية مدرة للدخل أو استثمارات مشتركة بمستويات مختلفة، ويحرص البنك على التنمية الفكرية والاجتماعية للعملاء حيث يتجلى هذا من خلال امتلاك الفقراء لنسبة 94% من أسهم البنك، ويمثلون 9 من أصل 13 عضو.
- **أولوية محاربة الفقر:** سعى البنك منذ تأسيسه سنة 1976 الى محاربة الفقر من خلال مشاركة الفقراء او مساعدتهم لتمكينهم من ممارسات نشاطات تعود عليهم بدخل يسد فجوة العوز والحاجة[3].

[1] احمد محمد علي، نفس المرجع، ص 3.

[2] عبد الحليم غربي، بالرقي التيجاني، (14-15-04-2008)، نماذج بنكية في التنمية المحلية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وافاق، المركز الجامعي بوعريريج، ص 07.

[3] كريز تشرشل وأخرون، (2002)، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، شبكة تعليم و دعم المشروعات الصغيرة، ص 33

- **النساء قوة عاملة:** يرى البنك ان النساء هن من يتحملن عبء الاسر الفقيرة، وفي نفس الوقت هن طاقة غير مستغلة، ومورد اقتصادي غير مستثمر وعليه يجب تصحيح الوضع؛ من خلال إتاحة الفرص للنساء الريفيات لتجسيد مشاريعهم، ما يدر عليهم دخل يساعدهم في إعالة اسرهم.
- **خلق مناخ يتبنا الأفكار الجديدة:** يشجع البنك دوماً أصحاب الأفكار الجديدة ويحث على تطبيقها في حالة النجاح، ولا تعتبر كفشل في حالة عدم تجسيدها.

3- أهداف بنك الفقراء: يهدف بنك الفقراء الى جملة من العناصر تتمثل فيما يلي[1]:

- القضاء على استغلال الفقراء، وإيجاد فرص للعمل الحر لشريحة من العاطلين.
- دمج الفئات الهشة من المجتمع في نموذج اقتصادي مؤسستي، يستمدون منه قوتهم، ويمكنهم من خلق بيئة اجتماعية وسياسية مبنية على الدعم المتبادل.
- تسهيل الخدمات المالية للفقراء، ومساعدتهم على الاعتماد على الذات.
- تغيير فكرة الحلقة المفرغة للفقر: دخل قليل-مدخرات قليلة -استثمار قليل، الى مفهوم عكسي ذو نسق متصاعد، دخل كبير- ائتمان اكبر - مزيد من الاستثمار ومنه زيادة في الدخل.

ثانياً: السياسة التنموية "لبنك غرامين": أنشئ "بنك غرامين" لتوفير المجال لشريحة واسعة من الفقراء للتقرب وتمويل مشاريعهم، بنموذج يختلف على طرق تمويل البنوك التقليدية التي يعجز الكثيرين على تلبية متطلباتها؛ حيث وضع بنك "غرامين" نموذج تنموي لمكافحة ظاهرة الفقر، يعتمد على التكامل ما بين الجوانب التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية.

[1] كريز تشرشل وآخرون، مرجع سابق، ص 33.

1- الجانب التنظيمي المساند: وضع "بنك غرامين" شبكة علاقات اجتماعية تنظيمية تُبنى على الدعم المتبادل وتزرع الثقة بين جميع الأطراف، وتهدف الى كسب القوة في مجابهة التحديات[1]، وتكمن هذه التنظيمات في تقسيم الأدوار ودقة المهام كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (2-4) يبين الوحدات التنظيمية "لبنك غرامين"

الوحدة	الخصائص
المجموعة	تتكون المجموعة من 5 أفراد، يجمعهم تقارب في السن والسكن وحتى الفكر، ويستبعد التقارب العائلي.
المركز	يتكون المركز من 6 الى 8 مجموعات وهو خط التماس بين موظفي البنك والمقترضين.
الفرع	يمثل الوحدة البنائية الأساسية في تنظيم الموظفين، يتكون الفرع من 60 مركزاً أي 360 الى 480 مجموعة ويعمل في فرع البنك 9 موظفين منهم 6 ميدانيين، حيث يشرف كل موظف منهم على 10 مراكز.
مكتب المنطقة	مُخول له تسيير 10 فروع ويعمل به 6 موظفين.
مكتب القطاع	يشرف في المتوسط على 9 مناطق ويعمل به 35 موظف.
مكتب الرئيس	يشرف على مكاتب القطاعات.

المصدر: مجدي سعيد، (2007)، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت لبنان، ط2، ص 117.

2- نمط التنموي الاقتصادي: يتخذ النمط الاقتصادي في البنك عدة صيغ أهمها[2]:

- **قروض الاستثمار الفردي:** بلغ عدد المقترضين من البنك في 2013 حوالي 8.41 مليون مقترض مقسمين على حوالي 2567 فرع، تعمل في أكثر من 81386 قرية، حيث يعمل به 22128 موظف، هذا ما يوضح حجم التنمية التي احداثها هذا النوع من القروض، ما أدى الى تحسن حياة 50% من سكان الأرياف والقرى.

[1] عباس وداد، (2011-2012)، تقييم السياسات العربية في مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الالفية الإنمائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 63.

[2] موساوي محمد اليامين، (2012-2013)، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 149.

- **صناديق الادخار المختلفة:** هناك العديد من الصناديق لتمويل التنمية الاقتصادية منها:

أ - **صندوق ادخار المجموعة:** يتصف بصفة الإجبارية حيث يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك، ويعتمد سداد الاشتراك من أسبوع التدريب ويستمر سداد الأقساط الأسبوعية والمقدرة بـ: 2 تكا، وتدخر في حساب خاص وتدير رصيده المجموعة بمبدأ الإجماع.

ب - صندوق الطوارئ: وهو صيغة تأمينية لغرض مجابهة حالات العجز والتعثر والوفاة وغيرها من الحوادث، وتتكون موارد الصندوق من الرسم الاجباري الذي يدفعه المستفيد والمحدد بنسبة 5 في الألف من قيمة القرض التي تزيد عن ألف تكا.

ج - صناديق أخرى: تم إنشاء صناديق أخرى مثل صندوق الادخار الخاصة يأخذ طابع الاختيارية حيث يساهم فيه العضو بمبلغ يتراوح ما بين (1-5) تكا أسبوعيا، من أجل إنشاء مشروع مشترك ويساهم البنك بقرض لا يتعدى 10 أمثال المدخرات، ويتحمل الأعضاء أقساط السداد بصفة متساوية، ومع مرور الزمن تكبر تلك المشروعات وتكون لها عائد اقتصادي يساهم في دفع عجلة التنمية؛ وصندوق رفاهية الأطفال حيث يسعى الى تقديم خدمات للأطفال من خلال تمويل مؤسسات تعليمة ترفيهية مختصة في هذا المجال[1].

3- نمط التنموي الاجتماعي: يركز البنك على خلق شبكة علاقات اجتماعية مترامية الأطراف من خلال بناء تنظيمات اجتماعية (المجموعة - المركز) تقوم على مبدأ الثقة المتبادلة كقاعدة أساسية بدلاً من ضمانات البنكية، حيث تعتبر نسبة سداد القروض 98% كدليل على متانة ونجاح هذه العلاقات الاجتماعية[2]؛ كذلك يسعى البنك الى تحسين نوعية الحياة من خلال أربع ما يلي[3]:

[1] موساوي محمد اليامين، مرجع سابق، ص 149.

[2] عباس وداد، مرجع سابق، ص 64.

[3] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص 98.

- **العمل على جودة التعليم:** تتجلى صور هذا العمل من خلال إجبارية المشاركة في صندوق رفاهية الأطفال انطلاقا من المستوى الثاني، ويساهم العضو فيه بمبلغ 01 تكا أسبوعيا، حيث توجه موارد الصندوق لغرض بناء وتجهيز إحدى مدارس القرى لتعليم الأطفال.
- **تحسين المستوى الصحي:** تم وضع برنامج غرامين الصحي والذي تسييره مؤسسة غرامين ترست، ويهدف الى تحسين الرعاية الصحية للفقراء، ومرافقتهم في نشر الوعي الصحي، من خلال برامج وقائية توجيهية.
- **تحسين نوعية السكن:** قام البنك بصياغة ثلاث مستويات متباينة لتغطية قروض السكن حسب عدد سنوات العضوية التي تأخذ كمرجعية[1]:
- **المستوى الاول:** بعد عامين من العضوية يحق للعضو الحصول على مبلغ يتراوح بين (650-750) تكا لإصلاح مسكنه.
- **المستوى الثاني:** بعد ثلاث سنوات من العضوية يخول للعضو الحصول على قرض يصل حتى 10 الاف تكا، ويحصل ضمنه على مرحاض صحي وأربع أعمدة.
- **المستوى الثالث:** يشترط فيه عضوية تفوق الخمس سنوات، تبلغ قيمة القرض بين (13 الى 25) ألف تكا، ويشمل القرض مرحاض صحي وعدد من الاعمدة، وتسدد هذه القروض عبر أقساط أسبوعية لا تتعد العشر سنوات.
- **برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث:** يسعى هذا البرنامج الى مساعدة الفقراء والمعوزين في حالة حدوث كوارث أدت الى تضرر مشاريعهم من خلال:
- تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة (300-500) تكا تسدد في اقساط اسبوعية.

[1] موساوي محمد اليامين، مرجع سابق، ص 150.

- قروض لاستعادة رؤوس الأموال تصل الى 2000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض المتعثرة، حيث من حق العضو تحديد قيمة القرض الذي يمكن سداده الآ يقل على 10تكا في اسبوع.
- دمج الأعضاء في ورشة عمل لمدة 10 أيام لغرض إعادة تكوين المجموعات وتوضيح نظم وقواعد البنك، وكذلك لاستعادة الأرضي الزراعية، والثروة الحيوانية، والآلات الري والزراعة.

ثالثاً: تقييم التجربة البنغالية في محاربة الفقر "**بنك غرامين**" نجح بنك الفقراء إتاحة الفرصة للفقراء، وتوفير لهم خدمات مصرفية أثر اتباع منهجية مبتكرة لا تعتمد على الضمانات الملزمة بها البنوك التقليدية، كما ساهم في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، ما كان له الأثر البارز في زيادة دخل الاسر الفقيرة، وكذلك زرع روح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد في إطار عمل مؤسسي محكم، هذا ما أشاد به البنك الدولي وكان أثره جلي، من خلال تجاوز الملايين من البنغاليين لعتبة الفقر، ما أدى بهذه التجربة الى تصنيفها نموذج تنموي يقتدى به الدول النامية، و فيما يلي أهم إيجابيات و سلبيات التجربة البنغالية في محاربة الفقر[1]:

1- إيجابيات التجربة البنغالية:

- **زيادة الدخل:** أدت برامج تمويل مشاريع التنموية الى زيادة الدخل وبالتالي التقليل من الفقر، حيث يميل المقترضون الى زيادة دخولهم مع مرور الزمن، فعندما تتلاشى الحلقة المفرغة للفقر، يبدأ الفقراء في تحقيق دخول ثابت، مما يؤدي بالكثير منهم للاستثمار ما يدر عليهم تعظيم للربح، حيث أنه حسب تقديرات "بنك غرامين" بعد أربع سنوات فقط تمكن 21% من أعضاء برامج البنك من الخروج من دائرة الفقر.

[1] إيهاب طلعت الشايب، (2010)، أثر التمويل المشروعات المتناهي الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، رسالة ماجستير مهني في إدارة الاعمال، جامعة عين شمس، مصر، ص 65.

- **زيادة الاستهلاك:** تمكن الفقراء من تحسين إنفاقهم، واستدامة هذه الزيادة تمكن الاسر من حياة أفضل، بنمط استهلاكي متصاعد، حيث أنه أثبتت دراسة في بنغلاديش أن كل 100 تاكا اقرضت لامرأة قابلها ارتفاع في معدل الاستهلاك بـ 18 تاكا.
- **التقليل من تأثيرات الازمات:** من خلال تأمين الفقراء أنفسهم من الازمات المالية عن طريق امتلاك الأصول، وتعدد مصادر الدخل وفق برامج القروض المصغرة الموجهة للفقراء، هذا ما يقلل من هوة الازمة خاصاً في الأرياف التي دائما ما تتعرض فيها محاصيل الفلاحين للفقدان جرى الفيضانات خصوصاً.
- **تكون تجمعات إنتاجية صغيرة:** إن البرامج التنموية تتيح تكوين تجمعات من صناعات حرفية واحدة قريبة من بعضها البعض، حيث تمكن القرويين من المشاركة وتبادل الخبرات في مجالاتهم، وكذلك تساهم هذه التجمعات في انتاج كميات هائلة من نفس السلع، بأسعر تنافسية.

2- سلبيات التجربة البنغالية : إن النجاح الذي حققه بنك الفقراء وإخراج الكثيرين من دائرة الفقر، والحد من انتشار الظاهرة، غير أنه لم تخلو من السلبيات المنبثقة اغلبها من نظام الرأسمالي، و المتمثلة في الإقراض الربوي، والتركيز على الجانب النسوي أكثر من الرجال، ضف الى ذلك التدخل في الشؤون الخاصة من خلال التزام بتحديد النسل؛ ويمكن توضيح هذه وغيرها السلبيات بأكثر تحليل كما يلي[1]:

- **الافراط في الاقتراض:** من خلال تعدد الاقتراض لنفس المستفيد، وارتفاع نسب الفوائد، وقلة عدد المغادرين للبرامج التنموية، ما يعرقل اعتماد الافراد على أنفسهم مثل ما هو منشود، هذا ما يجعل رغبة الفقير في زيادة الدخل مرهونة بالإقراض من جديد.

[1] إيهاب طلعت الشايب، مرجع سابق، ص 66.

- **احتساب نسب فائدة على القروض:** إن الفقير وفق برامج التنموية المنطوية تحت لواء "بنك غرامين" لديها طرق تمويل تثقل كاهل الفقير[1]، فيتحمل عبء قسط الدين وكذلك رسوم خدمة الدين، ويمكن ان يعجز الفقير في تجسيد المشروع فيلجأ الى الاقتراض من جديد ما يوسع دائرة الإقراض على الفقير، ما يؤدي الى تراكم الديون.
- **استغلال الرجال للقروض عن طريق النساء:** ان انتشار هذا الاشكال راجع الى التسهيلات الموجهة للنساء عكس الرجال، ما جعل الرجال يلجأون الى الاستيلاء على القروض النسوية المنخفضة الفائدة المخصصة لتحسين ظروف الاسر، بينما يبقى أعباء القرض على النسوة[2].

المطلب الثالث: التجربة الصينية في محاربة الفقر

تعتبر الصين أكبر بلد نامي، مساحة وسكان بمجموعات عرقية تقدر بـ 56 مجموعة، حيث شرعت في الاصلاحات منذ سبعينات القرن الماضي، محققة نتائج مهمة ما جعل الاقتصاد الصيني يشهد تطور كبير حيث احتل المرتبة الثانية عالمياً بناتج محلي إجمالي والمقدر بـ 5908.41 مليار دولار، سنة 2010، بمتوسط نصيب الفرد من الدخل مقدر بـ 4500 دولار ما يعكس تحسن الأوضاع المعيشية وتقليص نسبة الفقر، معتمدة في ذلك على سياسة تنموية محكمة التطبيق.

أولاً: سياسة التنموية في الصين سعت الحكومة الصينية من خلال مساعيها لمجابهة الفقر الى تتبع مجموعة من سياسات أهمها:

1- التنمية الريفية للحد من الفقر: أولت الحكومة الصينية اهتمام كبير بقطاع الزراعة، حيث قامت سنة 1978 بانتهاج إصلاحات عميقة أدت الى الانفتاح ما أعطى أولوية للعمل في الأرياف

[1] مجدي سعيد، مرجع سابق، ص 110.

[2] نحو مجتمع المعرفة، (2006)، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 13، ص 98.

وامتهان الزراعة واستغلال تنوع الموارد الزراعية والمحاصيل والاستثمار في الموارد البشرية المتمركزة في الأرياف والتي تمثل 55% من سكان الصين، ما مكن الصين في زيادة متوسط نصيب الفرد من الغذاء من 319 كغ سنة 1978 الى حوالي 398 كغ سنة 2009، ما جعلها تحقق الامن الغذائي، الذي يعتبر هدف استراتيجي في سياسة الزراعية[1]، ماساهم كذلك في نجاح المنظومة الزراعية الصينية حيث حققت انتاج يمثل ربع حبوب العالم واطعام خمس سكان العالم، و بذلك احتلت الصين مراكز متقدمة في انتاج الحبوب، والقطن و الفواكه والخضروات واللحوم والمنتجات السمكية، حيث بلغ حجم الإنتاج الإجمالي 540 مليون طن؛ إن هذه السياسة الريفية كان لها الأثر البارز على الفقراء، ففي 2006 قامت الحكومة بتنفيذ الإعانات الزراعية الشاملة، والغت الضريبة الزراعية، ومنحت العمال المسنين التقاعد المبكر، واخضعت العمال الصغار الى برامج التدريب والتأهيل وتوجيههم في مجال البحث عن العمل[2]؛ وقامت الصين ايضاً بإنشاء نظام للبحث والتطوير الزراعي، يتكون من 1100 معهد متخصص في تطوير القطاع[3].

2- التنمية البشرية: اهتمت الحكومة الصينية بالتنمية البشرية وجعلتها أولوية مساندة لمحاربة الفقر، حيث تم تطبيق نظام تأمين صحي للأسر الصغيرة وسكان الحضر العاطلين عن العمل في 2007، حيث يقدم دعم مالي يقدر بـ 60 يوان من أجل تحسين الرعاية الصحية، كما تم اتبع جملة من السياسات تهتم بالجانب الصحي أهمها صندوق الإغاثة الطبية وشبكة امان صحي لكل فقراء الريف والحضر، و العزوف عن القطاع الخاص من خلال تمويل الخدمات الصحية الريفية من ميزانية الحكومة، كما سعت الصين الى تسطير برنامج حكومي يهدف الى تقديم خدمات صحية شاملة لكل الشعب الصيني بحلول 2020 وفق ما يلي:

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2011)، جمهورية الصين الشعبية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الى المستند الى النتائج، المجلس التنفيذي، الدورة 103، روما، ص 03.

[2] مكتب العمل الدولي، (2013)، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، منظمة العمل الدولية، جنيف، الدورة: 102، ص57.

[3] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (2013)، تقرير التنمية البشرية، ص71.

- اصلاح القطاع الصحي والعمل على ضمان تقديم خدمة صحية دون السعي للربح.
- تقديم خدمات في الريف كما في الحضر بتكلفة متدنية.
- تطوير نظام التأمين الصحي للمستخدمين في الحضر كنظام الإغاثة الطبية للفئات السكانية محدودة الدخل، ونظام التعاونيات الطبية الجديد للمزارعين في الريف، وموظفي الخدمة المدنية.

الجدول رقم (2-5) يوضح تطور الانفاق الحكومي على الصحة في الصين خلال الفترة (2008-2014)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسبة من الناتج الاجمالي	4.6	5.1	4.9	5.0	5.3	5.4	5.5
نصيب الفرد من الانفاق على الصحة دولا/نسمة	158	193	220	279	329	375	420
التطور%	2.27	10.6	3.7-	2.92	4.69	2.3	3.02

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي.

كما قامت الحكومة بصياغة برامج لتنمية الموارد البشرية من خلال الاعتماد على التعليم وجعله ركيزة أساسية، حيث خصصت في 2008 نسبة 3.5% من الناتج الإجمالي للتعليم، لهدف محاربة الامية والتحق أكبر قدر ممكن بالمدرسة وإلزامية التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 الى 14 سنة بالمرحلة الأساسية، هذا ما أدى الى ارتفاع متوسط سنوات الدراسة في المناطق الريفية الى 8.6 سنة، وسجل معدل الالتحاق في المرحلة الثانوية الى 94.3% في 2014، أي بزيادة تقدر بـ: 13.7%، وفي قطاع التعليم العالي عرفت نسبة الالتحاق 40%؛ كما تم مراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين و تركيز على شمولية التعليم ونوعيته من خلال وضع معايير تتعلق بتخصيص موارد إضافية للفئات الفقيرة من السكان و التخطيط للتعليم النوعي، و رسم خرائط للمدارس و وضع أطر توجيهيه للتعليم المبكر و قياس درجة استعداد المدارس، وابتكار أساليب للوصول للفئات الضعيفة بالاعتماد على:

- العمل على جودة التعليم باستخدام التكنولوجيا والاتصالات في المدارس الريفية.
- تطبيق نماذج تعليمية غير نظامية للشباب الغير ملتحقين بالمدارس.
- زرع ثقافة انتقال التعليم التلقائي من الإباء والامهات الى الأطفال في المجتمعات الفقيرة.

الجدول رقم(2-6) يمثل تطور بعض مؤشرات التنمية البشرية في الصين(2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التنمية	0.69	0.7	0.71	0.71	0.72	0.73	0.73
العمر المتوقع عند الولادة	74.8	75	75.2	75.4	75.6	75.8	75.8
نسبة توفر المياه الصالحة للشرب	90.5	91.4	92.3	93.2	94	94.8	95.5
نسبة توفر مرافق صحية	69.6	70.8	71.9	73.1	74.2	75.4	76.5
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	80.6	84.9	89.1	92.1	96.2	94.3	94.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي.

الجدول السابق يعكس لنا مؤشر التنمية البشرية جرى السياسة المتبعة من طرف الحكومة الصينية، حيث يشهد ارتفع من سنة الى أخرى، ما جعل الصين تصنف ضمن الدول ذات تنمية مرتفعة بمعدل 8% وفق تحسن المتغيرات الأساسية للتنمية من صحة وتعليم وسكن وطاقة ومصادر للمياه وصرف صحي.

ثانياً: مقومات التجربة الصينية بعد ثلاث عقود من الانفتاح والإصلاح حققت الصين نمو اقتصادي سريع، مع تقليص فجوة الفقر على نطاق واسع، هذا راجع لجملة من العوامل نذكر منها[1]:

[1] وو جينغ ليان، مايكل هدسون، (2014)، ترجمة وانغ فو، الصين في السنوات الثلاثين المقبلة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، ص 48.

- البرامج الحكومية كان لها الأثر البارز في محاربة الفقر، فالحكومة الصينية ركزت على التوزيع العادل للأراضي الزراعية بين سكان الأرياف، وسنت قوانين تلزم بتعميم التعليم[1]، وتوفير الرعاية الصحية للسكان، كل هذه العوامل كان لها الأثر في دفع عجلة التنمية وتراكم رأس المال البشري للفقراء.
- التنسيق بين الاشراف الحكومي والتعبئة الاجتماعية، أي تحويل المسؤولية لكافة المستويات في مكافحة الفقر، من خلال وضع مشروع وطني شامل الابعاد وفق منهجية مرنة، يهدف للحد من الفقر بالاعتماد على تعبئة المواطنين لاكتساب المعارف والمهارات المتخصصة وإمداد الموارد.
- إن استمرار النمو السريع للاقتصاد الصيني، أدى الى حدوث طفرة في ارتفاع معدلات الدخل والاستهلاك لجميع المواطنين، ما كان له الأثر البارز في محاربة الفقر، وتمحور هذا النمو بشكل كبير في القطاع الزراعي الذي استقطب عمالة كبيرة[2].
- نظام المقاولة المرتبط بمردود الأرض، حيث أن الأرض في الريف تخضع للملكية الجماعية، ما أدى توسع في استغلال الأراضي وادارتها على مدى الطويل وضمان استفادة العائلات الفقيرة من التنمية من خلال الأراضي الممنوحة لهم.

ثالثاً: تقييم التجربة الصينية

اكتسبت التجربة الصينية نجاحاً باهراً في مجال التنمية ما كان له الأثر البارز في محاربة الفقر ويمكن معرفة هذه المكتسبات من خلال:

- **تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي:** عرفت الصين معدلات نمو كبيرة جرى البرامج الوطنية للحد من الفقر، فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الوسط الريفي ارتفاعاً، من

[1] حسين أحمد دخيل السرحان، (2010)، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة أهل البيت، العدد 16، ص 141.

[2] وو جينغ ليان، مايكل هدسون، ترجمة وانغ فو، مرجع سابق، ص 50.

143.51 دولار الى 874.3 دولار، و2828.6 دولار في الوسط الحضري[1]، في 2010 ما كان له الأثر البارز في تغيير نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (2-7) يوضح المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الفقر في الصين خلال (2009-2015)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الاجمالي	9.4	10.6	9.5	7.9	7.8	7.3	6.9
نصيب الفرد من الدخل القومي	3690	4340	5060	5940	6800	7520	7930
معدل البطالة	4.4	4.2	4.3	4.5	4.6	4.7	4.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي.

استند النمو في الاقتصاد الصيني الى المستويات العالية في الاستثمار والارتفاع الكبير في نمو الصادرات، وهذا كان له الأثر في تقلص معدلات البطالة، وزيادة في المداخيل وارتفاع نسبة الفرد من الدخل القومي، مما أدى الى تحسن مستوى المعيشة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر.

عرف خط الفقر في الصين تطوراً كبيراً حيث كان في 1986 يقدر بـ 206 يوان أي 59.7 دولار، ثم أرتفع الى 2300 يوان في 2011 أي ما يعادل 356 دولار، بعدها ارتفع كذلك في 2014 الى 2800 يوان، ما يعادل 456 دولار، ما ساهم في ارتفاع معدلات الانفاق على الأغذية، بنسبة

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، (2013)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة الفرص والتحديات، دار دجلة، عمان، ص 69.

36% في المناطق الحضرية، و41 % في المناطق الريفية، هذا ما كان له دلالة على تقليص عدد الفقراء في الأرياف من 36 مليون الى 27 مليون في 2010.

- **الحد من تفاوت في التوزيع:** سعت الحكومة الصينية لمعالجة خلل في التوزيع بين الأقاليم والمناطق المختلفة حيث عرفت الأقاليم الشرقية نمواً متسارعاً مقارنةً بالأقاليم الغربية، فشكلت هذه الأقاليم 40% من الفقراء، ولهذا قامت بإجراءات وتدابير، تمثلت في إلغاء الضرائب الزراعية، وتسهيل هجرة العمالة، كما عمدت الى تحفيز تدفق الاستثمارات[1] الى هذه الأقاليم.

[1] إبراهيم العيسوي، (2001)، التنمية في عالم متغير الدراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية، ص 35

خلاصة:

إن التطور المصاحب للميدان الاقتصادي أفرز لنا تداخل وترابط الاقتصاد بمجالات متعددة، أهمها المجال البيئي، ما ساهم في بروز التنمية المستدامة، التي تسعى الى توفيق ما بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، ومحاولة الحفاظ على حق الأجيال في الثروات؛ إن التنمية المستدامة تضع مجابهة الفقر من أولويتها، فلقد سطرت برامج تسعى من خلالها لمراعاة حق الأجيال في بيئة نظيفة، والعقلانية في استغلال الثروات، وتشجيع الاستثمار في العنصر البشري، وإتاحة الفرصة للفئة الفقيرة والأكثر هشاشة، من خلال نمو اقتصادي مستدام يضمن لجميع الفئات عدالة اجتماعية، و توزيع عادل للثروات وللفرص، وتوجيه مخصصات أدوات السياسة المالية وفق نمط يهدف لزيادة الانفاق على التعليم والصحة والتدريب، من اجل تضييق فجوة الفقر.

إن الشريعة الإسلامية جعلت من الزكاة ركن من اركان الدين الإسلامي، لما تحمله من مسؤولية في طايتها، فهي وجدت من اجل خلق توازان في المجتمع، فالزكاة لها دور اقتصادي يكمن في التشجع على العمل وحرية المنافسة، ومحاربة الجشع، أما الدور الاجتماعي يسعى لمحاربة الفقر بجميع اشكاله، والدور المالي والنقدي يشرع وينظم ألية العمل وفق إطار شرعي، و يسهل الأليات العمل النقدي والمالي مع مراعاة تكافؤ الفرص.

عرف العالم تجارب رائدة في مكافحة الفقر، وأصبحت مرجعية للعديد من الدول لغرض الاستفادة من برامجها وسياستها، حيث تمكنت ماليزيا من اتباع استراتيجية اثبتت فعاليتها وناجعتها، للتقليل من الفقر، فركزت على التعليم واعتبرته أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، حيث سطرت سياسات وبرامج شارك فيها القطاعين الحكومي والخاص، لغرض مجابهة الظاهرة مثل مؤسسة أمانة اختيار، ومؤسسة الزكاة التي كان لها الدور البارز من خلال المساهمة في منح القروض للفقراء، كما أعطت الدولة تسهيلات وإعفاءات لدافعي الزكاة لتحفيز المسلمين على دفعها، ما ساهم في ارتفاع عائدات الزكاة.

كما تمكنت بنغلادش في إعطاء نموذج ناجح في محاربة الفقر، متمثلاً في بنك الفقراء "بنك غرامين" حيث قدم شبكة من القروض للفقراء تختلف باختلاف حرفهم ومناطقهم الجغرافية ومستوياتهم، وجنسهم، حيث عرف "بنك غرامين" شعبية كبيرة فلقد ارتفع عدد أعضائه من 1500 في 1980، الى 7 ملايين في 2009، وهو ما جعل نسبة الاقتراض تزيد وترتفع، وجعل ايضاً المقترضين يلتزمون بتسديد الأقساط وخاصاً النساء، ما جعل نسبة الفقراء تتقلص من 70.22% في 1992 الى 35% في 2011.

حققت الصين قفزة عملاقة في محال محاربة الفقر بإتباعها سياسة تنموية صارمة، تتمثل في العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال تطوير القطاع الزراعي والعمل على جودة التعليم وتنمية القدرات البشرية، وغزو الأسواق الخارجية بتشجيع المصنعين الصينين على التصدير.

الفصل الثالث

تقع بلدان المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) في شمال القارة الافريقية، تتشابه في المناخ والبيئة لها تاريخ مشترك حيث تعرضت للاستعمار الفرنسي و ورثت عقب استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين، قاعدة اقتصادية منهكة لم تكن لتلبي حاجيات شعوبها، فكان لابد من العمل على رسم معالم اقتصادية لكل دولة؛ حيث شرعت الجزائر لمحاربة مخالفات الاستعمار من فقر وتدني للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فتبنت استراتيجية قائمة على التخطيط المركزي، تتضمن استرجاع السيادة وتأميم القطاعات الحساسة، لكن سرعان ما أن برز الخلل في هذه الاستراتيجية، هذا ما دفع بالجزائر الى تبني نظام اقتصاد السوق، رافقه جملة من الإصلاحات والتدابير، في شتى المجالات من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية؛ أما الاقتصاد التونسي فقد عرف تغيرات جوهرية ومرحلية في مساره التنموية إذ عمدت الحكومة التونسية عقب الاستقلال على استرداد السيادة الاقتصادية، من تأميم و استرجاع الآراضي، بانتهاج نظام اشتراكي، تهيمن فيه الدولة على كل القطاعات، واعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية، مع التوزيع العادل للثروة بين افراد الشعب، ونظراً لصعوبة الوضع و إثقال كاهل الدولة بالعجز، ما مهد الوضع لتبني النظام الرأسمالي، ما عرف بفترة الازدهار الاقتصادي و التطور في البنية التحتية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، الى غاية 2008 اين عرفت البلاد تدهور في شتى المجالات ما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة، والفساد المالي، ما ساهم في سقوط نظام الحكم القائم في 2011؛ اعتمد المغرب في تحديد مساره التنموية، على سياسة التخطيط كوسيلة لتدبير هذا المسار، من خلال اتباع سياسة حسب البيئة مستهدفة، فصاغ استراتيجية تهتم بمحاربة الفقر في الوسط القروي، و اخرى تهتم بالوسط الحضري وشبه الحضري ما فرض تغيير نمط النظام الاقتصادي، ولتسليط الضوء على السياسات المتبعة للتقليل من الفقر في هذه الدول تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في تونس.

المبحث الثالث سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في المغرب.

المبحث الأول: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في الجزائر

سطرت الجزائر حزمه من السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها لغرض دفع عجلة التنمية، من أجل مجابهة التحديات المحلية والعالمية، والتي يتصدر الفقر أهم أولوياتها، فكانت كما يلي:

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر

اتخذت الجزائر مجموعة من البرامج والسياسات، تزامنا مع الاستقرار الأمني، والطفرة المالية بعد تعافي أسعار المحروقات، ما أدى الى ارتفاع احتياطي الصرف، فكانت البداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي[1](2001-2004)، بعد ذلك برنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ثم الخطة الخماسية للنمو(2015-2019)، كما التزمت الجزائر بالعمل على تحقيق أهداف الألفية الرامية الى تخفيض معدلات الفقر.

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي " P.S.R.E " للفترة 2001-2004

الجدول رقم(3-1) يمثل التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لمختلف القطاعات

القطاعات	رخص برامج					النسب %
	2001	2002	2003	2004	2001-2004	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45	8.6
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
الاشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (نوفمبر2001)، "تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001"، الدورة العامة 19، ص 122.

[1] الحكومة الجزائرية، (جويلية 2005)، التقرير الوطني حول أهداف الالفية في الجزائر، ص11.

خصص لهذا البرنامج 391.3 مليار دينار، يهدف الى تفعيل الأنشطة الاقتصادية، في مجال البنية التحتية والتنمية المحلية، وتحسين المستوى المعيشي ومحاربة الفقر، وخلق مناصب شغل و الحد من البطالة، و دعم التوازن الجهوي، وفق إطار زمني[1] كما هو موضح في الجدول (3-1)، إن اهتمام الدولة كان موجه لقطاع الاشغال الكبرى بنسبة 41.1%، كونه يعتبر حجر أساس في التنمية، لتوفير البنية التحتية، ويحسن البيئة الاستثمارية ويستقطب أكبر قدر من العمالة؛ كما تم الاهتمام في برنامج الإنعاش الاقتصادي[2]، بالقطاع الفلاحي نظراً لما يستوعب أكبر قدر من العمالة، ويدفع عجلة نمو قطاع الصناعة، وكذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات[3] من خلال رفع من معدلات التمدرس في المناطق النائية، وتحسين المستوى الصحي للأفراد.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "P.C.S.C " للفترة 2005-2009

جاء هذا البرنامج لمواصلة المشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصـــــادي الذي كان في المرحلة الأولى، حيث خصص له 60 مليار دولار أمريكي[4]، بهدف تحقيق الآتي:

- دعم النمو الذي يعتبر هدف جوهري للبرنامج التكميلي.
- تطوير أهم الموارد الاقتصادية والمتمثلة في البنى التحتية والموارد البشرية.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد، بالتركيز الجانب الصحي والامن والتعليم.
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2002)، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، ص 112.

[2] مسعودي زكريا، (11-12 مارس 2013)، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 13.

[3] République Algérienne démocratique et populaire, (Avril 2001), Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme, 2001-2004, p 5.

[4] قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص31.

- دعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتطوير وتحديث وتوسعت المنشآت القاعدية[1].

يتضح لنا نقاط تركيز البرنامج، فتحسين الظروف المعيشة للسكان تحصلت على مبلغ قدر بـ 1908.5 مليار دج بنسبة 45%، ما يوضح رغبة الدولة في القضاء على الفقر، وكذلك تطوير المنشآت الأساسية حيث تحصلت على مبلغ 1703.1 مليار دج 40%، ما يدل على تنشيط قطاعات قادرة على استقطاب أكبر قدر ممكن من العمالة.

الجدول رقم(3-2) يوضح: المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات.

البيان	المخصصات المالية
السكنات	550
التربية الوطنية والتكوين المهني	258.5
الجامعة	141
الصحة العمومية، انجاز منشئات للعيادة	95.5
الثقافة، والشباب والرياضة	66.6
إيصال الغاز والكهرباء للمنازل، وتزويد السكان بالماء	192
برامج لتنمية البلدية	200
تنمية مناطق الهضاب	150
تنمية مناطق الجنوب	100
أعمال التضامن الوطني	95
عمليات تهيئة الإقليم، وتطوير الإذاعة والتلفزيون	45.4
المجموع	2923.3 مليار دج

المصدر: مجلس الامة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ص 5.

[1] بوعيشة مبارك، (11-12 مارس 2013)، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص13.

إن الدولة عمدت الى تخصيص 550 مليار دج لقطاع السكن، لغرض تحسين ظروف معيشة للسكان، من إنشاء وتطوير، ثم قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني بمبلغ 258.5 مليار دج، لغرض تحسين ظروف التمدرس بإنشاء المزيد من الهياكل التعليمية[1] من أقسام، ومطاعم؛ ثم قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج من أجل توفير مقاعد بيداغوجية، من خلال فتح جامعات ومراكز جديدة، لتسهيل ظروف التحصيل العلمي على مستوى الجامعة، كما تم الاهتمام بمشاريع التزود بمياه الشرب، ومشاريع إيصال الغاز والكهرباء للبيوت، وتأهيل المنشأة الرياضية؛ كما تم تخصيص 1703.1 مليار دج من أجل تطوير المنشآت الأساسية[2] بما فيها تحديث خطوط السكك الحديدية، و 3 مطارات جديدة، إنشاء مترو الجزائر، و انشاء عدد معتبر من محطات النقل في كثير من الولايات، كذلك خصصت 337.0 مليار دج من دعم وتنشيط القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وترقية الاستثمار والسياحة والصيد البحري؛ أما قطاع الخدمة الوطنية فتم تخصيص له 203.9 مليار دج ، ويهدف إلى تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، وتطوير جهاز العدالة، وقطاع التجارة والمالية.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو بلغت قيمته 4203 مليار دج ثم أضيف له برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وآخر بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، يشتغل هذا الصندوق منذ سنة 2001 حيث وجه لتحسين المستوى المعيشي والعمل على التجديد الحضري، وتغطية الاحتياجات الطاقوية، وفك العزلة وربط بين المنشآت القاعدية، كما يهتم هذا الصندوق[3] بتمويل البلديات في المشاريع التنمية من خلال:

- تحفيز المناطق الهضاب والجنوب على التنمية من خلال تلبية احتياجاتهم السكان المحليين لخلق الثروة وتقليص الهجرة.

---

[1] باشوش حميد، (2010 – 2011)، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، ص 48.

[2] بودخدوخ كريم، (2009 – 2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 206.

[3] المرسوم التنفيذي، رقم 242-2000 المؤرخ في 16 أوت 2000.

- دعم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- تدعيم حصول سكان الريف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء، الغاز،) وكذا مواصلة برنامج السكن الريفي.

دعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDA من الاستفادة من الدعم، كما تم سنة 2004 إعداد استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة[1] SNDRD للفترة (2005-2015) وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على " مبدأ تساوي الفرص والقضاء على التهميش"، من خلال ترقية الفلاحة، وجعلها ذات نظام مؤسستي، مسؤولة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، حيث تم حوالي إنشاء 400 الف مستثمرة، بمساحة 3هكتارات[2].

الجدول رقم(3-3) يوضح البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له (2005-2009).

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام
2004	1071	/	/	/	/	1071
2005	/	1273	/	/	227	1500
2006	/	3341	250	227	304	4172
2007	/	260	182	391	244	1077
2008	/	260	/	/	205	465
2009	/	260	/	/	160	420
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705

المصدر: مجلس الامة، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ص 6.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة ،2005 الجزائر، ،2006 ص34.

[2] عباس وداد (2018)، دور سياسيات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سيطف 2 ص141.

ثالثاً: البرنامج الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي "P.C.C.E" للفترة 2010-2014

يعتبر البرنامج الخماسي للفترة 2010 -2014 المنتهج من طرف الحكومة الجزائرية استكمالاً لبرنامج التكميلي لدعم النمو[1]، حيث خصص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري، ما يعادل 286 مليار دولار امريكي بالإضافة الى مبلغ 9680 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار، من البرنامج السابق التكميلي (2005-2009) نظراً لتأخر المسجل، كما عرف مشاريع جديدة تهدف الى تحسين مستوى المعيشة (أنظر الملحق رقم03)؛ وخلق حركة تنموية يسموها التوازن بين مختلف مناطق الوطن (أنظر الملحق رقم04) بإتباع ثلاث محاور أساسية[2] وهي:

- دعم التنمية البشرية وتسهيل إدماجها في التنمية الاقتصادية، بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري، بنسبة 47.7%.
- تنمية البنية الأساسية وتهيئة الإقليم بقيمة 8485.6 مليار دينار جزائري بنسبة 40%.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بقيمة 12.3%.

هذه المحاور سطرت لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة والمتمثلة[3] فيما يلي:

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني والعمل على توسيعه خارج قطاع المحروقات.
- مواصلة تطوير المنشأت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية.
- خلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل لغرض امتصاص البطالة.
- تحسين عملية التمدرس والرعاية الصحية لغرض رفع معدلات التنمية البشرية.

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، (24 ماي2010)، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

[2] محمد مسعي، (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقة، العدد 10، ص 147.

[3] صالحي ناجية، (11-12 مارس 2013)، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج دعم التنمية الخماسي، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو و الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص10.

رابعاً: المخطط الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) تم اعداد مخطط خماسي للنمو مواصلاً للمسار التنموي[1]، المتبع من طرف السلطات الجزائرية، بقيمة 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار، بهدف ادماج الاقتصاد الوطني[2] في محيطه الخارجية، ويسعى الى تحقيق النظرة المستقبلية للاقتصاد الوطني[3]، والمتمثلة في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات من خلال السعي الى تحقيق جملة من الأهداف حسب أولوية القطاع كمايلي:

1- القطاع الصناعي: تهدف الدولة الى تحقيق مجموعة من الأهداف في القطاع الآتي:

- بناء وحدة لتحويل الوقود الثقيل في سكيكدة بقدرة إنتاجية تصل 4 مليون طن في سنة.
- انشاء 3 مصافي جديدة لتكرير البترول الخام بحلول 2019 في حاسي مسعود وتيارت وبسكرة.
- تطوير النسيج الصناعي من خلال انشاء وحدات بتروكيماوية جديدة.
- تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز النشاط السياحي.
- العمل على تنمية الصناعة الغذائية، بإتباع طرق ومناهج تطور المجال الزراعي[4] الذي بدوره يعزز تنمية الصناعة الغذائية، وفتح أفاق الترويج للمنتجات وفق أطر حديثة وحيوية.

[1] مرسوم تنفيذي 15 -205 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق لـ 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم 143-302، الذي عنونه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة، بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادر في 13 شوال 1436 الموافق لـ يوليو 2015.

[2] قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436، الموافق لـ 30 ديسمبر2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

[3] قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق لـ 30 ديسمبر2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[4] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، (2014)، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ص 5.

2 – الموارد المائية: أعطت الدولة لهذه القطاع أهمية بالغة نظراً لما يعتبر خطوة أساسية في تحسين المستوى المعيشي، ومحاربة الفقر، وجاءت الأهداف المسطرة[1] كمايلي:

- انجاز 60 محطة لمعالجة المياه المستعملة، لفائدة 4 مليون نسمة، و6000 مجمع للصرف الصحي.
- العمل على تلبية المواطنين لاحتياجاتهم المائية، من خلال تعبئة الموارد المائية، وبرمجة انجاز 26 سد بقدرة استيعابية تصل الى 985 مليون م^3.
- تحسين الخدمة وضمان 12 ساعة من الماء الصالح للشروب من خلال انجاز وتهيئة شبكة المياه.

3- الطاقة: تعمل الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز " سونلغاز" بجميع أقسامها وفروعها، من خلال استثمارات لغرض تحسين الخدمة وزيادة الإنتاج[2]، لتلبية احتياجات السكان من هذه المادة الحيوية، حيث بلغ الإنتاج بها 14049ميغاواط و36462 مركز تحويل الكهرباء، ما ساهم في زيادة استفادة 1.5 مليون مستهلك من الكهرباء، وقامت بتنويع مصادر الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة، مثل محطة ادرار للرياح، ومحطة الطاقة الشمسية بحاسي رمل، حيث تم تحديد هدف زيادة القدرة من الطاقة المتجددة الى 22000 ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني[3] في افاق 2030.

المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية والبرامج المتعلقة بمحاربة الفقر في الجزائر

إن تدخل الدولة لموجه للفئات الفقيرة يتمثل في دعم أسعار واسعة الاستهلاك مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، الكهرباء، النقل، السكن، الخ،) ثم أعيد النظر في جهاز الدعم

[1] مسعودي زكرياء، (جوان 2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 ، ص 221.

[2] مصالح الوزير الأول، (2014)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص1.

[3] وزارة الطاقة، (2015)، السياسات الحكومية في مجال الطاقة، ص ص، 12، 14.

المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات مباشرة، وتعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها في التالي:

أولاً: الشبكة الاجتماعية: أنشئت الدولة هذا الجهاز من أجل دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة[1]، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، و يشمل هذا البرنامج أربعة أصناف من التعويضات[2] هي:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000 دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج شهريا.
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج شهريا، عن كل طفل.
- التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

عرف هذا النظام تعديل في 1994 على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما:

1- برنامج المنحة الجزافية للتضامن: حيث خصصت هذه المنحة كدعم الدولة للفئات المحرومة[3]، وتراوحت قيمة هذه المنحة من 900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج في

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994، المعدّل و المتمّم.

[2] وكالة التنمية الاجتماعية، (2003)، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، ص4.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 96-470 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، المتبوع بالقرار الوزاري المشترك رقم 006، المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال و المكفوفين.

2001 ووصلت في مارس 2009 إلى 3000 دج في شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل بـ 120 دج في شهريا، وشملت الفئات[1] الآتية:

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون وحدهم وليس لهم دخول.
- الأشخاص المعاقين حركيا وغير القادرين على العمل.
- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وليس لهم دخل والذين يزيد سنهم عن 60 سنة.
- النساء المسؤولات عن أسرهن واللاتي ليس لديهن دخول مهما كان سنهن.
- العائلات الضعيفة الدخل والتي لديها شخص أو مجموعة أشخاص معوقي يزيد عمرهم عن 18 سنة.

2- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة: مخصص هذا التعويض للأشخاص الذين ليس لديهم دخل مهني، وهم في سن العمل مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، حيث تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة 2001 بـ 3000 دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر بـ 2800 دج للفترة من 1995إلى ،2000 حيث وصل المبلغ إلى 5000دج سنة 2011[2].

ثانياً: وكالة التنمية الاجتماعية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تضمن لها المرونة والشفافية في تسيير برامجها، أنشأت الوكالة[3] سنة 1996، قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة[4] ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر، والبطالة والتهميش الذي يمس الفئات

[1] Agence de développement social, (2009), Programme d'appu au développement socio- économique, Local du Nord Est Algérien: évaluation des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet -D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1, P7.

[2] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، (دورة 2002)، ص ص 155، 156.

[3] المرسوم التنفيذي رقم232/96، المؤرخ في 2 جوان 1996.

[4] CNES, (2006), rapport national sur le développement humain, PNUD, pp55-65.

الاجتماعية المحرومة؛ تنشط وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسـرة وقضايا المرأة؛ لديها برامج تسطر أهدافها بدقة أهمها:

1- برنامج التنمية الجماعية: هو برنامج يهدف إلى محاربة الفقر، الإقصاء و التهميش الاجتماعي، وكذا العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة و تلبية احتياجاتهم مع ضمان الحرص الاجتماعي للفئات الفقيرة والمحرومة، وذلك بإشراكها في أطوار مختلفة من إنجاز مشاريع اجتماعية و إقتصادية، يستفيد من هذا البرنامج بشكل مباشر التجمعات السكانية، و لجان القرى و الجماعات المحلية المبادرة بالمشاريع[1].

2 - برنامج الجزائر البيضاء: يسمح هذا الجهاز بخلق مؤسسات جد صغيرة لتنظيف المحيط و لتحسين الاطار المعيشي للسكان، كما تهدف إلى إدماج البطالين لا سيما الدين تم إقصائهم من المنظومة التربوية بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، تقدر مدة العقد في إطار هذا الجهاز بـ ثلاثة أشهر قابلة للتجديد[2].

3- برنامج الخلايا الجوارية للتضامن[3]: تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الإختصاصات متكون من: طبيب، أخصائي نفساني، أخصائي إجتماعي، مساعد إجتماعي ومهندس زراعي أو إقتصادي، حسب منطقة تدخل الخلية، يهدف هذا البرنامج الى تحديد جيوب الفقر التي ستوجه إليها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، اذ يتم نشاط الاستهداف هذا بالاتفاق مع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات و تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية

[1] الوكالة التنمية المحلية، متوفر على الموقع: https://www.ads.dz/page7.html#counters1-1jg ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/12/20.

[2] نفس المرجع.

[3] القرار التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 رمضان الموافق لـ 27 سبتمبر 2008.

وذلك من خلال المقاربة الإشراكية، و إعداد مخطط عمل للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني[1].

4- برنامج عقود ما قبل التشغيل ظهر هذا البرنامج[2] ابتداء من سنة 1998، وهو موجه للشباب طالب العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة، ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل[3]، كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي والخاص، لفترة أولية مدتها 12 شهرا قابلة للتجديد لفترة 6 أشهر، وابتداء من أفريل 2004، أصبح العقد سنة، وقابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و 6 أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.

ثالثاً : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة[4] وعدم الاستقرار، تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[5] قروضا تتراوح كلفتها من 40000.00 دج الى 250000.00 دج لخلق نشاط عن طريق شراء المواد الأولية، ويعتبر تمويل ثنائي (الوكالة، المستفيد)، أما التمويل الثلاثي (الوكالة، البنك، المستفيد) بين 250000.00 دج إلى 1000000.00 دج لخلق نشاط عن طريق اقتناء عتاد صغير أو مواد أولية، يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمسة سنوات)، ومن أجل تعزيز النشاط الاجتماعي للوكالة

[1] الوكالة التنمية المحلية، مرجع سابق.

[2] المرسوم التنفيذي، 402/98، المؤرخ في 1998/12/02، المتضمن الادماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.

[3] غالم عبد الله، (15 – 16 نوفمبر 2011)، اجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، ص5.

[4] رسالة الوكالة، (2007)، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد22 ، الجزائر، ص 1.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة[1] ، حيث يضمن هذا الصندوق للبنوك تعويض 85% من القروض التي تمنحها للمستفيدين[2] الذين يقدمون مشاريع تتراوح كلفتها بين 250000.00 دج إلى 1000000.00 دج.

المطلب الثالث: برامج أخرى لمكافحة الفقر في الجزائر

سطرت الدولة مجموعة من البرامج والسياسات تعتبر كإضافة الى ما وضعته من سياسات وبرامج اقتصادية، واجتماعية وهي ذات أهمية بالغة تتمحور في مجالات متداخلة أهمها:

أولا: مجال الشغل وضعت الدولة مجموعة من إجراءات تساعد على خلق مناصب شغل لزيادة المداخيل وترقية التشغيل، والإدماج المهني، من أجل المعالجة الفعالة للبطالة والفقر، تمثلت في الآتي:

1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** تعمل هذه الوكالة[3] على إعالة الشباب العاطل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد أن تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين 5% إلى10% من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور القطاع العام في خلق مناصب الشغل، كما يجب أن تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة أهمها[4]:

- يمكن أن تنشأ المؤسسة من طرف شخص بمفرده أو مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع.

---

[1] المرسوم التنفيذي، 04-16، المؤرخ في: 2004/01/22.

[2] المرسوم التنفيذي، 05-02، المؤرخ في 2005/01/03.

[3] المرسوم التنفيذي رقم،96-296، المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها أساسي.

[4] غزري سليمة، (2008)، مشكل البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 111.

- يجب ألا يكون الشاب أو الشباب يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع الملفات فيما يخص استثمار الإنشاء.
- يجب أن يتراوح سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بين 19 و 35 سنة عند إيداع ملفاتهم، مع تعهد بخلق منصبين دائمين إضافيين.
- يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في استثمار الإنشاء أو التوسيع بمساهمة شخصية يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.

2 - الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC: يعمل هذا الجهاز[1] على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية[2]، و إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل[3]، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 30-50 سنة، أصبح هذا الصندوق[4] عمليا منذ جانفي 2006 وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية خلق النشاطات لفائدة البطالين كما يلي:

- المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر وبشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة.

- إمكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتأمين على البطالة، أو عن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، أو عن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية.

---

[1] المرسوم التنفيذي، رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415، الموافق لـ 6 جويلية 1994، تطبيقاً للمرسوم التشريعي، رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994.

[2] القانون رقم 06-21 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2006، المتعلق بإجراءات دعم وتحفيز التشغيل.

[3] ترير علي، (15-16 نوفمبر 2011)، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، ص9.

[4] رسالة المدير العام، (ديسمبر 2006)، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، العدد 32، ص 01.

- تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص للحاملين للمشاريع والراغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة 13 مديرية جهوية، تغطي كل واحدة منها ثلاثة إلى أربعة ولايات.

3 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI : تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات من خلال الخدمات التي تقدمها، وتقديم المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب عمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة لفائدة المؤسسات المعتمدة[1]، ففي إطار الانجاز تستفيد المؤسسات من إعفاءات تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع غير المستثناة المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[2]؛ و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات غير المستثنية المستوردة، أو التي يتم اقتناؤها محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار أما في الاستغلال، تتمثل أهم الإعفاءات في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات، التي تسمح باستحداث أزيد من 100 منصب شغل.

ثانياً: تجربة صندوق الزكاة في محاربة الفقر في الجزائر

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية، تعمل تحت اشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، له تغطية قانونية بناءً على قانون المنظم لمؤسسة المسجد[3]، يقدم الكثير من الإعانات المالية المباشرة التي تسمح لعائلات كثيرة من تلبية حاجياتها الأساسية، ويتعدى دور صندوق الزكاة هذا المجال

[1] دحماني محمد أدريوش، (2012)، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، تحليل أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 255.

[2] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا، (2014)، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج وتحفيزه، ص 12.

[3] المرسوم التنفيذي رقم: 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411، الموافق لـ 23 مارس 1991، المتضمن إحداث مؤسسة المسجد.

ليشمل المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار، وتأهيل الشباب لتسيير مؤسساتهم بصفة رشيدة وعقلانية، وبالتالي خلق مناصب شغل وضمان مداخيل لفئات هائلة من الشباب والاسر، وهذا ما يعد مكافحة للفقر ولآثره السلبية[2].

1- ألية عمل صندوق الزكاة: يخضع صندوق الزكاة في الجزائر لطرق محددة في جمع وتوزيع الزكاة[3]، حيث يتم الاعتماد في جمع الزكاة، عن طريق الحساب البريدي الجاري لكل لجنة ولائية، حيث يتم صب الزكاة مباشرة من المزكين، ومن خلال صناديق الزكاة المتواجدة عبر المساجد، أما بالنسبة للجالية في المهجر، توضع تحت تصرفهم حسابات خاصة، من اجل دفع زكاتهم، ثم تحول هذه الأرصدة الى حساب صندوق الزكاة؛ أما عن كيفية توزيع أموال الزكاة، فهي تعود الى لجنة المسجد، حيث تقوم بإحصاء الفقراء و المساكين، في الاحياء الواقعة بها، ثم تدون في استمارات وترسل للجنة القاعدية الولائية لصندوق الزكاة للترتيب و التأكيد، وصرف الأموال[4]؛ وفيما يتعلق بزكاة الفطر فهي تجمع في العشر الاواخر من شهر رمضان في صناديق المساجد، و ترسل لنفس اللجنة للقيام بمهامها.

إن توزيع أموال الزكاة لمصارفها الشرعية، من الفقراء والمساكين في الجزائر، يتبع إطار شرعي وقانوني، حيث يتم توزيع الزكاة وفق محلية الزكاة[5]، أي أن الأموال التي تجمع في الولاية ما تكون لهذه الولاية الاحقية بتلك الأموال، كما تخضع أموال الزكاة المجمعة الى النسب الآتية كما هو مبين في الجدول الموالي.

---

[1] رزيق كمال، (2005)، التعريف بالصندوق، مداخلة في الملتقى الدولي: الجوانب التنظيمية لصناديق الزكاة في الوطن العربي، لبنان، ص 2.

[2] المصري رفيق يونس، (2006)، المحصول في علوم الزكاة، دار المكتبي، سوريا، ط 1، ص137.

[3] لسواس رضوان، لعيوني الزبير، (فيفري 2005)، مؤسسة الزكاة كألية لمحاربة الفقر وتنشيط أموال الاستثمار، إشارة خاصة الى مؤسسة زكاة في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والاوقاف الجزائرية، رسالة المسجد، ص 25.

[4] محمد عيسى، (17-21 يناير 2009)، صندوق الزكاة المسار والافاق، الأيام الدراسية حول الإدارة الاقتصادية والمالية للمؤسسة الزكاة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، دار الامام المحمدية، ص ص 250 – 253.

[5] رشيد حمران، (2003)، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام. دار هومة. الجزائر، ص 65.

الجدول رقم (3-4) يوضح نسب تقسيم الزكاة

البيان	نسب صرف الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء والمساكين	%87	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	%12.5 توزع كما يلي: %4.5 لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية %6 لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة القاعدية %2 تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: منشورة وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، رقم 2004/139.

الجدول رقم (3-5) يمثل تنامي حصيلة الزكاة في الجزائر

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال وزكاة الثمار	الحصيلة الاجمالية
2003	25728.50	30394399.45	56122571.95
2004	114916162.00	124937833.98	239853995.98
2005	172171989.66	336484562.09	508656551.75
2006	215220889.36	471219298.10	686440187.46
2007	258163416.08	474350709.24	732514125.32
2008	240960757.50	413490487.10	654451244.60
2009	304969465.00	631713772.40	936683237.40
2010	322074119.50	577118689.07	899192808.57
2011	373399511.00	825729959.74	1199129470.74
2012	444705479.00	861937032.54	1306642511.54
2013	439199647.81	854952617.53	1294152265.34
2014	437563081.20	881196737.23	1318759818.43
2015	473417555.00	777695831.08	1251113386.08
2016	515318879.00	751856010.67	1267174889.67
2017	565521980.09	836811368.72	1402333348.81
المجموع	4903331104.70	8849889308.94	13753220413.64

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على معطيات وزارة الشؤون الدينية.

من خلال هذا الجدول تتضح لنا المبالغ المحصلة من خلال جمع الزكاة، هذا ما يوضح المكانة الهامة التي يمكن ان تلعبها أموال صندوق الزكاة في التنمية وفي خلق مناصب شغل و محاربة الفقر والتهميش، حيث نرى أنه بدأ جمع الأموال في 2003 فكانت اول الأرصدة المجمعة تقدر بـ 56 مليون دينار جزائري، ثم عرف تصاعد و زيادة في أموال زكاة، الى غاية 2008 سجل تقهقرا نظرا لتراجع النشاط الاقتصادي بسبب الازمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وكذلك الخلاف الذي نشب بين وزارة الشؤون الدينية، والمجلس الأعلى الإسلامي، حول تسيير أموال الصندوق، ولكن الصندوق عرف زيادة في الحصيلة منذ 2011، حيث سجل 1199 مليون دينار جزائري وتصل الى أعلى نسبة لها في 2017 و تقدر بـ 1402 مليون دينار جزائري، حيث ان زكاة الفطر تعرف اكثر استقرار من زكاة الأموال.

2 – دور صندوق الزكاة في التقليل من الفقر عن طريق القرض الحسن كألية لتمويل: يعتبر القرض الحسن قرض بدون فائدة، يحدد في الجزائر بمبلغ 50000 دج، حيث يمنح للقادرين على العمل من كلا الجنسين، يهدف الى ترقية النمو الاجتماعي[1] عن طريق النشاط الاقتصادي، يرسخ فكرة الاعتماد الذاتي، ويحي روح المبادرة، و يحارب الاتكال، وتشمل أنواع التمويلات المعتمدة من طرف القرض الحسن، تمويل المشاريع المصغرة و مشاريع دعم وتشغيل الشباب المستحقين للزكاة، مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الإنعاش، المساهمة في إنشاء شركات[2]، تكون لها القدرة على خلق مناصب شغل لفائدة أكبر عدد من مستحقي الزكاة؛ يتميز التمويل بالقرض الحسن بالملائمة لطبيعة وخصائص صيغ التمويل المشروعات المصغرة حيث يعتبر تمويل

[1] سمير عماري، ليندة بلحسين، (2013)، متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر والبطالة، حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة في الفترة 2004 – 2012 ، ص ص، 3-4.

[2] لبنى العطار، (2011)، إدارة أموال الزكاة – دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة اللبناني والجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 113.

تعاوني لأنه يتيح حرية الانتفاع، على أن يرد القرض بمثله، مع المرونة التي تعطى للمقترض في استخدامه للمال في مشروعه[1].

المبحث الثاني: سياسات المتبعة للإقلال من الفقر في تونس

اعتمدت تونس مؤخرا مقاربة تنموية تشاركية تقوم بالأساس على الملائمة بين المقتضيات التنمية الاقتصادية، و متطلبات التنمية البشرية، و الاجتماعية و الجهوية و تعكس العزيمة الصادقة لمعالجة اشكاليات التنمية بمختلف ابعادها، حيث كشفت ثورة 14 جانفي عن مدى عمق الهوة بين ما كان يسوق له النظام السابق، من خلال الاحصائيات الرسمية المعتمدة و بين الواقع الاجتماعي الذي يتسم بانتشار الفقر و التهميش و اختلال التوازن التنمية بين الجهات، مما ادى الى تفاقم البطالة لا سيما لدى حاملي الشهادات العليا ، وعلى هذا الاساس فان مراجعة منوال التنمية و المنوال الاجتماعي بمختلف ابعاده بات امرا ضروريا لإرساء منوال اجتماعي جديد وهو ما يقتضي اعادة النظر في المسائل الجوهرية كالفقر و التفاوت الجهوي و البطالة و الحماية الاجتماعية ....

المطلب الأول: سياسات التنموية لمحاربة الفقر

ادت التحويلات المباشرة للمداخيل في الماضي دورا مهما في تخفيف من الفقر، لكن العقد الاخير شهد ظهور برامج أكثر تنوعا في السعي الى القضاء على تلك الظاهرة، حيث تم انشاء صندوق التضامن الوطني " 26-26 " والبنك التونسي للتضامن وصندوق التشغيل " 21-21"؛ تسعى من خلالها الحكومة التونسية الى إيجاد حلول جوهرية، لتقليص هوة الفقر.

أولاً: الصندوق الوطني للتشغيل " 21-21" أُنشأ الصندوق[2] لتمكين الشباب من الولوج الى بيئة الاعمال ورصد فرص عمل[3] لهم، حيث يتم التمويل هذا الصندوق من الهبات ومساعدات الافراد

[1] سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، (2018)، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية الى غاية 2017- ، مجلة مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية للتنمية العدد 3 ، ص 18.

[2] قانون المالية رقم 101 المؤرخ في 31 ديسمبر 1999.

[3] محفوظ دروي، (2012)، مسألة النوع الاجتماعي و النهوض بتشغيل الشباب، تقرير نهائي للوكالة الألمانية للتعاون GIZ ، تونس، ص 34.

وجزء من ايرادات عمليات الخصخصة، تتركز تدخلات الصندوق حول ثلاث محاور أساسية وهي:

- تعبئة الشركاء مع كافة الهيئات الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها الهياكل الجهوية[1]، الجمعيات، جهاز التدريب المهني، والعمالة؛ من اجل تدعيم التضامن الوطني وترشيد وسائل التدخل على صعيد المؤسسات.
- تطوير عمليات التدخل تعتمد على القرب الجغرافي من المناطق والقرى والاحياء الفقيرة.
- استهداف فئة البطالين حسب سلم أولويات يوضع وفقا لخصوصيات النسيج الاقتصادي الإقليمي.

تتوزع هذه المحاور على خمسة برامج رئيسية[2] وهي:

- برنامج تأهيل حاملي الشهادات الجامعية وتحويلهم الى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.
- البرنامج الذي يستهدف حاملي الشهادات الجامعية بالتخصصات التي توصف بالصعبة ومنها الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، لتحويلهم الى العمل في تعليم الكبار في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الامية.
- برنامج تدريب وتشغيل الشباب من المستوى التعليمي المحدود الى اختصاصات متنوعة في المجالات ذات الطابع العام.
- برنامج التشجيع على انشاء المشاريع الفردية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- برنامج التدريب من خلال التعليم المباشر ويشمل الشباب الذين هم من دون 20 سنة ولا يملكون مؤهلات ويعيشون في مناطق فقيرة.

[1] منشور وزاري رقم 36 المؤرخ في 07 سبتمبر 2000، يوضح تنفيذ برامج الصندوق الوطني للتشغيل 21 21.

[2] بثينة قربيع، جورجيا ديباولي، (جوان 2014)، واقع التنوع الاجتماعي في تونس، تقرير بعثة الاتحاد الأوربي لتونس، ص33.

ثانياً: البنك التونسي للتضامن: تم انشاء هذا البنك في 1997 ، بهدف تمويل مشاريع لصالح سكان المناطق الفقيرة الذين لا تتوفر فيهم الشروط التي يفرضها النظام المصرفي التقليدي، من اجل تنمية قدرتهم و تمكينهم من وسائل العيش المستدامة[1]، يبلغ رأسمال البنك 30 مليون دينار تونسي 46 منه ملك للخواص و الباقي ملك للحكومة و المؤسسات العمومية، وتتركز انشطة البنك حول محورين هوما :[2]

منح القروض المباشرة من البنك: يستفيد من هذه القروض خاصة حملة الشهادات الجامعية و شهادة التدريب المهني وذوي المهن و المهارات، الذين يبحثون عن السبيل لإعادة الادماج و تغطي انشطة البنك كافة النشاط الاقتصادي و لا سيما المهن الصغرى و الصناعات التقليدية و الزراعة و الخدمات، تتراوح فترات الإعفاء التي يقدمها البنك بين اشهر و سبع سنوات، بينما تتراوح فترة الاسترداد بين اربعة سنوات و خمس سنوات، و تبلغ قيمة القرض 10 الاف دينار تونسي و 33 الف دينار، اذا كان طالبها من حملة الشهادات العليا.

منح القروض الصغرى من خلال التنمية المعتمدة لدى وزارة المالية : انشئ هذا النظام في مارس سنة 1999 لاستكمال أليات التمويل القائمة و لتمكين جمعيات التنمية من مساعدة المواطنين من ذوي الدخل المحدود لبدء تنفيذ مشاريع فردية و عائلية منتجة لتوليد الدخل و تحسين الظروف المعيشية للفقراء، عن طريق ابرام العقود بين البنك التضامن و الجمعيات حيث تعتمد هذه العقود لدى وزارة المالية، و لا تتجاوز قيمة هذه القروض 1500 دينار تونسي، مع سقف قدره 500 دينار تونسي للقرض لمخصص لتحسين الظروف المعيشية اما الفائدة فلا يتجاوز معدلها 5%.

ثالثاً: صندوق التضامن الوطني: " **26-26**" انشئ صندوق التضامن الوطني "26-26" في 8 ديسمبر 1992، يحمل هذا الصندوق اسم "26-26" في اشارة الى الرقم الحساب المصرفي التي

[1] سالم لبيض، (2012)، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس، مجلة إنسانيات، ص27.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003)، ص ص 54-64.

تودع فيه الارصدة المجمعة، بهدف تحسين اوضاع الفقراء في البلاد[1]، وقد استهدف الصندوق 1150 منطقة جرى تشخيصها مسبقا ليتم تزويدها بالخدمات و البنية الاساسية (المياه، الكهرباء، الطرق، الشبكات، الصرف الصحي، المراكز الصحية، المدارس،.....)، مما يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية و المداخيل في المناطق المحددة، خاصة التي تقع على الأرياف، اتسع نطاق عمل الصندوق جغرافيا ليشمل 1452 منطقة سنة 2001 بتكلفة اجمالية قدرها 500 مليون دينار تونسي، خصص 85 لتوليد موارد الدخل و تدعيمها، يُمول الصندوق عن طريق الاعتمادات المخصصة له في الميزانية، بالإضافة الى مساهمات المؤسسات و الافراد تكريسا لمفهوم التضامن الاجتماعي لصالح المحرومين.

رابعاً: التنمية الريفية المستدامة: وضعت تونس عدة برامج متتالية من اجل تنمية المناطق غير الملائمة والمهمشة، وخاصة الريفية منها هذه البرامج استهلك ميزانية كبيرة بتمويل ثنائي، ودولي في إطار تنسيق مؤسساتي متواصل مع منظمة ONG، من التنمية الزراعية الى التنمية الريفية، الى التنمية الريفية المدمجة PDRI، الى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط PDRI هو برنامج وطني[2] منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية والتعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية CGDR.

حيث طبق نظام جهوي للتنمية[3] في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف الديوان للتنمية الزراعية للشمال الغربي "اوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODNO، مركز غرب ODCO و الجنوب ODS، وهي تتدخل في كل مجالات التنمية و ليس فقط في الوسط الريفي ، و اجمالاً هناك تنسيق جغرافي ذو اولوية من خلال تحديد مناطق التداخل لكل هيئة من اجل تنسيق اكثر، من اجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بين CGDR ، اوديسيبانو، و ODNO ، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر الى محتواه.

[1] رياض زغل، (2004)، منظمة المرأة العربية، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية التونسية، ص9.

[2] محمد اللومي، (2006)، سياسات التنمية الريفية في تونس، إنجازات وأفاق، مونبليه، فرنسا، ص 72.

[3] سحر قدور الرفاعي، (2006)، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئة، تونس، ص 16.

رابعاً: برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI

ان برنامج PDRI للجيل الاول1 PDRI، قد طبق من 1980 الى 1993، و 2 PDRI للجيل الثاني طبق من 1994 الى 2004، بغرض تكملت تحقيق نفس الأهداف، والمتمثلة في المساهمة في تعزيز الانتاج الزراعي للبلد[1]، و خلق و تعزيز العمل وتنفيذ المشاريع في المناطق المعزولة، وقف الهجرة الريفية، تحسين شروط الحياة و تخفيض نسيبة الفقر في المناطق الريفية الفقيرة[2].

يخضع هذا البرنامج للمراقبة والتقييم من طرف مكتب التونسي للدراسات، لأنه برنامج استثماري عمومي، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، لتأكيد الأهداف المرجوة، من اجل ترقية إطار ومستوى الحياة لسكان المناطق الاكثر عوزا في الوسط الريفي، من خلال مجموع عمليات الاستثمار الجماعي[3] والفردي وفق زمان ومكان محدد.

خامساً: مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوربي: تم انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي، والتي استفادت منه عدة عائلات ريفية تونسية من خلال:

مشروع التنمية الريفية المدمجة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN) إنطلاق رسمياً في 1998 و انتهى في 2006 ، بدعم أروبي بـ50 مليون أورو و تكلفته الاجمالية 75 مليون أورو، شمل 8 مقاطعات في الشمال و الوسط تونسي وتمحور حول :

- التنمية المحلية عن طريق التهيئة والمحافظة على المياه والتربة.
- التنمية الفلاحية المدمجة.
- دعم المنظمات المحافظة على التنوع الطبيعي.

---

[1] طالبي رياض، (2011)، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف، ص 147.

[2] مجموعة البنك الافريقي للتنمية، (2003)، مشروع التنمية الريفية المدمج في تونس، تقرير تقييم أداء المشروع، ص 6.

[3] سلامة سالم سلمان، (2006)، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، ص 31.

المطلب الثاني: سياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر

لطالما كانت في قلب سياسة التنمية الاجتماعية في تونس تحسين الظروف الاجتماعية ومحاربة الفقر، حيث خصصت الدولة أكثر من نصف ميزانيتها للقطاعات الاجتماعية، كالإنفاق العام على التعليم والتدريب، والصحة العامة والضمان الاجتماعي، من خلال عدة برامج موجهة نحو هذا الهدف ويمكن أن تكون كذلك مصنفة في فئتين هما: برامج الترويج الاجتماعي وبرامج لتحسين الظروف المعيشية.

أولاً: برنامج التكافل الاجتماعي: البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) جاء هذا البرنامج لمرافقة الخطة التكيف الهيكلي، وشملت في البداية على 73000 أسرة فقيرة، يتمثل هذا البرنامج في تقديم مساعدات اجتماعية مخصص للفئات الأكثر ضعفا[1]، تعتمد إدارة هذا البرنامج على تحديد الفئات المستهدفة، من خلال الدراسات الاستقصائية الاجتماعية، للأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وفق معايير محددة بدقة، (دخل الفرد لا يتجاوز خط الفقر، إعاقة للعمل، وظروف معيشية سيئة، وغياب رب الأسرة أو عدم وجود دعم الأسرة أو عدم القدرة على الاعتناء بها، و دعم الأسر الموجود لهم معوقين، و أمراض مزمنة بين أفراد الأسرة ..) ؛ بالإضافة إلى المساعدة الطبية المجانية الموجهة للأسر التي ليس لديها إمكانات إنتاجية بين أفرادها بقيمة 210 دينار كل ثلاث أشهر.

كما يسعى هذا البرنامج[2] لتذليل الصعاب في مجال الوصول الى فرص العمل، لشباب خريجي الجامعات، وجاء هذا لتوحيد التدابير المتخذة سلفاً لصالح الشباب من العائلات المحتاجة، إثر هذا الاجراء استفاد 566 شخص من فرصة عمل حتى ديسمبر 2010؛ كما تعطى اولوية في التنمية المحلية لشباب خريجي الجامعات، حيث تم تشغيل 700 شاب في 76 منطقة في القطاع

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية، (جوان 2011)، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، البرامج الاجتماعية الموجهة لمحاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، تونس، ص 3.

[2] الحبيب دلالة، (2002)، وجوه الاشكال في جغرافية التنمية، مكتب النشر الجامعي، تونس، ص 66.

العام، كذلك عمدا هذا البرنامج الى توظيف شخص واحد على الاقل في وظيفة دائمة من العائلات المحتاجة لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

كما سعت إدارة البرنامج الى خلق التكامل الاقتصادي لأعضاء هذه العائلات ذات الإمكانات الإنتاجية، من خلال اتخاذ إجراءات لمساعدة الشباب يرغبون في خلق مشاريع بموجب قانون حوافز الاستثمار، ولكن يجدون أنفسهم يواجهون صعوبات تتعلق بالتمويل الذاتي لمشاريعهم.

أما من الجانب الصحي حيث يوفر البرنامج ضمان الحق في الصحة للفئات الضعيفة عن طريق الوصول المجاني الكامل للأسر المحتاجة، حيث يستفيد اعتبارًا من 30 أبريل 2011 ما يقرب من 200 ألف أسرة من الرعاية النساء المحتاجات، من بطاقة رعاية صحية مجانية و 557900 يتم تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض ببطاقات الرعاية بإسعار منخفضة؛ وفي إطار ترسيخ مبادئ التضامن، يهدف هذا الإجراء إلى تقليل التكاليف المتعلقة برعاية الأسر المحتاجة وذات الدخل المنخفض والغير الخاضعة للتغطية الصحية بتزويدهم بالأدوية ومعدات؛ كذلك يهدف البرنامج الى تماسك المجتمع من خلال الوقوف عند المناسبات والاعياد، والدخول المدرسي لسد احتياجات هذه الاسر.

أما فيما يتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب إصدار قانون التوجيه رقم 83 لسنة 15 أغسطس 2005 المتعلق بتعزيز وحماية المعاقين وجميع نصوص تطبيقه، تجدر الإشارة إلى أن وزارة التضامن لديها الأدوات التكامل الاجتماعي والاقتصادي والمحددة برنامج لخلق مصادر الدخل من أجل الربح المعوقين (خاصة من العائلات فقير والقادرة على العمل) من أجل تقليل بطالة المعوقين وإتاحة الفرص لهم عمل[1]، فبرنامج رعاية الاسر المحتاجة يغطي متوسط 650 مشروع سنويًا من خلال التمويل العام في إطار هذا البرنامج بكلفة اجمالية 1.4 مليون دينار و سعياً لتعزيز التكامل لذوي الإعاقة سطر برنامجاً وطنياً للإدماج المدرسي للأطفال المعوقين الذي يقدم فرصة للأطفال المعوقين لمتابعة تعليمهم فيها المدارس العادية، ولتمكين الأطفال المعوقين

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية، مرجع سابق، ص 6.

الذين هم غير قادرين على إجراء التعليم والتدريب، داخل النظام العادي لتلقي التعليم والتأهيل، المتخصص والمهني المناسب؛ حيث تم إنشاء لهذا الغرض برامج في إطار شراكة مع الجمعيات العاملة في مجال المعاقين، ليصل إلى 114 جمعية في 2011 تقدم خدمات لأكثر من 16000 معاق، ولا سيما من خلال شبكة من 295 مركزا متخصصة في برامج التربية الخاصة والتأهيلية احترافي و 239 قسم إقليمي و الجمعيات المحلية؛ كل هذه التدخلات تستخدم الوسائل تقنيات للاتصال الحديثة من أجل ضمان شروط اندماج أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية العادية والمتخصصة، وفي المجال الاقتصادي وكذا في المجالات الثقافية والرياضية، في هذا السياق هناك 24 مركز متخصص في تجهيز و إعداد برامج خاصة بوحدات تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول عن بعد لخدمات اجتماعية مختلفة، يضاف إلى ذلك 7 مراكز تعليمية متخصصة في وحدات الكمبيوتر، من جهة أخرى، خصصت ميزانية قدرها 500 الف دينار عام 2011 لتطوير مباني الوزارة بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لإدارة البيئة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً: برنامج تحسين الظروف الاجتماعية وهذا من خلال صندوق التضامن الوطني الذي تم إنشاءه في 1993 ويعمل في المناطق المحرومة في البلاد، حيث تدخلت على مستوى 1879 منطقة شملت 297ألف أسرة) بهدف الانفتاح عليهم، لتحسين الظروف المعيشية لسكانها، لضمان المشاريع المدرة للدخل وإشراك المستفيدين في عملية التنمية، من خلال مساعدتهم على تولي زمام الأمور، هذه التدخلات تتعلق بمشاريع البنية التحتية الأساسية[1] (طرق، كهرباء، مياه شرب، مدارس، الرعاية الأساسية، مراكز الشباب، مناطق الترفيه)، من خلال القروض الصغيرة وبرنامج القضاء على الإسكان بدائي.

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية، مرجع سابق، ص 8.

المبحث الثالث: سياسات الاقلال من الفقر في المغرب

عرفت السياسة التنموية في المغرب مقاربة جديدة، جاءت في خضم تولي الملك محمد السادس سدة الحكم، في مطلع الالفية الجديدة، حيث تشكل محاربة الفقر المحور الأساسي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا التوجه ناتج عن سياسات التقويم المعتمدة من طرف الحكومة المغربية، والتي أفرزت اتساع الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فوضعت الحكومة سياسات إقليمية، وجهوية وأخرى وطنية لمجابهة الظاهرة.

المطلب الأول: سياسة محاربة الفقر في الوسط القروي

إن سياسة التقويم الهيكلي كان لها الأثر البارز على القطاعات الاجتماعية، ما أرغم الحكومة على وضع وتنفيذ سياسة اجتماعية للقضاء على التفاوتات والتقليص من الفوارق الاجتماعية والجهوية، خاصة بين الوسطين الحضري والقروي، حيث تشكل استراتيجية التنمية الاجتماعية المعتمدة من طرف السلطات العمومية في 1993 مرجعا أساسيا لهذه البرامج التي تهدف الى توسيع استفادة السكان المعوزين من الخدمات الاجتماعية الأساسية، والرفع من فرص التشغيل ومصادر الدخل لفائدة السكان؛ ودعم برامج المساعدة والحماية الاجتماعية.

أولاً: برنامج الأولويات الاجتماعية بدأ تطبيق استراتيجية التنمية الاجتماعية بإعداد برامج أولويات الاجتماعية[1]، والذي يستهدف 12 إقليم الأكثر حاجة للتنمية، يتضمن ثلاثة مشاريع مترابطة تتمثل في التربية والصحة والإنعاش الوطني[2]، حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 266 دولار امريكي، منها 150 كتمويل من البنك الدولي، ويقيم هذا البرنامج خلال 5 سنوات من تنفيذه، يهدف الى تحسن التعليم بالوسط القروي، من خلال إنشاء 2449 حجرة دراسية، و 185 مدرسة، وتهيئة 2191 مدرسة، وتشجيع تلاميذ القرى للالتحاق بالمدارس بتوزيع الكتب والمستلزمات الدراسية لـ 878816 تلميذ، وضمان تكوين مستمر للمعلمين ومدراء المدارس القروية وتحفيزهم بتوفير و894

[1] كريم لحرش، (2011)، مغرب الحكامة، مطبعة طوب بريس، ص 3.

[2] نوفل الناصري، المغرب 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات، مجلة الصحيفة الالكترونية، عبر الموقع: www.assahifa.com، اطلع عليه بتارخ: 2021/08/26.

مسكن مخصص للمدرسين، وتدعيم القطاع الصحي، ببناء 74مؤسسة صحية، وترميم وتوسيع أو إعادة بناء 131 مؤسسة للعلاجات الصحية الأساسية، وتخصيص 278مسكنا للهيئة الطبية وشبه الطبية، وتوزيع 126سيارة إسعاف على الأقاليم 14المستهدفة، فيما يخص الإنعاش الوطني[1]، مكنت العمليات المنجزة خلال الخمس سنوات الأولى للبرنامج من إحداث 3.623.211 يوم عمل وتوزيع كتلة من الأجور تقدر بحوالي 155,9 مليون درهم، أي ما يناهز 48% من المبالغ المستثمرة.

ثانياً: برنامج التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر تم رسم سياسة محاربة الفقر بتوقيع اتفاق تعاون بين الحكومة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في سبتمبر 1996 وذلك من أجل إنجاز برنامج التنمية المستدامة ومحاربة الفقر، ويهدف هذا البرنامج النموذجي[2] إلى إعداد استراتيجيات عمل للتقليص من ظاهرة الفقر[3]، بالوسط القروي، في إطار مقاربة تشاركية تجمع بين مختلف الفاعلين الوطنيين القطاعيين والمحليين، ويستهدف البرنامج الأربعة أقاليم الأكثر فقراً بالمغرب (الحوز، شفشاون، شيشاوة، الصويرة) ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية التالية:

- وضع استراتيجية وخطة وطنية لمحاربة الفقر.
- إعداد تقرير وطني حول التنمية البشرية.
- تحديد أسباب ونوعية الفقر بالوسط القروي والحاجيات الأساسية للسكان المعوزين، ووضع برامج عمل مندمجة للتنمية الجماعية ومحاربة الفقر بأربعة أقاليم ذات أولوية خاصة تسمح بإبراز نماذج للتدخل قابلة للتطبيق بأقاليم أخرى.

[1] نوال الهناوي، (2008-2009)، التدبير العمومي الجديد، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ص 104.

[2] تقرير التنمية البشرية في المغرب، (2017)، التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب، ص 4.

[3] خطاب الملك محمد السادس، (18 ماي 2005)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ص 17.

- تعزيز التعبئة الاجتماعية والمشاركة والتشارك بين الإدارة والمجتمع المدني، وذلك بغاية بعث فضاء محفز للتنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر[1].

ثالثاً: البرنامج الشمولي لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب يهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين استفادة السكان القرويين من الماء الصالح للشرب، حيث يرمي إلى إنجاز 31.000 نقطة ماء، تمكن من توصيل الماء الشروب لفائدة 11 مليون نسمة، وتمتد فترة إنجاز هذا البرنامج بين 8 و 10 سنوات انطلاقا من سنة 1995 وترتكز استراتيجية تنفيذ هذا البرنامج على التشارك بين الدولة والجماعات المحلية والسكان المستفيدين[2]، وهكذا يبلغ الاستثمار الضروري لإنجاز هذا البرنامج حوالي 10مليارات درهم منها 80% ممولة من ميزانية الدولة والقروض والتعاون الوطني و الهيبات و 15% من نصيب الجماعات المحلية و 5% كمساهمة من طرف السكان المستفيدين.

رابعاً: برنامج الكهرباء القروية نظرا للفوارق الاجتماعية بخصوص استفادة السكان من الكهرباء، قامت السلطات العمومية بتدعيم سياستها في هذا المجال بتوسع الكهرباء إلى الوسط القروي، حيث تم وضع عدة برامج منذ بداية عقد التسعينات، وذلك إما لمواصلة العمليات التي تمت مباشرتها أو لتوطيدها ببرامج أخرى، ويعتبر البرنامج الشامل للكهربة القروية برنامجا[3] يجمع بين كل هذه البرامج حيث يهدف إلى تعميم الكهربة القروية[4] لفائدة 1,5مليون أسرة في الفترة 1996 و 2010 لفائدة 1.5مليون أسرة، وذلك على أساس إمداد حوالي 1000 مركز بالكهرباء في السنة، وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 15مليار درهم موزعة بين المكتب الوطني للكهرباء 55% و المستفيدين 25% والجماعات المحلية 20%.

---

[1] خطاب محمد السادس، (19 يناير 2009)، القمة العربية الاقتصادية، الكويت.

[2] الحسن عشي، (2010)، تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات، وخيارات السياسة العامة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص 2.

[3] تقرير مجلس النواب المغربي، (2016)، برنامج تقييم الكهرياء القروية الشمولي، دورة مارس، ص 6.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2017)، تنمية الوسط القروي: التحديات والافاق، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص 13.

خامساً: البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية لمواجهة الخلل في التجهيزات الطرق القروية، وضعت السلطات العمومية، منذ 1995البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية، الذي يرمي إلى بناء وتهيئة 11236 كلم في مدة لا تتعدى 9 سنوات، ويسعى هذا البرنامج إلى بناء 5149 كلم كطرق معبدة، وتهيئة 6087 كطرق غير معبدة، ويتم إنجازه حسب قدرات مساهمة المشاركين في تمويل المشاريع، ويهدف هذا المشروع الى فك العزلة عن الوسط القروي، وتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية للسكان القرويين، وتحسين ولوج الخدمات الاجتماعية والإدارية وإحداث مناصب شغل، ومحاربة الأمية؛ وتبلغ الاعتمادات السنوية المخصصة لهذا المشروع 730مليون درهم منها 630 مليون درهم من الصندوق الخاص للطرق والميزانية العامة للدولة، والباقي من التمويل المشترك في إطار الشراكة[1].

سادساً: برنامج محاربة آثار الجفاف بغية التخفيف من وقع الجفاف على السكان، أعدت السلطات العمومية برنامجا[2] يهدف إلى محاربة آثار هذه الظاهرة يهتم على الخصوص المحاور التالية:

- تزويد المناطق القروية المعوزة بالماء الصالح للشرب.
- حماية قطيع الماشية.
- التموين المنتظم للأسواق القروية بالحبوب.
- وضع برنامج واسع للتشغيل في الوسط القروي من أجل توفير الشغل.
- إعادة جدولة ديون الفلاحين المتضررين.
- الحفاظ على التراث الغابوي.

وتبلغ تكلفة هذا البرنامج إلى غاية نهاية 2001 ما يناهز 7 ملايير درهم موزعة حسب طبيعة العمليات وموارد التمويل كالتالي:

[1] تقرير مجلس النواب المغربي، (2017)، مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي في المغرب، ص 110.

[2] مؤسسة القرض الفلاحي للتنمية المستدامة، (2010)، دليل السقي الموضوعي باعتماد المعطيات المناخية، ص 25.

- البرنامج الأولي: 5960 مليون درهم ممول من ميزانية الدولة 82% والصناديق الخاصة 18%.

- البرامج التكميلية ويشمل البرنامج الخاص للجماعات المحلية 191مليون درهم ممولة من موارد الضريبة على القيمة المضافة، برنامج التنمية اللامركزية 762 مليون درهم ممولة من فائض صندوق الموازنة والهبات المخولة من طرف الدول الصديقة؛ و برنامج إنعاش التشغيل بالأقاليم الجنوبية، بـ 95 مليون درهم حيث يبلغ الغلاف المالي الاجمالي، حوالي 6744 مليار درهم، أي ما يناهز 96 % الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج[1].

سابعاً: التنمية القروية: يندرج هذا البرنامج الذي في إطار التعاون بين المنظمة العالمية لحماية الطفولة و الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية، ويقترح إدخال مقاربة للتنمية ترتكز على إحداث المصالح التقنية للدولة والجماعات والجمعيات المحلية والسكان القرويين[2] من أجل تحسين ظروف معيشة النساء والأطفال، وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي، ويشمل هذا البرنامج 12جماعة قروية بأقاليم الأقل تنمية[3]، وتهتم مجالات تدخل هذا البرنامج العلاجات الصحية الأساسية، وتمدرس الأطفال، خاصة الفتيات، والإنعاش النسوي، والماء الصالح للشرب، والتطهير والنظافة وتستند الاستراتيجية المتبعة على التشاور والتشارك بتوطيد لامركزية الأنشطة لتثمين الإمكانات الموجودة والأخذ بعين الاعتبار المميزات المحلية في إطار الاستراتيجيات والبرامج الوطنية[4].

[1] محمد جبران، لحسن التايقي، (2014)، التأقلم مع التغيير المناخي، من المقاربة الى الممارسة، مشروع سيرش بالمغرب، جامعة عبد المالك السعدي، مركز البحر المتوسط للتعاون، ص 07.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 10.

[3] محمد الاسعد، (2008)، الإقليمية ومسألة العدالة الاجتماعية في التخطيط المكاني بالمغرب: نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية و العالمية، الملتقى الرابع للجغرافيين، الرباط، ص 201.

[4] مشروع قانون المالية، (2016)، قطاع الفلاحة، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

المطلب الثاني: سياسة محاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري

أعطت الحكومة المغربية أهمية بالغة لمحاربة الفقر، بالوسط الحضري وشبه الحضري من خلال البرامج والاستراتيجيات، المتضمنة الحد من ظاهرة الفقر والحرمان الاجتماعي التي تعرفها شرائح اجتماعية واسعة، بتجسيد جملة من النماذج، وتفعيل المبادرات الهادفة إلى تقليص دائرة الفقر.

أولاً: البرنامج النموذجي: أقر المغرب في 1997 بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج نموذجي يهدف لمحاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري، حيث تم توكيل مهام هذا البرنامج الى وزارة التشغيل و التكوين المهني، والتنمية الاجتماعية والتضامن، يهدف هذا البرنامج إلى تأسيس منهجية مستديمة للاندماج في المجالي الاقتصادي والاجتماعي للسكان المعوزين في الوسط الحضري وشبه الحضري[1]، وذلك من خلال مشاريع ملموسة ترمي إلى تحسين أوضاعهم المعيشية، خصوصا بواسطة أنشطة التشغيل الذاتي للأشخاص ذوي الحاجة والنساء؛ وقد تم انتقاء ثلاث مناطق لإنجاز هذه التجربة[2] وهي الدار البيضاء بن مسيك، طنجة ومراكش وتتمحور أنشطة البرنامج حول ما يلي:

- الرفع من فرص الشغل وتحسين الدخل.
- تعزيز الاستفادة من الخدمات الأساسية.
- إتاحة الاندماج الاجتماعي، وحماية الفئات الفقيرة.

[1] برامج وخطط عاجلة للتنمية البشرية والحد من الفقر: محمد السادس يفتح طريق المغرب نحو الالفية الثالثة، مجلة البيان، عبر الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/1999-08-06-1.1078004، بتاريخ: 2021/08/29

[2] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، (2021)، النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، المملكة المغربية، ص 23.

ثانياً: برنامج السلفات الصغيرة: تعتبر السلفات الصغيرة حل فعال لمحاربة الفقر المدقع والتهميش، لكونها تشكل أداة قوية لتقليص دائرة الفقر، ووسيلة ناجعة لمساعدة المجموعات الاجتماعية الضعيفة[1]، خاصة لكونها وسيلة لإحداث الشغل؛ حيث يهدف البرنامج إلى تنمية القروض وتسهيل الحصول عليها لفائدة المقاولين الصغار من ذوي الدخل الضعيف خصوصا منهم النساء، وذلك من خلال دعم مالي ومساعدة تقنية بواسطة جمعيات السلفات الصغيرة، وكذا إلى دعم القدرات المؤسساتية لمثل هذه الجمعيات.

ثالثاً: برنامج التنمية اللامركزية: تسهر على تنفيذ هذا البرنامج وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية، المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، ابتداء من شهر فبراير 2001 حيث يعتمد مقاربة تبنى على معايير نوعية أساسا يتم تحديدها بالنسبة لكل نوع من المشاريع، مع التأكيد على مساهمة الجماعات والسكان المستفيدين[2]، والأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي والخصوصيات الجهوية وظروف عيش السكان، وإقرار إنجاز كل المشاريع عن طريق طلبات العروض لدى المقاولات المحلية، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ ويخصص هذا البرنامج مجالات نشاط الوسط القروي، إلا أنه يحتوي على محور مهم يخص الوسط الحضري[3]، ويتعلق بالتطهير البيئي لأهم الأحياء المحيطة بمدن الرباط والدار البيضاء وفاس، كما أن العديد من مشاريع التطهير تواكبها مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب، تستفيد منه أزيد من 310 الف نسمة.

رابعاً: برنامج مبادرة التشغيل: يحث هذا البرنامج الشباب الباحث عن عمل لاكتساب تجربة مهنية أولى من خلال إجراء تدريب داخل المقاولة لمدة 18شهر، مع إمكانية الاستفادة من تكوين تكميلي، ويشترط للاستفادة من هذا البرنامج ألا يتعدى عمر المستفيد 35 سنة، وأن يكون حاصلا

[1] لجنة نساء المغرب أطاك، (2016)، نظام القروض الصغرى بالمغرب، فقراء يمولون الأغنياء: دراسة ميدانية وتحليلية لنظام السلفات الصغيرة بالمغرب، ص 49.

[2] المودني عبد اللطيف، (2013)، الدينامية المحلية وحكامة المدن، منشورات افريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، ص ص 132 – 133.

[3] صالح العكاوي، (2020)، اللامركزي الإداري أفاق للتنمية والتكامل المجالي، مجلة الحقوق المدنية والاقتصاد، ص 11.

على شهادة البكالوريا زائد سنتين، وفي وضعية باحث عن عمل لمدة لا تقل عن سنة، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج[1] منذ انطلاقه في أكتوبر 1997 إلى أواخر سنة 2000 أزيد من 656 ألف شاب مجاز، تم الإدماج النهائي لحوالي 57 % منهم على الصعيد الوطني؛ أما برنامج دعم التشغيل الذاتي يهدف إلى دعم الشباب الباحثين عن شغل الذين لا تتعدى تكلفة مشاريعهم الاقتصادية 252 ألف درهم لإحداث مقاولاتهم[2]، ويشترط أن يكونوا حاصلين على شهادة البكالوريا زائد سنتين على الأقل، وألا تتجاوز أعمارهم 35 سنة وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقيتين في شهر يونيو 1999 بين الدولة من جهة والبنك الشعبي المركزي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي من جهة أخرى.

خامساً: برنامج مشتلة المقاولين: عمدت الدولة المغربية الى سن قوانين تهدف هذا إلى معالجة إشكالية محدودية المحلات المخصصة للاستعمال المهني التي تعترض إنجاز مشاريع المقاولين[3]، خاصة الشباب منهم، ما ساعد الشباب وصغار المستثمرين، من الاستفادة عبر برنامج قروض المقاولين والمستثمرين الشباب، والتي تصل كحد أقصى مليون درهم، بشروط مشجعة؛ وكذلك برنامج تشجيع التشغيل[4] من طرف المقاولات الكبرى تطبيقا لتوصيات الندوة الوطنية الأولى للتشغيل، والتي ساهمت في عقد عدة اتفاقيات لإنعاش التشغيل مع 7 مقاولات كبيرة.

[1] Chafik bakour, (2012), croissance, emploi, pauvreté au Maroc (1990 – 2010), état des lieux, evolution, contraintes et recommandations.p5.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوربي، المؤسسة الاوربية للتدريب و التنمية، (2018)، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المتوسطية: التقييم المرحلي والإصلاحات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، باريس، ص 125.

[3] القانون رقم 00-53 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، (2002/06/23)، الصادر في الجريدة الرسمية المغربية،(2002/08/19)، العدد 5031، ص .2368

[4] دليل البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، (2020/02/17)، ص 22.

خلاصة:

انتهجت الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) سياسات متعددة الجوانب والمستويات، لمجابهة الفقر، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل هذه سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية.

اتجهت الجزائر بالأساس في تدعيم برامجها لمحاربة الفقر في الاعتماد على التوسع في الانفاق الحكومي، من خلال البرامج التنموية المسطرة، عبر إطار زمني محدد، وبأرصدة مالية معتبرة، حيث سطرت الأهداف بدقة من أجل تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، و تحسين مناخ الاستثمار، و تشجيع المؤسسات الخاصة الوطنية، وكذلك السعي الى ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومكافحة البطالة، والعمل على مشاركة كل أطياف المجتمع ومحاربة الاقصاء والتهميش، مع إعطاء أولوية وطنية للمناطق الأكثر عوز وأقل تنمية، من خلال صندوق الوطني للتنمية الجنوب، وصندوق الوطني للتنمية الهضاب.

أما تونس فقد اعتمدت في برامجها التنموية الهادفة الى تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية، على تمويل مشترك بين أطراف متعددة، تكون الدولة التونسية طرفاً فيه مثل الصندوق الوطني للتضامن، والصندوق الوطني 21 -21 والاعانة من طرف الاتحاد الأوربي التي تمس البيئة الريفية، والمناطق الجنوبية الأكثر تضرراً، وكذلك تمويل بعض المشاريع من طرف البنك الإسلامي، من أجل مساعدة المرأة الريفية على اكتساب مهارات تساعدها في إنشاء مؤسسة منزلية أو صغيرة، تؤمن لهم دخل قار.

عملت الحكومة المغربية، في استراتيجيتها الهادفة الى محاربة الفقر، الى تقسيمها حسب الوسط، فكانت هناك سياسات لمحاربة الفقر في الوسط القروي، المنطلقة بسياسة أولوية الاجتماعية، التي تسعى من خلالها الى كسب ضروريات الحياة الكريمة، مثل برنامج تحسين المستوى التعليمي في الوسط القروي، وتطوير الجانب الصحي، وبرنامج الماء الصالح للشرب، والكهرباء القروية، والبرنامج الوطني لشق الطرق القروية؛ و سياسات محاربة الفقر في الوسط الحضري، تمثلت في

محاربة الآمية، و محاربة السكن الغير لائق بسكنات إجتماعية محترمة، انعاش مجال الشغل من خلال السلفة الصغيرة، وتطوير الرعاية الاجتماعية للعمال، و تقليص الفوارق الاجتماعية، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة و إدماجهم في المجتمع.

الفصل الرابع

تحتل محاربة الفقر أولوية كبيرة لبلدان المغرب العربي (الجزائر تونس و المغرب)، من خلال البرامج التنموية التي تبنتها، حيث قامت الجزائر في تطبيق برامج اقتصادية واجتماعية، خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، مستفيدة من عائدات النفط، تهدف من خلالها الى تحسين مستوى المعيشة، و تقليص معدلات الفقر، و زيادة معدل النمو، و الاندماج في الاقتصاد العالمي، الإ أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع الجزائري، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانياً، و زادت حدته جرى تدهور عائدات البلاد من النفط؛ كما قامت تونس بصياغة سياسات وبرامج، تسعى من خلالها لمعالجة اتساع هوة الفقر والتهميش في المجتمع التونسي، بإتباع برامج ذات تمويل محلي و خارجي بالاعتماد على الشركاء الاقتصاديين "الاتحاد الأوربي" أو الهيئات الدولية أو الإقليمية إلا ان هذه السياسات والبرامج لم تصب في معالجة الظاهرة بدقة، ما أدى الى زيادة رقعة الفقر و التهميش مما أثر على الجبهة الاجتماعية التي ثارت على حكمها وانظمتها؛ كما شرعت الحكومات المغربية المتعاقبة على مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية لإيجاد الحلول لمشاكل المواطنين في المجتمع، فالدولة المغربية تتدخل من خلال السياسات المتبعة وطنية كانت أو جهوية أو محلية بهدف تسهيل حصول مواطنيها على الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم ومحاربة الفقر، ولكن أثبت الزمن قصور هذه التدابير، وهذا راجع الى غياب البعد الاستراتيجي و الحكامة؛ نفذت البلدان الثلاث (الجزائر تونس والمغرب) سياسات وبرامج تنموية مختلفة، لتجسيد هدف موحد وهو محاربة الفقر، فكانت النتائج متقاربة أحياناً ومتباينة تارة أخرى، ولتقييم هذه السياسيات نعتمد على المعايير التقليدية المتمثلة في التحليل بالنتائج لكل سياسة وبرنامج، وكذلك نعتمد على المعيار الدولي، المتمثل في مدى تحقيق هذه السياسات لإهداف الالفية الإنمائية المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولهذا سأنقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في تونس

المبحث الثالث: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في المغرب

المبحث الأول: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الجزائر

سطرت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج كانت تتضمن أولويات السياسة التنموية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 -2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010 -2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، تهدف من خلالها الى تطوير الآداء الاقتصادي، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فكانت نتائج الأهداف المسطرة متباينة، حيث يمكن تحليلها وتقييمها.

المطلب الأول: تقييم سياسات والبرامج الاقتصادية

أولاً: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي "P.S.R.E " للفترة 2001-2004

إن ما أقرته الدولة من مشاريع ضمن هذا البرنامج، مرفقاً بجملة من الإصلاحات الجوهرية، قصد تهيئة البيئة المشجعة على الاستثمار والإنتاج، والمنافسة، ما يضمن القدرة على التكييف مع متطلبات السوق العالمية، من الفاعلية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع؛ وتمثلت هذه الإصلاحات في المنظومة المصرفية، والإدارة الضريبة، ما ساهم في تعزيز تنفيذ هذه البرامج، حيث سجل نتائج وصفت بالجيدة، مقارنة بالسنوات، قبل تطبيقه[1]، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (4-1) يوضح نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

البيان	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي %	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة%	27.30	27.30	26.7	17.7
معدل التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.48	11.12
الدين الخارجي (مليار دولار)	22.75	22.64	23.35	21.28

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، (جوان 2006)، تقارير السنوية: 2002-2003-2004، الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة التشغيل من 1962 الى 2011.

[1] زرمان كريم، (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، ص 201.

من خلال الجدول يتضح لنا أن برنامج الإنعاش الاقتصادي، كان له تأثير مباشر على مختلف القطاعات، كما تبينه المؤشرات الاقتصادية، فمعدل النمو ارتفع من 2.7% في 2001 الى 6.8% في 2003، مسجلاً أعلى معدل وهذا راجع الى ازدهار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛ كما سجل معدل البطالة انخفاض نظراً للمشاريع التنموية الى استقطبت الايادي العاملة، حيث انخفض من 27.30% في 2001 الى 17.7%، ايضاً ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار في 2001 الى 11.12 مليار دولار في 2004، كما عرف الدين الخارجي استقرار حيث حافظ على مستواه.

توضح حصيلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، انه تم إستهلاك 96.22% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وتم فيها إنجاز 73% من المشاريع المسطرة، أي حوالي 1181 مشروع، حيث لوحظ أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع البرنامج نظراً للصعوبات المالية و الهيكلية[1]، ما أثر على البيئة الاستثمارية للقطاعين العمومي والخاص، كذلك كثرت الأهداف الرئيسية والفرعية للمشروع، ما ساهم في تقليل فاعلية البرنامج ميدانياً، فمثلاً التقليل من الفقر و تقليص البطالة يتطلب استراتيجية طويلة الآمد واضحة المعالم[2].

ثانياً: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي " P.C.S.C " للفترة 2005-2009

جاء هذا البرنامج لمواصلة النتائج الايجابية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، ولدفع عجلة التنمية، مع الانفتاح الذي تعرفه الجزائر على العالم، وانتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصخصة[3]، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل، وتحسين مستوى المعيشة للإفراد ومحاربة الفقر؛ ولتحليل وتقييم هذا البرنامج نعتمد على المجاميع والمؤشرات الموضحة في الجدول أدناه.

---

[1] بشكير عابد، (2015)، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والتحليل التطبيقي، العدد 13، ص 22.

[2] Conseil national économique et social,(septembre 2004), Bilan du programme de soutien de la relance économique, p4.

[3] وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية الإحصاء والتوازنات الجهوية، (2009)، تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الجدول رقم (4-2) يوضح نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي %	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: بنك الجزائر، (سبتمبر 2010)، تقارير السنوية: 2005-2006-2007-2008-2009، الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة التشغيل من 1962 الى 2011.

من خلال الجدول يتضح لنا أن معدل النمو الاقتصادي يشهد انخفاض حيث كان 5.1% في 2005، ثم تراجع الى 2.4% في 2009، وهذا نعزي هذا الى تراجع الطلب على البترول جرى ازمة 2008؛ أما معدل البطالة فهو في تراجع مستمر من 15.3% في 2005 الى 10.2% في 2009 نظراً لمواصلة ورشة المشاريع التنموية في مختلف مناطق الوطن، أما معدل التضخم بقي في ارتفاع مستمر وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، و زيادة الضرائب في قانون المالية 2009، في حين ميزان المدفوعات عرف تذبذب، حيث ارتفع الى 34.45 مليار دولار في 2008 ليشهد تقهقر في 2009 بلغ 0.40 مليار دولار، كذلك الدين الخارجي للجزائر عرف انخفاض حاد نظراً لسياسة المتبعة من طرف الحكومة لتسديد دينها الخارجي.

ثالثاً: تقييم البرنامج الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي "P.C.C.E" للفترة 2010-2014

يهدف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 الى مواصلة تطوير المنشآت القاعدية[1] وتحسين الخدمة العمومية، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير اقتصاد المعرفة وتحسين التنمية البشرية[2]، فجأت نتائج هذا البرنامج على النحو الموالي.

[1] هواري عامر، قاسم حيزية، (12-13 نوفمبر 2013)، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني، حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سوق اهراس، ص 12.

[2] فرحات عباس، سعود وسيلة، (جوان 2018)، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1، ص 72.

الجدول رقم (4-3) يوضح نتائج البرنامج الخماسي للتوطيد النمو الاقتصادي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الاقتصادي %	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.91	4.25	8.89	3.26	2.96
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.05	0.13	5.88
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.27	3.39	3.73

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على : بنك الجزائر، (سبتمبر 2017)، تقارير السنوية: 2010-2011-2012-2013-2014، الديوان الوطني للاحصائيات، حصيلة التشغيل من 1962 الى 2011.

من خلال الجدول يتبين لنا أن معدلات النمو كانت متواضعة ولم تشهد استقرار، متأثرة بتأرجح في الاسوق الدولية لإسعار النفط، كما شهدت معدلات البطالة استقراراً ملحوظاً نظراً لإستمرار ورشات العمل، كما عرفت معدلات التضخم ايضاً تذبذب متأثرة بأسعار المواد الأولية في السوق العالمي، كما شهد ميزان المدفوعات كذلك الا استقرار في هذا البرنامج ليعرف انهيار في 2013 ثم بدأ في التعافي في 2014؛ اما الدين الخارجي فقد عرف تقليص مستمر جرى السياسة المنتهجة للحكومة ليسجل في 2014 أدنى عبء.

رابعاً: تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

جاء هذا البرنامج ليغطي الاستثمارات المسجلة خلال الفترة 2015-2019 حيث نالت فيه المنشأت الإدارية والقاعدية الاقتصادية القسط الأكبر، و يهدف الى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، لتحسين الظروف المعيشية للسكان، بالتركيز على القطاعات الجوهرية كالسكن، التعليم، الصحة العمومية، بالربط بشبكات الماء والغاز، وترشيد التحويلات الاجتماعية، ودعم الطبقات المحرومة[1].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1437 الموافق لـ 15 يناير سنة 2017 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسييرالعمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة لتجهيز، الجريدة الرسمية العدد 03 الصادرة في 19 ربيع الثاني 1437 الموافق 18 يناير 2017.

الجدول رقم (4-4) يوضح برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019

البيان	2015	2016	2017	2018
معدل نمو الاقتصادي %	3.7	3.2	1.3	0.8
معدل البطالة%	8.1	10.5	11.1	11.7
معدل التضخم%	4.78	5.04	5.9	4.3
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.45	-26.03	- 21.75	- 16.04
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.48	3.98	3.96

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات: الحسابات الاقتصادية بالحجم للفترة 2016-2019، النشرية الإحصائية الثلاثية، قائم الدين الخارجي وهيكله، للفترة 2014-2018، ص 16.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الوضعية الاقتصادية هشة، ولها تداعيات على الوضعية الاجتماعية، فنسجل انهيار لمعدل النمو الاقتصادي، نظراً للأوضاع جيوسياسية التي لها تأثير على الوضع في الجزائر، فبعدما كان يقدر بـ 3.7 في 2015 شهد تقهقر الى 0.8 في 2018، ما كان له الأثر البالغ على ميزان المدفوعات الذي بدوره شهد أسوء معدل له منذ تطبيق برامج التنمية، حيث وصل الى 16.4 - في أدنى مستوياته، وهذا راجع الى عدم الاستقرار في السوق الدولية لأسعار المحروقات، التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، و بتالي ألية حركية لجميع اقسام ميزان المدفوعات، بينما حافظ معد ل التضخم على معدلاته المرتفعة، نظراً لسياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في الحفاظ على الأسعار المواد الأساسية من خلال تدعيمها، كذلك تعرف معدلات البطالة ارتفاع مستمر، وهذا راجع لإتباع سياسة التقشف من طرف الدولة وبالتالي، انخفاض الانفاق العمومي الذي عرف تجميد الكثير من المشاريع ما كان له الأثر البارز في تضييق مجال الشغل في هذه المرحلة.

بعد تحليل مختلف البرامج الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة، التي سعت من خلالها لمحاربة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، نجد أن الدولة حسب مؤشر المعيشة، تحسنت الأوضاع الاسرية، فبعدما كان مؤشر المعيشة في الفترة 1997 - 2000 يقدر بـ 0.65 ارتفع الى 0.69 في الفترة 2001 -2004، ثم واصل الارتفاع ليصل في الفترة 2005-2009 الى 0.73 .

المطلب الثاني: تقييم السياسات والبرامج الاجتماعية

إن التصحيح الهيكلي، وتغير النظام الاقتصادي المتبع فرض على الدولة خلق أليات لمواجهة إفرزات التغيير؛ فوضعت الجزائر سياسات وبرامج اجتماعية تبعاً لمواجهة الوضع، حيث عرفت هذه البرامج فئات مستهدفة، لغرض تخفيف العبء و تقليص الفقر وتحسين الوضع المعيشي، وخلق فرص عمل، حيث استفاد من هذه البرامج عدد من المواطنين.

أولاً: تقييم برامج الشبكة الاجتماعية بعدما عرف هذا البرنامج تعديل في نظام التغطية إنبثق عنه نوعين من الفئات المستفيدة وفق برنامجين.

1- تقييم برنامج المنحة الجزافية: إن إدخال معايير جديدة وغير محددة في تطبيق المنحة الجزافية للتضامن، كالدخل الضعيف، الإعاقة، والمرض المزمن، شكل عقبة أمام التوزيع العادل والاستفادة الحقيقية[1]، هذا ما دفع بوكالة التنمية الاجتماعية للقيام بعملية تحيين قوائم المستفيدين، حيث أصبح عدد المستفيدين الفعليين 824268 شخص معوز وعاجز عن العمل، 72% منهم متكفل بهم[2] ويحصلون على بطاقة الشفاء.

2- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة: لقد ساهم هذا البرنامج في بالتخفيف من حدة البطالة، ولو بصفة ضئيلة، فخلال فترة التعديل الهيكلي، شهد هذا البرنامج تباط نظراً لانخفاض ورشات البلديات، حيث بلغ الأشخاص المستفيدين 283100 في 1996، بـ 17200 ورشة، ثم بدأت مرحلة التعافي، ففي 2001 بلغ عدد المستفيدين 2313600 شخص، كما ان هذا الجهاز عرف الكثير من القصور على مستوى الجانب التنظيمي[3].

---

[1] عدون ناصر دادي، (2010)، البطالة وإشكالية التشغيل في برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الهيكلي من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر، ص206.

[2] نفس المرجع، ص206.

[3] حمزة عبد القادر، (2013)، ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، ص 140.

ثانياً: تقييم وكالة التنمية المحلية الاجتماعية

جاء في التقرير التمهيدي المتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2016، أن قطاع التضامن الوطني يساهم في الإدماج المهني لطلبي الشغل الى جانب وزارة العمل، ويتعلق الامر بالأشخاص الغير مؤهلين والأشخاص حاملي الشهادات الجامعية، عن طريق توظيفهم في الإدارات والمؤسسات العمومية، أو عن طريق مشاريع ذات منفعة عامة، ويتم تمويل هذه المشاريع عن طريق الوكالة[1].

1- تقييم الجزائر البيضاء: يسمح هذا البرنامج في تذليل الصعب على الشباب الراغبين في خلق مؤسسات، واعطاءهم الفرصة تولي القيادة في عالم الاعمال، وتتمثل في ورشات تنظيف الشوارع والمحيط في بلديتهم، حيث أن كل ورشة تمتص 7 عمال، وتستفيد من مبلغ مالي يقدر بـ 850000.00 دج، ويعادل أجر كل عامل الاجر القاعدي المضمون، مع التغطية الاجتماعية[2] لمدة سنة.

2- برنامج الخلايا الجوارية: تخضع الخلايا الجوارية الى سلطة المدير المكلف بالنشاط الاجتماعي، حيث تتكفل هذه الخلية، بمهام متعددة منها تحديث البطاقة الاجتماعية للبلدية، من خلال تطوير كل النشاطات التي تعمل على تعزيز الفئات الضعيفة، والمحرومة وتحسين ظروفهم المعيشية، وحصر احتياجاتهم، وكذا المساهمة في العمليات الإنسانية والاجتماعية كالطبية والنفسية، خاصاً في وقت وقوع الكوارث و الازمات، وتحديد بؤر الفقر والفقراء ومد لهم يد العون، حيث يوجد على مستوى الوطن 275 خلية جوارية، قامت بتحقيق في 63556 قضية، قامت بـ 24828 تدخل طبي، و 23529 معالجة نفسية.

[1] التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2016، (نوفمبر 2015)، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف، ص13.

[2] دليل لإفضل إعادة إدماج اجتماعي مهني للمرأة، (ديسمبر 2015)، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، ص19.

3- برنامج عقود ما قبل التشغيل: يهدف هذا البرنامج الى تسهيل اندماج خريجي الجامعة، والمعاهد في سوق العمل، وتمكينهم اكتساب خبرة ميدانية، ما يشجع المستخدمين على توظيف هذه الفئة، حيث يسعى هذا البرنامج الى ترقية نشاطات التنمية المحلية[1]، و محاربة الفقر و الاقصاء والتهميش؛ حيث يتقاضى المستفيدون من الجهاز 10000 دج لفئة خريجي الجامعات، و8000 دج لفئة جرجي معاهد التكوين، فقد بلغ عدد المستفيدين[2] 10239000 في 2014.

ثالثاً: برنامج القرض المصغر ANGEM: انطلق نشاط الوكالة فعلياً في 2005، بتنفيذ برامجها و أليات تمويلها[3]، عبر مختلف خلاياها على مستوى الوطن، حيث تأخذ المرأة الماكثة في البيت، والصناعة التقليدية، الحصة الأكبر في هذا الجهاز، حيث يضمن خدمات ما بعد التمويل، المتمثلة في المرافقة و التي تتضمن التوجيه، واكتساب مهارات دخول السوق و المنافسة[4]، وضمان معارض تسهل عملية عرض المنتوج حيث قام الجهاز بتمويل 942214 قرض بمختلف الصيغ الثنائي و الثلاثي، منها 599907 قرض موجه للنساء، و 342307 قرض موجه للرجال، استحدثت من خلاله 1379721 منصب شغل جديد منذ نشأة الجهاز[5].

---

[1] ليليا بن صويلح، (2011)، سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة ، ص 128.

[2] الديون الوطني للإحصاء، مرجع سابق.

[3] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزني، (15-16 نوفمبر 2001)، برامج التمويل الأصغر و دورها في القضاء على الفقر، ملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 03.

[4] موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، (2014)، دور التمويل في محاربة الفقر في المناطق الريفية، ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر، ص 5-6.

[5] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، عبر الرابط https://www.angem.dz/ar/home.php.

المطلب الثالث: تقييم البرامج الأخرى لتقليل من الفقر

أولاً: في مجال التشغيل: في إطار السياسة الوطنية للتشغيل تهتم الدولة بوضع تدابير لخلق مناصب الشغل، لصالح الشباب، عن طريق خلق مؤسسة مصغرة أو إنشاء أنشطة اقتصادية تولد مناصب شغل، تتضمن هذه السياسة محاربة الفقر والتهميش و الفوارق الاجتماعية.

1- تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: قامت الوكالة منذ انشائها في تمويل 367980 مشروع، الى غاية نهاية 2016، هذا ما ساهم في خلق 878264 منصب شغل، في مختلف النشاطات، وفي مختلف مناطق الوطن، هذا ما اعطى فرصة للشباب أصحاب المشاريع، من تجسيدها وتنفيذها، و يعزز فرص تنويع المنتوجات المحلية، و إعطاءها فرصة للمنافسة في السوق المحلية و العالمية، ما جعل هذا البرنامج يضيّق من هوة الفقر و التهميش في فئة الشباب.

2- تقييم الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC: يقوم هذا الجهاز على توفير التمويل للبطالين، الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحكم العمر القانوني[1]، حيث تتوفر مزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار النهائي، الذي حدد بـ 10 ملايين دينار، وكذا توسيع رقعة التمويل لذوي النشاطات من اجل توسيع نشاطاتهم؛ فقد شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الاجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لإسباب اقتصادية، حيث بلغ عدد المستفيدين من 1994 الى 2006 اكثر من 1890830 عاملاً مسرحاً من مجموع 201505 مسجلاً بنسبة تغطية بلغت 94% ، وبلغ عدد المستفيدين الذين تم توقيف تعويضاتهم نظراً لعودتهم الى للعمل بعقود مختلفة 5275 مستفيد،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 13-245، المؤرخ في 02 جويلية 2013، المعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-02، المؤرخ في 03 جانفي 2004، الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 – 50 سنة ومستوياتهم، الجريدة الرسمية، الجزائرية العدد،35، ص 14.

حيث تمت مرافقتهم في البحث على الشغل و المساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستشارين مخصصين لهذا الشأن، فكانت نتائج هذه السياسة أكثر من 11583بطالا تم تكوينهم في مجال البحث على الشغل، و أكثر من 2311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسسات مصغرة، و اكثر من 12780 بطالا تابعوا تكوينهم لاكتساب معارف جديدة، تؤهلهم للاندماج في الحياة المهنية[1]، هذه الإجراءات و التحفيزات، كان لها الأثر الإيجابي في الشروع في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات، يضمن لها الصندوق التمويل، هذا ماساهم في تطوير هذا القطاع، وخلق مناصب شغل، وزيادة الدخل ما يساعد على محاربة الفقر، والجدول الآتي يوضح أهم القطاعات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الجدول رقم (4-5) يمثل تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق

قطاعات النشاطات	الزراعة	الصناعة التقليدية	الاشغال العمومية	الري	الصناعة	الصيد البحري	الخدمات	نقل البضائع	نقل المسافرين	المجموع
مناصب الشغل	42322	31222	25992	1108	31317	1462	63430	69662	18483	284998

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، (2016)، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم30 ص 26.

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ، عبر الرابط:
#https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

ثانياً: تقييم صندوق الزكاة كألية لمحاربة الفقر:

1- دور صندوق الزكاة في تقديم الإعانات المالية للعائلات الفقيرة يقوم صندوق الزكاة بتقديم الإعانات المالية بواسطة هياكله حيث توزيع جزء من الحصيلة الاجمالية للزكاة على مستحقيها من العائلات الفقيرة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

لجدول رقم (4-6) يمثل عدد الفقراء المستفيدين من الإعانات المالية لصندوق الزكاة

السنوات	زكاة الفطر			زكاة المال			زكاة الزروع والثمار		
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية %	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية %	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية %
2003	22725	23774	104.6	5739	4441	77.38	427	427	100
2004	136413	99951	73.27	39881	27112	67.98	5064	2835	55.98
2005	114019	118233	103.7	72847	59019	81.02	1600	3828	239.2
2006	139391	144055	103.3	96221	76098	79.09	14194	7764	54.70
2007	168595	158254	93.87	104551	83446	79.81	14115	7887	55.88
2008	144831	146219	100.9	97837	73040	74.65	17802	7348	41.28
2009	157615	187333	118.8	94991	76465	80.50	15428	9990	64.75
2010	157771	157647	100.5	102105	83066	81.35	12653	6394	50.53
2011	165836	167496	101	125419	108142	86.22	12390	7052	56.92
2012	181208	182490	100.7	126290	104750	82.94	14152	8265	58.40
2013	186564	168325	90.2	150555	106915	71.01	45341	11393	25.12
2014	172045	161224	93.7	116844	94888	81.20	37709	16096	42.68
2015	159876	150039	93.8	133876	107876	80.57	18633	15083	80.94
2016	171925	161406	93.8	130058	116015	89.20	11666	11086	95.02
2017	169425	160134	94.5	100794	87801	87.10	26248	20879	79.54

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على شعور حبيبة، (جوان 2018)، دور صندوق الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 190.

من خلال الجدول يتضح لنا الدور المنوط لصندوق الزكاة من أجل إعانة العائلات المحتاجة، فقد عرف وتيرة تصاعدية في عدد العائلات المتكفل بها منذ 2003، فقد بلغ عدد المستفيدين من مجموع زكاة الفطر، وزكاة المال، وزكاة الثمار 28642 عائلة، مسجلة نسبة تغطية لمجموع

الطلبات تقدر بـ 93.99% لترتفع بشكل تدريجي، الى أن تصل في 2017 الى مستوياتها في مجموع الإعانات المقدمة من زكاة الفطر، وزكاة اليقوت، وزكاة الثمار الى 189723 عائلة مستفيدة بنسبة تغطية للمجموع الطلبات قدرت بـ 87.4%.

2- دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن: يقوم صندوق الزكاة بتحصيل الأموال وصرفها وفق اطارها الشرعي، خاصة منهم الفقراء والمساكين، حيث يقوم ايضاً بتمويل المشاريع المصغرة للشباب، بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، حتى يتمكن هؤلاء الشباب من توليد الدخل الكافي لسد حاجياتهم والاستغناء التدريجي عن الزكاة، وهذه هي الاستراتيجية المنتهجة من طرف الصندوق ومفادها لا تعطيه حتى يبقى فقيراً، انما ليصبح مزكياً؛ ولهذا اتفقت وزارة الشؤون الدينية والاوقاف مع بنك البركة، ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة، ودعم المشروعات المصغرة التي تصب في خدمة أصحاب المشاريع.

الجدول (4-7) يوضح تطور حصيلة الشباب المستفيدين من القرض الحسن

السنوات	المبلغ المخصص للقرض الحسن	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية %
2003	4 220 348,75	7	7	100
2004	28 226 461,22	1193	186	16
2005	91 376 760,79	1786	516	29
2006	142 600 946,11	2167	731	34
2007	137 624 679,19	1855	814	44
2008	109 012 010,93	1951	654	34
2009	138 363 142,74	2073	716	35
2010	176 300 613,76	2602	858	33
2011	270 583 602,05	3447	1125	33
2012	286 847 155,68	5077	1338	26
2013	7156410235.00	6439	1311	20
2014	2678526254.00	1234	517	41

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على احصائيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.

من خلال هذا الجدول يتضح نمو تمويل الصندوق الزكاة للمشاريع وفق القرض الحسن[1]، حيث عرفت هذه الصيغة ازدهار يتضح هذا منذ انطلاق العمل في 2003، حيث كان المبلغ المخصص للقرض يفوق 4 ملايين دينار جزائري، و قابله 7 طلبات لتجسيد مشاريع، قبلت جميعها وجسدت، ما يعني ان التغطية كانت 100%، و واصل الصندوق تمويل المشاريع، من اجل خلق مؤسسات صغيرة ونشأة تدر دخل على الكثير من العائلات الفقيرة، وتخلق مناصب شغل دائمة للشباب العاطل، الى 2012 التي مثلت قمة هرم تمويل الصندوق بإنشاء 1338 مؤسسة، وعرفت في 2013 أكبر قيمة رصدة للقرض الحسن منذ إنشاءه، يفوق 7 مليار دينار جزائري، ولقد نجح الصندوق في تمويل أغلب القطاعات ولم يكن حصر على قطاع واحد كما يبينه الجدول الوالي.

الجدول رقم (4-8) القطاعات الممولة من طرف القرض الحسن الى 2011

القطاعات	المشاريع الممولة	النسبة %
الخدمات	1331	34
الفلاحة	506	21
التجارة	570	12
الانتاج	712	10
الصناعة التقليدية	607	15
الصناعة	328	8
المجموع	4047	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على احصائيات وزارة الشؤون الدينية 2012.

من خلال الجدول يتضح لنا ان صندوق الزكاة في الجزائر، ركز في تمويله على قطاع الخدمات، بنسبة 34% نظراً لسهولة تجسيد المشروع، ولتسويقه و للربحية المضمونة و السريعة، كذلك اعتمد على تمويل المشاريع الفلاحية بنسبة 21% التي لا تتطلب خبرة وتكوين مركز، وتستقطب يد عاملة غير مؤهلة، وبعدها قطاع التجارة والإنتاج والصناعة التقليدية بنسب متقاربة من هنا يمكننا الحكم على فاعلية صندوق الزكاة في الجزائر، من خلال المساهمة الضيقة في محاربة الفقر،

[1] الطيب بولحية، (2005)، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة: حالة صندوق الزكاة – الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 143.

مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال، وهذا راجع الى غياب الثقة في الصندوق من الجزائريين، وألية عمله، وغياب الاعلام الواسع الانتشار، و عدم دراية الجزائريين بفقه الزكاة.

المبحث الرابع: تقييم سياسات الاقلال من الفقر وفق أهداف الالفية الانمائية

ساهمت العائدات المالية المرتفعة، جرى ارتفاع اسعار المحروقات، من تسطير الكثير من البرامج لغرض تحسين ظروف المواطنين، ومحاربة الفقر، اين اتبعت الحكومة سياسة إنفاق توسعية تهدف لتنفيذ البرامج التنموية المسطرة، فكانت النتائج حسب الأهداف الإنمائية للألفية كما يلي:

أولًا: الهدف الأول: عند اخذ عتبة الفقر عند 1 دولار نجد ان نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% سنة 1988الى 0.8 % سنة 2000، و بالتالي نجد ان الجزائر حققت هدف الاول في سنة 2000 ، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على اقل من دولار الى النصف في عام 2015 وعدم وجود سكان يعيشون تحت هذا الخط[1] ، وعند اخذ عتبة الفقر عند 1.25 دولار نجد ان مؤشر الفقر هنا كان عام 1988 ب 3.6 % ووصل هذا المعدل 5.7% عام 1995 ، ثم انخفض الى 3.1% في سنة 2000، و وصل سنة 2004 الى 1.6% ، وبالتالي نجد ان الجزائر حققت هدف 2015 سنة 2004، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على اقل من 1.25 دولار الى نصف، وعند اخذ عتبة الفقر عند 2 دولار نجد ان الجزائر حققت معدلات 0.7 % - للفترة 1988-2004 و بالتالي نجد ان الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق هدف[2] 2015، كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1] PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, 1990-2006

[2] الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، (2010)، التقرير العربي الثالث حول أهداف التنموية للألفية، ص17.

الجدول رقم (4-9) نسبة سكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا حسب القدرة الشرائية

البيان	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من دولار يوميا	1,9	1.7	0,8	0,6	0,5	0,5	0,3
الاهداف الانمائية للألفية المحققة		1.7	1.4	1,2	1.1	1.1	0,9

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, (2011), Rapport établi par le gouvernement Algérien, P51.

أما من ناحية مؤشر شدة الفقر نتيجة ارتفاع درجة الفقر من 11.1 % في سنة 1988 الى 12.3% في سنة 1995، والى 16.1 في سنة 2000، كما ارتفعت شدة الفقر خلال الفترة 1988 -1995 نتيجة ارتفاع مؤشر الفقر الذي انتقل من 0.2% سنة 1988، الى 0.35% سنة 1995 وبإسقاط الاهداف الانمائية للألفية نجد أن هذا الهدف تتحقق عام 2015، حيث انخفض مؤشر الفجوة الفقر الى 0.2 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-10) يمثل مؤشر فجوة الفقر في الجزائر

البيان	1988	1990	2000	2008	2009	2015
مؤشر فجوة الفقر	0.4	0.5	0.5	0.5	0,5	0.2
الاهداف الانمائية للألفية المحققة	0,4	0,4	0,5	0,3	0,3	0,3

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, op, p4.

ثانياً: تقييم الهدف الثاني: الرامي الى تعميم التعليم الابتدائي، فنجد أن الجزائر بذلت جهوداً[1] كبيرة في هذا المجال لذا نجد ان نسبة التمدرس عرفت تطورا سريعا خلال الألفية، كما هو في الجدول التالي.

[1] الصندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، (2018)، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص 300.

الجدول رقم (4-11) يمثل المعدل الصافي للتمدرس في الصف الابتدائي في الجزائر.

البيان	2000-1999	2015-2014
التلاميذ الذكور بالصف الابتدائي	%97	%98.5
التلاميذ الاناث بالصف الابتدائي	%93.1	%97.2
التلاميذ بالصف الابتدائي	%95.09	%97.9

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, op, p27.

أما عن نسبة الاطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية في الصف الابتدائي، فنجد ان الجزائر حققت اهداف الالفية من خلال هذا المؤشر، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (4-12) نسبة الاطفال الذين يتحصلون على خمس سنوات دراسية

البيان	2000-1999	2005-2004	2015-2014
التلاميذ الذكور بالصف الابتدائي	%82	%88	%81
التلاميذ الاناث بالصف الابتدائي	%91	%91	%94
التلاميذ بالصف الابتدائي	%86	%91	%92

Source: Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, op, p28.

من خلال المعطيات المتمثلة في الجدولين يتضح لنا أن الجزائر تحقق نتائج جيدة في نسبة تعميم التمدرس في الجنسين، وهذا راجع الى الاستراتيجية المتبعة من طرف الدولة[1] والأولوية اتجاه هذا القطاع، والمتمثلة في انشاء وتعميم المدارس عبر الوطن، ما يخولها أن تحتل في مراتب متقدمة في التصنيف الدولي، من حيث تحقيق الهدف المنشود.

ثالثاً: تقييم الهدف الثالث: بخصوص السعي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهو الهدف الثالث، بالاعتماد على مؤشر التكافؤ بين الجنسين، يمكن توضيح هذا وفق الجدول الآتي:

الجدول (4-13) يمثل مؤشر التكافؤ بين الجنسين(ذكور-اناث)

البيان	2000-1999	2005-2004	2015-2014
الطور الابتدائي	0.88	0.89	0.91
الطور المتوسط	0.92	0.96	0.91
الطور الثانوي	1.27	1.37	1.39

المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 61.

[1] الحكومة الجزائرية، التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 31.

من خلال الجدول الآتي يتضح لنا مؤشر التكافؤ بين الجنسين (ذكور-اناث) في مجال التعليم فإنها تتقارب في جميع الأطوار التعليمية من ابتدائي، الى متوسط فثانوي، أما في قطاع التعليم العالي فهم موضح في الجدول الآتي:

الجدول (4-14) نسبة النساء في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

البيان	2001	2005	2010	2015
التدرج	%54.0	%56.8	%59.5	%61.1
بعد التدرج	%38.9	%44.4	%48.1	%53.1
التأطير	/	%35.3	%39.7	%42.8
شهادة التدرج	%55.5	%60.4	%64.7	%63.3

المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 64.

من خلال الجدول الآتي يتضح لنا أن نسبة الفتيات في التعليم العالي أكبر من نسبة الذكور في مرحلة التدرج، هذا ما يفتح المجال ايضاً من اجل متابعة الدراسات العليا، فنجد أن نسبتهن في ارتفاع، حيث كانت في 2001 تقدر بـ 38.9% وارتفعت الى 53.1% في 2015، كل هذه الدلائل تقرى من خلال تحصل الطالبات على شهادات التخرج فنجدهن وصلت نسبتهن 2015 الى 63.3%.

أما بالاعتماد على مؤشر مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات نجد أن الجزائر بذلت مجهودات[1] ملموسة في مجال ترقية المكانة الاجتماعية للمرأة، هذا ما سمح لها باتخاذ القرار في المجال السياسي والاقتصادي والحصول على الدخل مناسب، فبعد ان كان عدد النساء في النواب خلال فترة التشريع 1997-2002 يقدر بـ 13 امرأة، وصل العدد الى 146 امرأة خلال التشريع 2012-2017، كما هو مبين في الجدول الآتي:

[1] الحكومة الجزائرية، التقرير الوطني، مرجع سابق، ص 64.

الجدول (4-15) يمثل توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني.

التشريعات	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد الرجال النواب	376	359	243
عدد النساء النواب	13	30	146
العدد الاجمالي للمقاعد	389	389	389
نسبة النساء	%3.34	%7.75	%31.0

المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 71.

من جانب أخر يمكن التطرق الى تمكين المرأة والمساوة بين الجنسين من خلال تمثيل المرأة في القطاعات الحساسة في الدولة[1]، وهذا من خلال التطرق الى نسبة النساء في الوظيف العمومي، و أخذ بها كمعيار كما هوموضح في الجدول الآتي :

الجدول (4-16): نسبة النساء في الوظيف العمومي

القطاعات	التربية الوطنية	الصحة وإصلاح المستشفيات	الداخلية والجماعات المحلية	التعليم العالي	المالية	التكوين والتمهين	العدالة
نسبة التمثيل النسوي	%52.2	%52	%16.1	%36.2	%34.3	%35.1	%31.3

المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2015)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 68.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن المرأة اقتحمت جميع القطاعات وبنسب متفاوتة، حيث لا توجد قطاعات حكر على الرجال، فنجدها في التربية والصحة والتعليم العالي والعدالة ... وغيرها وهذا ما يدل على تمكين المرأة في الجزائر ومساواة بينها وبين الرجل وعدم وجود تمييز.

رابعاً: تقييم الهدف الرابع: والساعي الى تقليص نسبة الوفيات عند الاطفال فقد عرفت الجزائر معدل وفيات الاطفال الاقل من خمس سنوات، والاطفال الاقل من سنة انخفاضا ملموسا ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

[1] مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، (جوان 2013)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل أهداف الالفية الإنمائية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، ص 178.

الجدول رقم (4-17): نسبة وفيات الاطفال اقل من خمس سنوات في الجزائر

البيان	1990	2000	2002	2004	2015
وفيات الأطفال الأقل من سنة	%48.8	%36.9	%34.7	%30.4	%15.6
وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات	%48.6	/	%36.7	%35.5	%16.2

المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 74.

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا انه عند اخذ هدف سنة 2015 بتخفيض نسبة الاطفال الذين يموتون اقل من خمس سنوات الى الثلثين قد تحقق في سنة 2004 كذلك بالنسبة لمعدل الوفيات الاطفال الاقل من سنة فإنه تتحقق هذا الهدف في 2015، ويرجع الى تحسن الظروف الصحية في الجزائر.

خامساً: تقييم الهدف الخامس: و المتعلق بتحسين صحة الامومة وهو الهدف الخامس يشير التقرير أن نسبة الوفيات لدى الأمهات عرفت تراجع محسوس حيث قدرت في 1999 بـ 117.4 لكل 100.000، وفي 2009 قدرت بـ 81.4 لكل 100.000، أما في 2014 تم تقديرها بـ 63.6 لكل 100.000؛ كذلك عرفت نسبة الولادة وفق شروط المتابعة الصحية المدعمة من 76% سنة 1992 الى 95.3% سنة 2006، ثم تطورت الرعاية الصحية المدعمة الى 97.1% سنة 2013، وهذا ما يوضح جهود الدولة المبذولة من اجل تطور صحة الامومة والطفولة[1].

سادساً: تقييم الهدف السادس: فيما يخص مكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة والملاريا وغيرها وهو الهدف السادس من أهداف الإنمائية للألفية، تطرق التقرير الى حالة الجزائر موضحاً أنها تعد من بين الدول ذات نسب ضئيلة[2] لا تتعدى 1%، فمنذ اكتشاف اول حالة مؤكدة في الجزائر سنة 1985 بلغ عدد الحالات المؤكدة في 31 ديسمبر 2011 ما يقدر بـ 9797، وفي سنة 2014 بلغ العدد 9103 حالة؛ وفي هذا الإطار أنشئت الدولة 61 مركز كشف يحظى بالسرية والمجانية على مستوى جميع ولايات الوطن، وبخصوص الملاريا فإن عدد حالات الإصابة عرف

[1] مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 179.

[2] الحكومة الجزائرية، التقرير الوطني، مرجع سابق، ص 90.

انخفاض من 152 في 1990 من بينها 109 رعايا أجانب، الى 92 حالة في 2009 منها 88 حالة لرعايا أجانب، الى 266 حالة من بينها 260 حالة لرعايا أجانب مع عدم تسجيل أي حالة وفاة.

سابعاً: تقييم الهدف السابع: من أجل بيئة مستدامة أحرزت الجزائر تقدماً في السعي الى انحسار فقدان الموارد، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، وتحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب حيث بلغ الربط بشبكات التموين بالمياه الشروب 93%، وتعميم الاستفادة من خدمات الصرف الصحي، وتحسين معيشة السكان الاحياء الفقيرة، ومكافحة التلوث الصناعي، وسن قوانيين جبائيه للحفاظ على البيئة[1]؛ كما عمدت الجزائر الى إشراك القطاع الخاص في التنمية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتجلى هذا في آليات الخاصة التي وضعتها الدولة والمتمثلة في الاجهزة المساعدة مثل ANSEJ-ANGEM حيث استطاعت مؤخراً إنشاء مؤسسات قادرة على تعزيز PET (بولي إثيلين -تيريفاليت) وهو الورق والكرتون والاطارات والزجاج، كإجراء لدعم تنمية الاقتصاد الاخضر ، كذلك قطاع التعليم العالي أدخل تخصصات جديدة مرتبطة بالتنمية والهندسة المستدامة والبيئية.

ثامناً: تقييم الهدف الثامن: بشأن إرساء شراكة عالمية من أجل تنمية (الهدف الثامن) يتطرق التقرير ان الجزائر تسعى الى إقامة شراكة عالمية، من خلال نشاطات جوهرية تتمثل في إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح، تتجلى معالمه في اصلاح القطاع المصرفي، والمنظومة الجبائية، ومكافحة الفساد[2] والجريمة العابرة للقارات، وفتح مفاوضات مع منظمة العالمية للتجارة، للانضمام الى المنطقة العربية للتبادل الحر، وتلبية حاجيات الدول الأقل تطوراً؛ حيث قدمت الجزائر في 2000-2015 مساهمات في الصناديق الدولية والإقليمية المسؤولة تمويل أنشطة التنمية اقتصادية أو مساعدة الإنسانية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأمم

[1] الحكومة الجزائرية، التقرير الوطني، مرجع سابق، ص 100.

[2] وارث محمد، (جانفي 2013)، الفساد وأثره على الفقر: دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8، ص 90.

المتحدة للبيئة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأوبك، البنك الإسلامي للتنمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ كما اتجهت سياسة العامة للدولة الى تقليص الدين (الداخلي و الخارجي) ما يساعد على إعطاء بيئة مثالية لإزالة عب الدين على الاقتصاد، والتخلص من التبعية، والقيود المرتبط بالقروض الجدول الآتي يوضح انخفاض الديون الخارجية التي كانت متراكمه ما جعل الجزائر تتخذ ايدلوجية زمنية للتخلص من عبء الدين.

الجدول رقم(4-18) يوضح تقلص قيمة الدين على الجزائر في الفترة (2000-2014)

السنة	2000	2005	2010	2012	2013	2014
الدين العام الخارجي (مليار دولار)	25.2	17.9	5.56	3.68	3.40	3.74
الدين العمومي الداخلي (مليار دينار)	1022.9	1094.3	1099.2	1312.2	1171.7	1239.7
الدين الخارجي المضمون (مليار دولار)	8.52	14.21	1.73	1.33	1.20	0.94

المصدر: المصدر: التقرير الوطني، (جوان 2015)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015، ص 124.

المبحث الثاني: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في تونس

ارتبطت التجربة التنموية التونسية بخيارات سياسية، متأثرة بالمتغيرات المحلية والدولية، من أزمات اقتصادية، واضطرابات أمنية، فكانت لها تداعيات على مباشرة على تمويل المشاريع التنموية وتنفيذها، حيث تم تجسيد هذه المشاريع بصفة متباينة، ما كان له الأثر الجلي في تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الاول: تقييم السياسات التنموية لمحاربة الفقر

أولاً: تقييم الصندوق الوطني للتشغيل " 21-21" سجل الصندوق بعد 18 شهر من انشائه نتائج مهمة[1]، حيث تمكن من اخراج 84557 مستفيدا من حالة البطالة، ومن بين المستفيدين[2] 7015شخصا اي 8.3% من حملة الشهادات الجامعية و 11864 شخصا اي 14% من الذين لم يجتازوا مرحلة التعليم الثانوي و 65678 شخصا اي 77.7% من الذين لم يكملوا مرحلة التعليم

[1] منشور وزاري رقم 6 المؤرخ في 16 جانفي 2001 المتعلق بتدخل الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 لتأطير الجمعيات من قبل حاملي الشهادات العليا.

[2] محفوظ دروي ، مرجع سابق، ص 34.

الابتدائي، وفي شهر اوت سنة 2002 ارتفع عدد المستفدين من برامج الصندوق[1] ليصل الى 92398 شخصا موزعين حسب نوع البرامج على النحو التالي:

- 27181 شخصا استفادوا من دورات التدريب والتأهيل في تخصصات مطلوبة في سوق العمل.
- 36043 شخصا استفادوا من التدريب في اشغال ذات الطابع عمومي.
- 15682 شخصا تمكنوا من أنشاء مؤسسات خاصة بهم.
- 6869 حصلوا على عمل لقاء وراتب.

ثانياً: تقييم البنك التونسي للتضامن:

سجل نشاط البنك خلال سنة 2014 في مجال تمويل المشاريع المصغرة، تطوراً ملحوظاً حيث بلغت عدد المصادقات على المشاريع من طرف لجنة دراسة وتقييم المشاريع، 11339 بمبلغ يفوق 112.3 م د ت ، بكلفة استثمار اجمالية تقدر بـ 150.6 م د ت ، مقابل 9947 قرض بمبلغ قروض 99.15 م د ت، وكلفة استثمار تقدر بـ 142.3 م د ت خلال 2013 مسجلاً بذلك زيادة تقدر بـ 13.9% ، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-19) يمثل تمويل بنك التونسي للتضامن للقروض المصغرة

	2012	2013	2014	نسبة التطور %
عدد المصادقات	6016	9947	11339	+ 13.9
مبلغ القروض	61.3	103.4	112.3	+ 8.6
كلفة الاستثمار	85.3	142.3	150.6	+ 0.7

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف البنك التونسي للتضامن، تقرير السنوي 2014، ص 13.

[1] بثينة قربيع، مرجع سابق، ص33.

ساهمت القروض في احداث 17300 منصب شغل، من خلال المصادقة على تمويل 147718 قرض، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1016.677 م د ت ، بكلفة اجمالية تقدر بـ 1415.021 م د ت، ما يساعد على اعتماد دخل ثابت يعيل هذه الاسر، على تحسين الظروف المعيشية.

الجدول رقم (4-20) يمثل التوزيع القطاعي للقروض المصغرة

	2012			2013			2014			%
	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	عدد المصادقات	%	مبلغ القروض م د	
الفلاحة	289	4.8	2.9	514	5.2	4.6	561	4.9	5.4	4.8
الصناعة التقليدية	1336	22.2	3.9	1991	20.0	5.6	2598	22.9	6.8	6.1
المهن الصغرى	1443	24.0	14.6	2482	25.0	24.1	2965	26.1	28.1	25.0
الخدمات	2948	49.0	39.9	4960	49.9	69.1	5215	46.0	72	64.1
المجموع	6016	100	61.3	9947	100	103.4	11339	100	112.3	100

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف البنك التونسي للتضامن، تقرير السنوي 2014، ص 14.

ثالثاً: تقييم صندوق التضامن الوطني: " **26-26** أسس هذا الصندوق لتحسين الظروف المعيشية، والمساهمة في توليد الدخل للمناطق النائية، حيث تمثلت اهم انجازات الصندوق[1] في الآتي:

- امداد 75358 اسرة بالكهرباء.
- امداد 75424 اسرة بالمياه الصالحة للشرب.
- بناء واصلاح 31632 مسكن تعويضاً عن الاكواخ.
- انشاء 31576 كلم من قنوات الصرف الصحي.
- انشاء 135 مدرسة .

[1] رياض زغل، مرجع سابق، ص10.

- بناء 115 مركز للرعاية الصحية الأولية.
- انشاء مراكز متنوعة (مراكز التنمية الاجتماعي ، دور شباب..)
- استفادة 58837 شخص من مساعدة الصندوق لتوليد مصدر الرزق.

كما مست التدخلات في الفترة الممتدة من 1993 الى نهاية سنة2007 ما يقارب 255000 اسرة (اي نحو 1.3 مليون نسمة وذلك في 1800 موقع بمبلغ اجمالي قدره 857338 مليون دينار تونسي.

يعتمد الصندوق على فكرة المشاركة اي مشاركة السكان في تحديد الاولويات، صياغة المشاريع، ادارتها ومتابعة تنفيذها، لذا نصب الصندوق لجانا تنموية في كل منطقة محرومة، حيث بلغ عدد هذه اللجان 1019 لجنة تضم 7000 عضو.

رابعاً: برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI تهدف الى الاستفادة من مشروع PDRI ضمان نوعين من النشاطات، نشاطات انتاجية و اخرى تهدف الى تحسين شروط الحياة[1] و المنشآت القاعدية كما هو في الجدول.

الجدول رقم (4-21) يمثل معطيات عن برنامج PDRI

البرنامج	الانطلاق	عدد المشاريع او المناطق	المستفيدين		
			مباشرة	غير مباشرة	التكلفة الاجمالية (د ت)
PDRI1	1984	217	3700	830	355 ,8
PDRI2	1993	190	14000	800	266,5

المصدر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية،(2006)، تونس.

ان تقييم المشروع PDRI قد سمح باستخراج نقاط الضعف والنقائص، ولقد ركز على عدة نقاط قوة منها خصوصا:

[1] محمد اللومي، مرجع سابق، ص 73.

- تغيير التوجه بالنظر الى البرامج السابقة لمكافحة الفقر عن طريق اللجوء الى الاستثمارات الصغيرة[1]، التي تسمح بتنمية ريفية مستدامة، غير ان البرامج السابقة قد احتفظت بالمقاربة الاجتماعية ذات المدى القصير، مثل ما هو في ورشات مكافحة التخلف .
- تجمع القوى المحلية و الجهوية لتعريف و انجاز مشاريع PDRI .
- نجاعة انجاز برامج تنمية ريفية ، تشكل استثمارات عمومية (اقتصادية و اجتماعية) و كذلك استثمارات خاصة (زراعة و قطاعات اخرى) .
- تشجيع و خلق برامج وصناديق لاستثمارات صغيرة مثل تأسيس صندوق[2] FODERI.
- تجمع القوى المحلية و الجهوية لتعريف و انجاز مشاريع PDRI .
- وضع مشاريع صغيرة للاستثمار في مناطق الفقر والتي سمحت مساحتها بالتسيير والاتصال مع المستفيدين بمعدل 175 مستثمر.
- فك العزلة عن عدة مناطق، وتحسين ظروف حياة السكان والمساهمة في تحديدها.
- تحسين مستدام ومواكبة تقنية ومالية لعدد من الاستثمارات خاصة عندما تدمج نشاطات في الواقع.

ان نقاط القوة لـ PDRI 1 قد سمحت بتوجيه PDRI2 و ارتكازه على اربعة مظاهر:

- خلق سلوك تساهمي للمزارعين.
- إعادة التوازن الجهوي.
- ادماج PDRI في البرامج الجهوية للتنمية.
- حماية المورد الطبيعية المتجددة (التربية، المياه، الغابات، الثورة السمكية...).

ان السلوك التساهمي يقصد به مساهمة مالية للمزارعين في مختلف نشاطات المشروع و ليس بمعنى مشاركتهم في اخذ القرار، ان تحسينات PDRI2 تعزز استدامة البرامج[3]، خاصة مع التركيز

[1] طالبي رياض، مرجع سابق، ص 48.

[2] سلامة سالم سلمان، مرجع سابق، ص 31

[3] طالبي رياض، مرجع سابق، ص 49.

على حماية الموارد الطبيعية و الاندماج الثنائي الممنهج و المتمثل في الاندماج ثلاثي الابعاد انطلاقاً من الاندماج على مستوى المشروع من التكامل بين نشاطات المنشأة و نشاطات الإنتاج ثم الاندماج على مستوى الاستثمار، ومنه التكامل بين النشاطات المختلفة[1] المطبقة على الاستثمار الزراعي وذلك بأخذ في عين الاعتبار درجة الدخول في الانتاج الفعلي.

خامساً: مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوربي: سمح هذا المشروع بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين وزيادة دخلهم الفلاحي، بالإضافة الى حماية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية[2]، حيث ركز على مكونات البيئة الريفية من مياه وتربة فجاءت النتائج وفق الأهداف، حيث تم انجاز 98 بحيرة مائية، وإنجاز 16 سد في 5 مناطق مستهدفة، والقيام بإعادة التشجير وانجاز مخطط لتعويض الاشجار القديمة، ما ساهم في دخل اضافي للعائلات الريفية، و تم تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (مضخات، صهاريج ماء)، وتهيئة البنية التحتية، شق الطرقات الريفية، وانجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين اطارات التنمية بطريقة تشاركية مع الفلاحين.

المطلب الثاني: تقييم السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر

أولاً : تقييم برنامج مساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) بهدف مكافحة الفقر وتعزيز الأسر ذات الدخل المنخفض، أطلقت تونس عدة برامج بما في ذلك البرنامج المحدد (PNAFN) الذي يمنح الأسر المحتاجة إعانة شهرية، حيث بلغ عدد العائلات المستفيدة في 2014 أكثر من 222107 مقابل 114808 في 2006، كما هو موضح في الشكل رقم (4-22) وتم تعديل مبلغ المخصصات بالزيادة من 62.028 إلى 316.418 ألف دينار بين عامي 2006 و 2014، وبلغت المساعدات المباشرة المدفوعة لكل مستفيد 110 دينار شهريًا (150 دينار في 2016) أو 40% من الحد الأدنى للأجور (نظام 40 ساعة = 286،559 في 2014) و على المستوى الإقليمي تميز التباينات

[1] سالم لبيض، مرجع سابق، ص28.

[2] سحر قدور الرفاعي، مرجع سابق، ص 17.

الإقليمية توزيع الأسر المستفيدة من هذا البرنامج في المناطق الداخلية أعلى منه في المناطق الأخرى، ويمكن تفسير ذلك من خلال المطالب الاجتماعية للسكان الفقراء ولا سيما في مناطق الغرب الأوسط والشمال الغربي ومع ذلك، فإن قضية المساواة في الإدماج الاجتماعي للأسر المستفيدة لا تزال قائمة بسبب أخطاء الاستهداف المحتملة[1] من مسطري البرنامج، تظهر نسبة عدد الأسر المحتاجة إلى عدد الأسر تفاوتاً بين مناطق الدولة[2]، غالبًا ما تتجاوز هذه النسبة 10% في المحافظات الغربية، أي أن أكثر من أسرة من بين كل 10 تستفيد من PNAFN تبلغ هذه النسبة 22.7% لمحافظة سليانة، وتبلغ نسبة محافظتي القصرين وتوزر حوالي 20% في حين أن ولايات جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة وقبيلي وتطاوين تبلغ نسبتها حوالي 15%.

الشكل البياني رقم (4-1) يوضح تطور برنامج إعانة الاسر المحتاجة PNAFN

.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على احصائيات البرنامج

[1] نضال بن الشيخ، (2014)، تقييم أداء برامج المساعدات الاجتماعية في تونس، تقييم جودة استهداف البرامج الوطني للأسر المحتاجة، ص 46.

[2] سامي بيبي، نضال بن الشيخ، (2014)، الأسس النظرية لتحليل الاستهداف و تأثيرها على الفقر، تقييم تأثير البرامج الاجتماعية على الفقر، ص 75.

ثانياً: تقييم برنامج تحسين الظروف الاجتماعية

تمكن الصندوق من منح الاعتمادات المستخدمة لإنشاء أو توحيد الأنشطة المدرة للدخل في قطاع حرف الزراعية والصغيرة، FSN حيث سمح بدعم 63887 حرفي، في مناطق الداخلية بمبلغ 93.345 مليون دينار وهو ما يقرب من 10% من الميزانية الإجمالية للصندوق[1]؛ كما اهتم الصندوق ببرنامج إعادة تأهيل أحياء الطبقة العاملة فقام بالتركيز على تحسن البنية التحتية الأساسية[2]، والمرافق المجتمعية في الأحياء شعبية وأيضًا تمويل مشاريع الإنشاء، كما يهدف الى سبل تنويع مصادر الدخل لغرض تحسين حياة السكان المحرومين[3]، هذا البرنامج انتشر في مرحلته الأولى من 2007 الى 2009 في 26 مقاطعة تقع في ضواحي المدن الكبيرة بتكلفة إجمالية تبلغ 114.25مليون دينار، بالإضافة إلى برنامج إضافي لإعادة تأهيل 56 حيًا للطبقة العاملة، يقطنه ما يقرب من 200000 نسمة، مع منح اهتمام خاص بمجالات التدريب و الترويج للأنشطة الإنتاجية، من خلال غلاف مالي يقدر بـ 150مليون دينار، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نسيج ترابطي ما بين هذا البرامج و جمعيات المتخصصة في تطوير مثل (ENDA. UTSS. ASSAD.ATLAS) والتي تعمل بالتعاون مع البنك التونسي الذي يتيح منح قروض متناهية الصغر لتمويل الأنشطة توليد الدخل.

المطلب الثالث: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في تونس وفق أهداف الالفية الانمائية

سعت تونس الى تحقيق أهداف الالفية الإنمائية، بإتباع جملة من سياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها فكانت النتائج المحققة متباينة نظراً للأولوية من جهة والظروف المرافقة للإطار الزمني من جهة أخرى، ويمكن تفصيلها تبعاً.

أولاً: تقييم الهدف الأول: بالنسبة للهدف الأول والمتمثل في التقليل من الفقر الى النصف في 2015، يتم احتساب خط الفقر في تونس من خلال مسح للميزانية والاستهلاك ومستوى المعيشة

[1] عبد الله بونوح، (2007)، محاربة الفقر والاقصاء الحضري في تونس، ص4.

[2] دلال حبيب، (2002)، وجوه لإشكال في جغرافية التنمية، مركز النشر الجامعي، تونس، ص 13.

[3] عبير بلوصيف، ايمان مداب، (2008)، الفقر الذاتي في تونس: الحدوث و المحددات الرئيسية، ص191.

الاسرية كل خمس سنوات، من قبل المعهد الوطني للإحصاء، حيث بلغ معدل الفقر في 2010 ما يقدر بـ 15.5% ما قابل 32.4% في 2000، مسجلا انخفاضاً بمقدار النصف في 10 سنوات[1] ونجد اكبر نسبة تتواجد في الارياف، أما باحتساب معدل الفقر المدقع المعتمد من طرف البنك الدولي على 1.25 دولار في اليوم على أساس أسعار 2005، نجد أنه بلغ في 2010 ما يقارب 4.6%، مسجلا انخفاضا مقارنة بـ 12% في 2000، وبالتطرق الى معيار 2 دولار في اليوم المعتمد ايضاً من نفس الهيئة، نجد أنه نسبة الفقراء الذين يعشون تحت 2 دولار في اليوم بلغت 2.55% في 2000، مسجلة انخفاض يقدر 0.75% في 2010، من هذه المعطيات يتضح لنا أن تونس نجحت بالفعل بتقليل معدل الفقر الى النصف[2]، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي

رسم البياني رقم (4-2) يوضح معدل توزيع الفقر المدقع في تونس بإحتساب 1.25 دولار و2 دولار في اليوم.

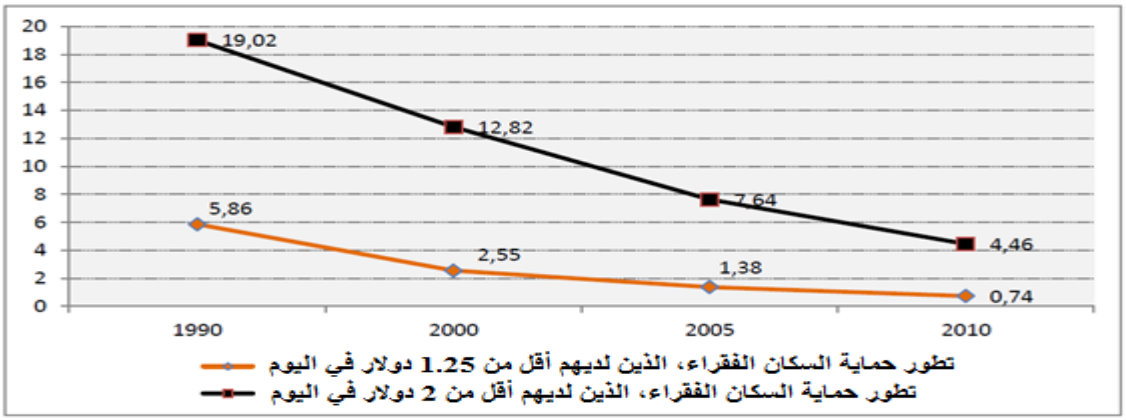

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المعهد التونسي للإحصاء.

ثانياً: تقييم الهدف الثاني: يعتبر الالتحاق بالتعليم الوسيلة الوحيدة لتمكين الاطفال والكبار من المشاركة في تحويل المجتمعات الى فضاء الحرية والديمقراطية والوعي، لهذا تسعى تونس على غرار باقي الدول النامية الى تعميم التعليم الابتدائي في ربوع البلاد وهو الهدف الثاني ضمن أهداف الالفية، حيث تتيح العديد من المؤشرات قياس مستوى الوصول الى مراحل التعليم المختلفة[3]

[1] Kabeer Naila, (2003), « Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A Handbook for Policy-Makers and Other Stakeholders », Commonwealth Secretariat, p 122.
[2] Lachaud, P,(2004) «The Labour Market in Africa», Research Series, n° 102.
[3] Ministère de l'éducation, (2009), « Les déterminants de l'échec scolaire en Tunisie : Analyse des résultats de l'étude d'une cohorte réelle d'élèves », étude en collaboration avec l'UNICEF, p 12.

منها مؤشر الالتحاق الصافي، كذلك معدل الذين بلغو سن الدراسة مقارنة بعدد السكان الملتحقين فعلياً، حيث أحرزت تونس كما هو موضح في الجدول رقم(4-22) تقدماً ملحوظاً، حيث ارتفع معدل الالتحاق للطلاب البالغين من عمر 6 سنوات تدريجياً ليصل الى 99.5% في موسم 2015/2014، مع تكافؤ بين الفتيان والفتيات، ثم أرتفع معدل الالتحاق للفئة العمرية 6- 11 سنة من 87.4% في 1990 الى 98.3% في موسم 2011/2010 والى 99% للموسم الدراسي 2015/2014؛ إن هذه النتائج والقرائن لها مدلول وهو أن الهدف الثاني من أهداف الالفية الإنمائية، المسطر لتعميم التعليم قد تحقق، و نلاحظ أيضاً تحسناً في معدل الالتحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 -16 عام و 12-18 عام، بازدياد تدريجي يصل 94.2% و 81.0% في موسم 2015/2014 على التوالي مقابل 92.6% و 78.8% في 2011/2010، كما يتضح فرق لصالح الفتيات، وهذا راجع الى حرصهن على مواصلة الدراسة.

الجدول رقم(4-22) يوضح معدل الالتحاق الصافي بالتمدرس لمختلف الفئات العمرية

الفئات العمرية		2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
6 سنوات	أطفال	%99.3	%99.4	%99.4	%99.5	%99.5
	بنات	%99.3	%99.4	%99.4	%99.5	%99.5
	مجموع	%99.3	%99.4	%99.4	%99.5	%99.5
11-6 سنوات	أطفال	%98.0	%98.8	%98.9	%99.0	%98.9
	بنات	%98.6	%99.1	%99.0	%99.1	%99.1
	مجموع	%98.3	%99.0	%99.0	%99.0	%99.0
16-6 سنوات	أطفال	%91.7	%92.3	%92.2	%92.4	%93.0
	بنات	%93.7	%94.5	%94.3	%94.6	%95.6
	مجموع	%92.6	%93.4	%93.2	%93.5	%94.2
18-12 سنوات	أطفال	%75.4	%77.0	%75.8	%76.3	%76.5
	بنات	%82.3	%85.4	%84.5	%85.2	%85.7
	مجموع	%78.8	%81.1	%80.1	%80.6	%81.0

المصدر: وزارة التربية التونسية، (2016)، الاحصائيات المدرسية.

اما في مجال محاربة الامية[1] فإن الحكومة التونسية سطرت برامج للاستثمار في الطاقات البشرية الغير متعلمة وتدريبها، ما يسهل فرص العمل و يرفع من كفاءة العمال، وتسهيل الاندماج الاجتماعي، الا أنه نظراً تجاوز اغلبية الفئة المستهدفة 50 عام، حيث بلغ عدد الآمين 1.718.789 في 2014، فإن صعوبة تحقيق هذا الهدف تظل قائمة كما هو مبين في الرسم البياني الآتي.

الشكل رقم (4-3) يوضح نجاعة محو الامية حسب الجنس

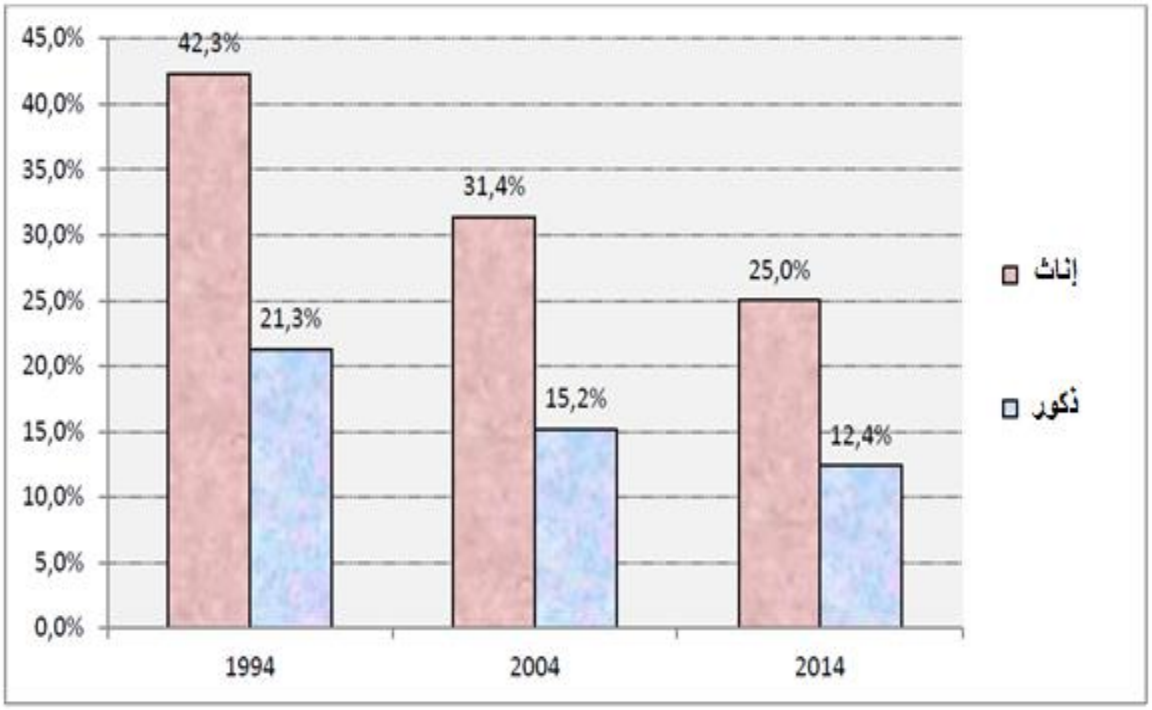

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة التربية التونسية.

ثالثاً: تقييم الهدف الثالث: الرامي الى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نجد أن تونس قطعت أشواط كبيرة منذ فترة في هذا المجال، حيث تعتبر المدرسة هي المرجعية الأساسية للوصول الى هذا الهدف ويكون لها أثر على الحياة الاجتماعية والثقافية[2]، ويتضح هذا وفق مؤشر التكافؤ بين الجنسين.

[1] Nations Unies, (2013), « Objectifs du millénaire pour le développement : Rapport national de suivi -Tunisie», rapport d'étude.
[2] PNUD, (2015), « Rapport sur le développement humain », Rapport d'étude.

الجدول رقم (4-23) يوضح تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في الطور التحضيري

	2001-2002	2006-2007	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
الاطفال	3971	15564	21738	22284	23218	23881	23901
البنات	3691	14346	20322	20650	22133	22670	23251
المجموع	7667	29910	42060	42934	45351	46551	47152
"ips"	0.93	0.92	0.93	0.93	0.95	0.95	0.97

المصدر: وزارة التربية والتعليم التونسي(2014)، مؤشر أداء نظام التعليم.

من خلال الجدول الآتي يتضح لنا أن هناك تقارب كبير بين الجنسين في طور التعليم، حيث انتقل من 7667 في موسم 2001-2002 الى 46551 في موسم 2013-2014، ما يدل على عدم وجود فجوة بين الجنسين في التعليم التحضيري، وهو دليل المساواة بين الجنسين.

الجدول رقم(4-24) يوضح تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في طور الابتدائي

	2001-2002	2006-2007	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015
الاطفال	688672	550497	520884	527117	534674	543474	552444
البنات	626164	502919	482133	487719	494885	505703	514049
المجموع	1314836	1053416	1003017	1014836	1029559	1049177	1066493
"ips"	0.90	0.91	0.93	0.93	0.92	0.93	0.93

المصدر: وزارة التربية والتعليم التونسي(2014)، مؤشر أداء نظام التعليم.

بالنسبة للتعليم الابتدائي شهد مؤشر التكافؤ بين الجنسين زيادة كبيرة[1]، حيث ارتفع هذا المؤشر فوق 0.90 في 2002/2001 ليصل الى 0.93 في موسم 2015/2014 ما يدل على وجود تكافؤ محسوس بين الجنسين في هذه المرحلة.

[1] إياد الضوي، تحقيق تونس للأهداف الإنمائية للألفية (2016)، الاتجاهات العالمية والتفاوتات والآفاق، ص 30.

الجدول رقم(4-25) يوضح تطور مؤشر تكافؤ الجنسين "ips" في طور الثانوي

	2001-2002	2006-2007	2010-2011	2011-2012	2013-2014	2014-2015
الاطفال	497945	511128	433814	428109	403288	403288
البنات	529867	577688	502584	494349	479220	473423
المجموع	1027812	1088816	936398	922458	887445	876711
"ips"	1.06	1.13	1.16	1.15	1.17	1.17

المصدر: وزارة التربية والتعليم التونسي(2014)، مؤشر أداء نظام التعليم.

من خلال الجدول يتضح لنا فيما يخص المرحلة الثانوية فإن مؤشر التكافؤ ينمو بإستمرار، وبدءاً من العام الدراسي 2002/2001 أصبح المؤشر أكبر من الواحد وبالتالي هناك اختلال لصالح الفتيات، وهذا راجع لمواصلة الدراسة عكس الذكور، الذين نسبة التسرب المدرسي عندهم مرتفعة، نظراً لعدة اعتبارات أهمها الالتحاق بقطاع الشغل[1]؛ أما بالنسبة للتكافؤ في قطاع التعليم العالي، تظهر الاحصائيات أن في موسم 2014-2015 بلغ عدد الطالبات 63.45% من إجمالي الطلبة في القطاع العام، و 43.83% في القطاع الخاص، أما فيما يخص الخريجات الجامعيات فقد بلغن 67.01% في القطاع العام، أما من جانب التدريس فقد بلغ عدد الاستاذات في الجامعات 48.83%حسب احصائيات 2015، بناءً على هذه البيانات يتضح جلياً ان المرأة التونسية حاضرة في الجامعة أكثر من الرجل، أما بالتطرق لقطاع الشغل، نجد أن المرأة التونسية تساهم في هذا القطاع بشكل رئيسي[2] مع وجود بعض تفاوت، وتكمن مساهمتها في القطاع العام ويمكن تفصيلها حسب الجدول الموالي.

[1] إياد الضوي، مرجع سابق، ص 39.

[2] ONEQ, (2014), « Rapport annuel sur le marché de travail en Tunisie », Rapport d'étud.

الجدول رقم (4-26) يوضح تمثيل المرأة في الوظيف العمومي

	نساء	رجال	مجموع	نسبة مئوية %
توزيع موظفي الوظائف العمومية	216287	360650	577692	%37.4
الأمانة العامة	2	43	45	%37.4
المدراء العامون (فئة استثنائية)	5	17	22	%22.7
المدراء العامون	296	290	1286	%23.0
المدراء	503	1764	2267	%22.2
المدراء النواب	972	2551	3523	%27.6
رؤساء المصالح (فئة استثنائية)	28	38	66	%42.4
رؤساء المصالح	2533	5265	7798	%32.5
ملحق ديوان	0	11	11	0
المجموع	4408	10801	15209	%29.4
الموظفين المؤهلين لشغل مناصب إدارية	211879		349849	%60.5
النسبة المئوية للنساء في مناصب صنع القرار مقارنة بالنساء العاملات في الوظيف العمومي				%2.3
النسبة المئوية للنساء في مناصب صنع القرار مقارنة بجميع موظفي الوظيف العمومي				%0.76

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التونسي، (2015)، مسح للوظائف.

لا زالت مشاركة المرأة في صناع القرار بالوظيف العمومي متواضعة حيث تمثل 2.3% مقارنة بالنساء العاملات في القطاع، وتمثل 0.76% من إجمالي موظفي القطاع، وهي صورة لا تعكس مكانة المرأة التونسية لما لديها من قدرات و مؤهلات.

أما فيما يخص حضور المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية[1] فهناك تطور في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث بلغ عدد النائبات 67 من اجمالي 217 في 2014، أما مشاركة المرأة في التشكيل الحكومي تعتبر محتشمة حيث هناك 3 وزيرات من مجموع 27 وزير، و 17 وزير دولة بينهم 7 وزيرات، ولم يتجاوز الحضور النسوي في الهياكل الإقليمية و المحلية 32% في 2014؛ على الرغم من المكاسب و التطورات الإيجابية، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً، على مستوى هرم

[1] إياد الضوي، مرجع سابق، ص 40.

السلطة وصنع القرار والتسلسل الهرمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1]، بالرغم من ارتفاع مستوها التعليمي، الإ أنه تبقى التشريعات الهادفة الى التمييز ضد المرأة في هيئات صنع القرار تتميز بالقصور.

رابعاً: تقييم الهدف الرابع: الرامي الى التقليل من وفيات معدلات الاطفال دون سنة الخامسة، فنجد ان تونس أطلقت برامج مختلفة لصحة الام والطفل(SMI) ، وبرنامج التطعيم الوطني (PNV) ، ومكافحة الاسهال (LAD) والتهابات الجهاز التنفسي الحادة (ARI) وقد ساهمت هذه البرامج في الحد من وفيات الأطفال حديثي الولادة، حيث كانت النسبة في 1990 تقدر بـ 18.1% وفي 1994 قدرت بـ 15.6% الى أن وصلت 6% في 2005 و3.1% في 2010، اما حالياً فينصب الاهتمام بالحد من الوفيات في فترة ما حول الولادة من خلال انشاء برنامج وطني لفترة ما حول الولادة (PNN)، وبرنامج الإدارة المتكاملة للام والطفل (PSIME) التي بدأت في 2000؛ من خلال البرامج السابقة و وفقاً للمعطيات فإن تونس عرفت كيف تحقق هذا الهدف.

خامساً: تقييم الهدف الخامس: المتضمن تحسين الصحة النفاسية بمقدار ثلاث ارباع بين عامي 1990 الى 2015، نجد أن تونس منذ نهاية الستينيات، تم تحديد صحة الأم وتقليل وفيات الأمهات كأولوية ومنذ ذلك الحين تم وضعهما في صلب اهتمامات الصحة العامة في تونس؛ حيث في 1959 ، أطلقت الدولة أول مركز صحي للأم والطفل وفي 1966 ، بدأ برنامج تنظيم الأسرة حيث بدأ دمج خدمات صحة الأم في الرعاية الصحية الأساسية، و في عام 1990 ، اختارت البلاد برنامجًا وطنيًا للفترة المحيطة بالولادة، بإعتبار أن معدل وفيات الأمومة هو عدد النساء اللاتي يتوفين أثناء الحمل والولادة لكل 100.000 ولادة حية، وهذا راجع للخصوبة أو القبالة أو انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة، كما هو مبين في الرسم البياني الآتي:

[1] Haddar M., (jun 2008), Les OMD: nouvel agenda pour le développement,Quatrième colloque international organisé par le laboratoire Prospective, stratégie et développement durable sur: les objectifs du Millénaire pour le développement: progrès et perspectives (le cas des pays maghrébins).

الرسم البياني رقم (4-4) يمثل وفيات الامهات في 100 ألف ولادة.

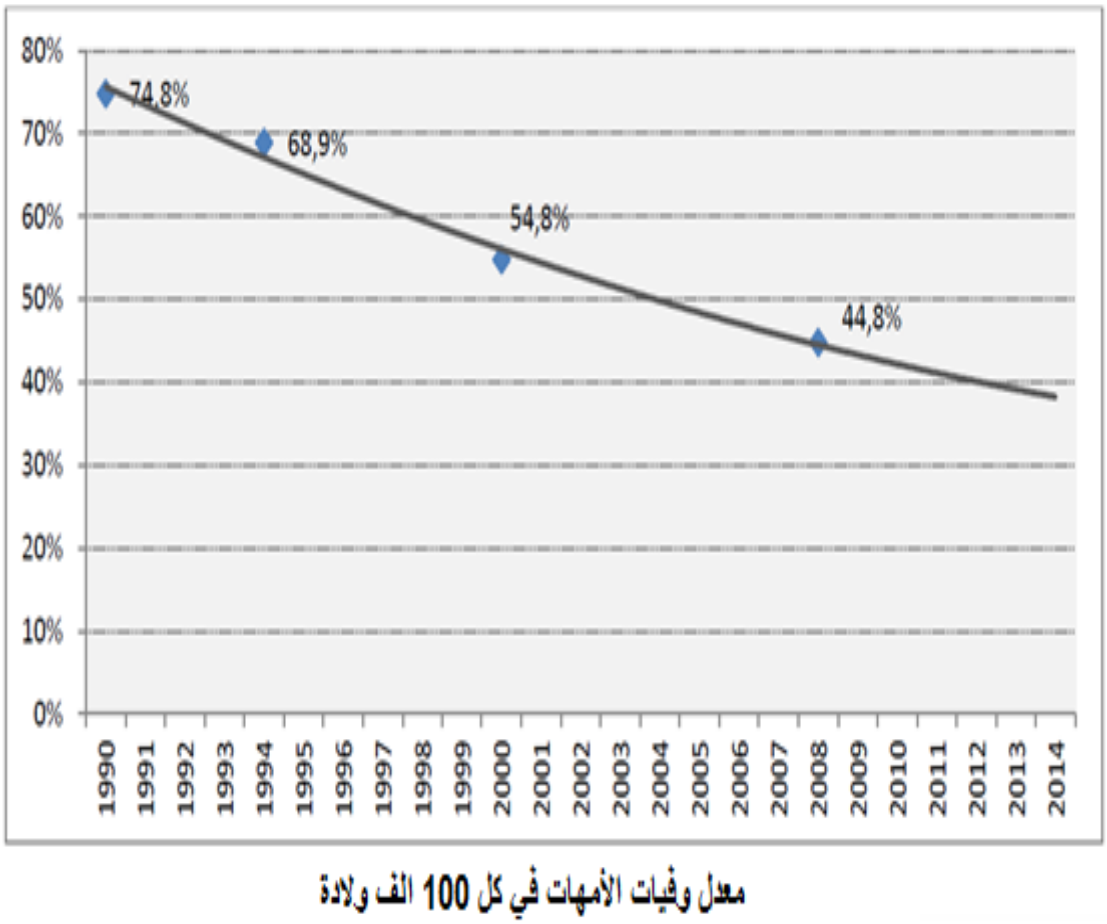

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة الصحة التونسية (2014).

معدل وفيات الأمهات (لكل 100،000 ولادة حية) في 2008 ، يقدر معدل وفيات الأمهات في تونس بـ 44.8 لكل 100.000 ولادة جديدة مع بلوغ ذروته 68 لكل 100.000 في بعض المناطق، هذا معدل مرتفع للغاية وهذا بالمقارنة مع مرجعين: المعيار الدولي الذي يبلغ حوالي 25 لكل 100،000 ولادة جديدة، والأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى خفض هذا المعدل في البلدان النامية قبل عام 2015 ، عند 32 لكل 100،000 ولادة جديدة، وتعزى وفيات الأمهات إلى عدة عوامل: الفقر المدقع والإهمال السائد في بعض المستشفيات، وغياب المراكز الصحية ومراكز الأمومة المحلية المجهزة تجهيزًا جيدًا، ونقص وسائل النقل المناسبة أثناء الولادة؛ أما بالنظر الى تغطية رعاية ما قبل الولادة نجدها كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (4-27) يمثل: النسبة المئوية للنساء اللواتي يتلقين استشارات ما قبل الولادة

	استشارة الطبيب مرة واحدة قبل الولادة		استشارة الطبيب اربع مرات قبل الولادة	
	2001	2011	2001	2011
تونس	%91.9	%98.2	%71.4	%85.1
الوسط الحضري	%96.5	%98.7	%79.5	%88.2
الوسط الريفي	%84.3	%97.2	%55.8	%79.9

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، عن وزارة الصحة التونسية.

في 2011 كانت النسبة المئوية للنساء اللواتي ولدن أحياء واستفدن من استشارة واحدة على الأقل قبل الولادة 98.2% مقابل 91.9 % في 2001، ويتعلق هذا التطور الإيجابي بكل من المناطق الحضرية والريفية، حيث زادت نسبتهن على التوالي من 96.5 % و 84.3% إلى 98.7% و 97.2% خلال نفس الفترة، على الصعيد الوطني[1] ، كانت النسبة المئوية للنساء المستفيدات من أربع استشارات قبل الولادة على الأقل 85.1 % مقابل 71.4 % في عام 2001، ولدى منطقتي الوسط الغربي والشمال الغربي أدنى النسب المئوية التي تراوحت بين 75 % و 80% بالنسبة للمتوسط الوطني 85.1%.

سادساً: تقييم الهدف السادس: الذي يسعى من خلاله الى محاصرة مرض نقص المناعة المكتسبة والملاريا، نجد أنه بالرغم من الانتشار المتزايد عبر العالم إلا أن انتشار الفيروس في تونس هو تحت السيطرة[2]، مع ظهور بعض القصور في التعاطي مع المرض كما هو مبين في الجدول الموالي.

[1] Institut National Tunisien des Statistiques, (2007), Les Statistiques, Nationales des Dépenses des ménages, leurs consommations, et leurs niveaux de vie pour l'année 2005,Tome I et II. Ministère du Développement et de la Coopération, Internationale.

[2] Programme National de Lutte contre le sida et les MST,(2012) : RAPPORT D'ACTIVITE SUR LA RIPOSTE AU SIDA- 2012

الجدول رقم(4-28) يبين عدد الإصابات بالفيروس نقص المناعة المكتسبة حسب الاعمار(1985-2011)

العمر	الرجال	نساء	المجموع
4-0	29	34	63
9-5	11	20	31
14-10	3	14	17
19-15	10	21	31
24-20	50	83	133
29-25	91	167	258
34 -30	91	241	332
39-35	57	199	256
44-40	36	126	162
49-45	25	75	100
54-50	19	36	55
59-55	7	14	21
60+	13	22	35
مجهول	69	143	212
المجموع	511	1195	1705

المصدر: برنامج مكافحة الامراض المتنقلة جنسياً، احصائيات معتمدة من وزارة الصحة.

من خلال الجدول يتضح لنا أن فيروس نقص المناعة المكتسبة، تم تسجيل 1705 حالة، منها 511 حالة امرأة، وكانت الفئة العمرية الأكثر تضرراً هي 20-39، اما الرجال فكانت الفئة العمرية الأكثر تضرراً هي 15-24، كما أن هناك 94 طفل مصاب دون العاشرة؛ إذن حسب الأمم المتحدة فإن هذا الفيروس يصيب أقل من 01% من إجمالي عدد السكان، وبالتالي تونس تعتبر بيئة غير نشط فيروسياً، وهذا راجع للاستراتيجية المتبعة من طرف الحكومة التونسية و المتمثلة في البرنامج المشترك مع الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على المحاور الاتية: من إصلاح الاطار القانوني، تعزيز حقوق الانسان، إنشاء أليات فعالة ومستدامة؛ أما فيما يخص السيطرة على الملاريا والامراض المتنقلة الأخرى، فهي لا تعرف

إنتشار واسع في تونس حيث أنه منذ 1972 لم تسجل تونس أي حالة ما عدا الحالات الواردة من الخارج التي بلغ عددها 70 منها 23 تونسياً، و 47 افريقياً.

سابعاً: تقييم الهدف السابع: الساعي الى ضمان بيئة مستدامة، حيث تعتبر الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي[1] من التحديات الرئيسية من منظور التنمية المستدامة، يعني ذلك تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الحاليين بشكل أفضل دون إحباط احتياجات الأجيال القادمة، تسعى تونس الى دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية[2]، حيث عملت تونس على الحفاظ على تنوعها البيولوجي من خلال برامج التشجير، ما ساهم في زيادة مساحتها الغابية بنسبة 2.5%، وتنوع في أنواع الخضار من 7% الى 13%.

اتخذت تونس العديد من الإجراءات بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي، ولا سيما من خلال زيادة المناطق المحمية، وحماية الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، وإشراك أصحاب المصلحة في التنوع البيولوجي، ودمج هذا الاهتمام في السياسات القطاعية.

اما من حيث التقليل من الانبعاثات الغازات المؤثرة على الكوكب والمتسببة في الاحتباس الحراري، نرى أن تونس منذ 1990، عرفت بشكل مطرد زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، تمشياً مع التنمية الاقتصادية المعتمدة بشكل أساسي على الطاقة والنقل والصناعات التحويلية، والتي تعتبر مصادر الانبعاث الحراري؛ حيث زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 1.63 الى 2.40 طن متري للفرد، كما شهد العالم في نفس الفترة زيادة كبيرة في الانبعاثات الغازية من 19.3 الى 36 مليون طن في 2010 بمتوسط نمو3.2%، كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] إياد الضوي، مرجع سابق، ص 54.

[2] Elloumi M, (2006), Les politiques de développement rural en Tunisie: Acquis et perspectives, Options Méditerranéennes, Série A, n. 71.

الشكل رقم (4-5) يوضح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن متري للفرد)

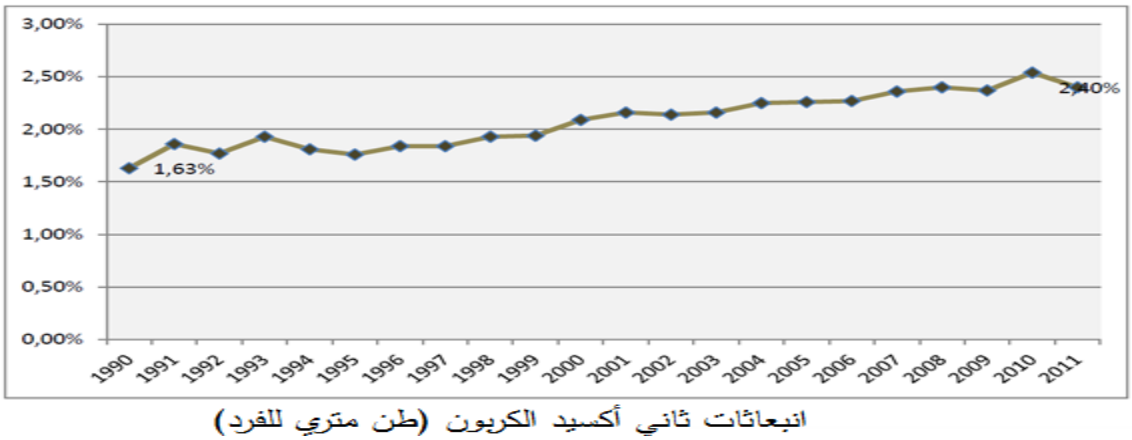

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة البيئة التونسية(2012)

أما فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية نجد أن الدولة التونسية سعت الى تعزيز هذا العنصر الحيوي[1]، وهذا من خلال تنفيذ مشاريع من أجل تنمية القدرات الهيدروليكية، وتمثلت في انجاز 29 سد كبير، و222 سد تلالي، 810 بحيرة للمياه السطحية، و4700 بئر عميق، 138 ألف بئر سطحي، ما ساهم في تعزيز مواردها المائية و وصلت نسبة الاستغلال منها 65%، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول يمثل(4-29) يمثل تعبئة الموارد المائية

	1990	2008	2016	2030
الموارد التقليدية	2700	4088	4450	4450
الموارد الغير التقليدية	30	100	150	330
تحلية المياه	11	40	60	180
المياه المعالجة للري	19	60	90	150
إجمالي الموارد	2730	4188	4600	4780
الطلب الإجمالي على المياه	1870	2650	2700	2770
الموارد	68.5	63.3	58.7	57.9

المصدر: معطيات مشتركة بين وزارة الفلاحة التونسية و وزارة البيئة التونسية.

أما من الناحية الحصول على مياه الشروب تحسنت بشكل كبير نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول المستدام إلى مصدر لمياه الشرب[2]، في كل من المناطق الحضرية والريفية؛

[1] Zaccai E, (2007), Développement durable et disciplines,scientifiques. Natures, Sciences, Sociétés, No.15.

[2] إياد الضوي، مرجع سابق، ص 54.

ففي عام 2012، بلغ عدد السكان الذين حصلوا على مياه الشرب 10646.7 ألف لإجمالي عدد السكان البالغ 10777.5 ألف، أي 98.8% مقابل 87.7% في عام 1994، وفي المناطق الحضرية، كانت هذه النسبة 100% وفي المناطق الريفية، 91% من السكان يمكنهم الوصول لهذا المورد.

كما عرف نظام الصرف الصحي تطوراً محسوساً، حيث بلغ عدد الأسر الموصولة بشبكة الصرف الصحي 1.6 مليون أسرة عام 2012 مقابل 670 ألف أسرة عام 1994 بنسبة 91% في قطاع البلديات، ومع ذلك ، هناك فقط 176 بلدية مدعومة من قبل ONAS من إجمالي 256 بلدية، لذا فإن نسبة إجمالي السكان الذين يصلون إلى الشبكة هي في النهاية حوالي 54% فقط، ما لوحظ أن المناطق الوسطى الغربية والشمالية الغربية لديها أدنى معدلات الاتصال؛ ما جعل الدولة تتحرك في تنفيذ برامج ومشاريع مختلفة[1] لتعزيز البنية التحتية للصرف الصحي، من خلال انجاز 730 محطة ضخ و112 محطة تنقية .

إن تحسين ظروف الربط بشبكة الصرف الصحي يستلزم تطوير وتهيئة قطاع السكن، فقدت قامت تونس بعدة إجراءات بهدف تأهيل وتحسين الظروف المعيشية في الاحياء الفقيرة والطبقة العاملة، حيث تم القضاء السكن الهش بنسبة متقدمة وبإجمال عرف القطاع ازدهار كما هو موضح في الجدول الآتي

الجدول رقم (4-30) يمثل تطور صيغة السكن

	1994	2004	2014
عدد المساكن (ألف)	1868.5	2500.5	3289.9
منزل عربي	63.6	52.1	25.7
فيلا - دوبلاكس	27.8	39.5	65.3
شقة أو استوديو	5.9	7.5	8.6
مساكن بدائية	2.7	0.9	0.4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (2014)، تعداد السكان والمساكن، مؤشرات رئيسية.

[1] Jaouad M., Ben Abed M., (Avril 2009.), Schéma de développement, des régions économiques du sud de la Tunisie: points de repères et indices de développement Acte du séminaire international Delzoda.

ثامناً: تقييم الهدف الثامن: المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، إنطلاقاً من تذليل صعوبات التنمية، وأبرزها إشكالية الديون الخارجية للبلدان النامية، من خلال تدابير وطنية و دولية من المحتمل أن تجعل الدين يتسم بالمرونة؛ رافقت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس ديون خارجية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-6)، يوضح تطور مؤشر الدين بين عامي 2005-2014

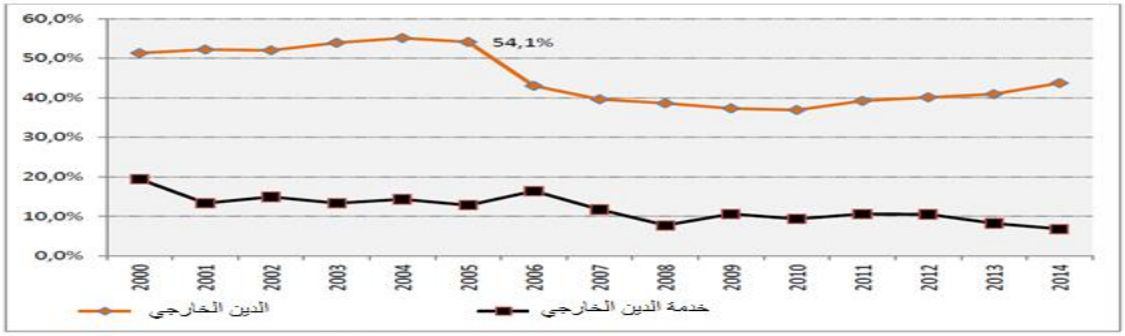

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرية احصائية من طرف المعهد التونسي للاحصاء

بلغ الدين في الفترة 2000-2005 مقارنة بالدخل الوطني الاجمالي 53%، وعرف انخفاض في 2005 حيث أستقر عند 39% خلال الفترة 2006-2010، ثم عرف ارتفاع ثانياً 43.7% في 2014، ويرجع هذا الارتفاع الى الاضطرابات الاقتصادية التي عقبت ثورة 2011 وكذلك الاحتياجات للتمويل الخارجي[1]؛ كما شهدت خدمة الدين تراجعاً حيث بلغت في 2000 ما نسبته 19.4%، وفي 2014 بلغت ما نسبته 6.8%، كذلك عرفت قناة التجارة الخارجية تقهقر من جانب الصادرات السلع والخدمات فبلغت حجم الصادرات 11.9% في 2011 مقابل 21.7% في 2000. أما فيما يخص التعاون مع القطاع الخاص فقد احتلت تونس المرتبة الأولى في منطقة شمال افريقيا بنتيجة 4.73 في 2015، بالإضافة الى أن متوسط مؤشرات الدول النامية هو 4.12، هذا ما يدل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريعة التدفق في تونس[2]، ما يعكس توفير أرضية للمؤسسات القطاع الخاص الناشئة من التطور كما يوضحه الجدول التالي.

[1] Nations Unies, Un nouveau partenariat mondial, (2013) : vers l'éradication de la pauvreté et la transformation des économies par le biais du développement durable.

[2] المعهد الدولي للاتصالات (2015)، قياس مجتمع المعلومات، تقرير الدراسة عن عينة من البلدان.

الجدول رقم (4-31) يمثل تطور مليكة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

	1994	2004	2014
الهاتف الثابت	15.2	35.6	20.5
النقال	/	46.1	96.8
الحاسوب	/	7.0	33.1
تدفق الانترنت	/	/	28.8
عدد مستعملي الانترنت لكل 100 شخص	/	8.5	46.2
مشاركة الانترنت العالي التدفق لكل 100 شخص	/	0.03	4.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء(2014)، التعداد العام للسكن والسكان، البنك الدولي، قاعدة البيانات، تونس.

في 2014 بلغ حوالي ثلث السكان يمتلكون كمبيوتر، و 97% من الناس يمتلكون هواتف محمولة، كما ازداد استخدام الانترنت خلال النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين حيث وصل 46.2 لكل 100 نسمة مقابل 10000 فقط في 1997، كما زادت اشتراكات الانترنت من 0.03 في 2004 الى 4.8 لكل 100 شخص في 2013.

كما عرفت تونس تدفق للمساعدات الإنمائية[1]، ساهمت في إرساء الشركاء، ودفع عجلة التنمية في شتى القطاعات، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-32) يمثل تطور المساعدات الرسمية الواردة لتونس

تكوين صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بسنوات	2000	2005	2008	2010	2011
المساعدات الإنمائية (مليون دولار أمريكي)	212.7	362.4	375.0	550.4	918.3
المساعدات الإنمائية (من تكوين رأس المال الإجمالي%)	4.0	5.2	3.2	4.7	8.2
المساعدات الإنمائية (من الدخل القومي الإجمالي%)	1.1	12	0.9	1.3	2.1
المساعدات الإنمائية (من واردات السلع والخدمات نصيب الفرد%)	/	2.2	1.3	2.1	3.3
المساعدات الإنمائية (من إنفاق الحكومة المركزية%)	4.1	4.3	3.1	4.5	6.0

المصدر: البنك الدولي (2013)، قاعدة بيانات عن تونس.

[1] إياد الضوي، مرجع سابق، ص 63.

المبحث الثالث: تقييم سياسات الاقلال من الفقر في المغرب

اعتمدت السلطات المغربية على بلورة استراتيجية اقتصادية اجتماعية، تمثلت في وضع برامج قطاعية لمحاربة الفقر، تهدف الى تقليص الفوارق الجهوية في ميدان التنمية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان ذوي الدخل المحدود، ولا يتجلى هذا الا من خلال خلق تجانس بين مختلف الفاعلين، من السلطات العمومية، والجماعات المحلية، و رواد الاعمال و الجمعيات.

المطلب الأول: تقييم سياسة محاربة الفقر في الوسط القروي

تشكل مكافحة الفقر محوراً أساسياً للسياسة التي تنتهجها السلطات المغربية، ويتجسد هذا من خلال حجم الميزانية المرصودة للقطاعات الاجتماعية، وقد كان لها وقع إيجابي على الوسط القروي.

أولاً: تقييم برنامج الأولويات الاجتماعية إن هذه الإجراءات المتبعة كان لها الأثر البارز في تنمية الوسط القروي المغربي[1]، حيث انعكست هذه الإنجازات إيجابيا على نسب التمدرس بالوسط القروي، خاصة عند الفتيات حيث قدرت النسبة بـ 40.8% في موسم1996-1997 مقابل 82,5%في موسم 2000-2001، أما في مجال الصحة فقد تميز البرنامج بتجهيز المؤسسات الصحية وتزويدها بالأدوية، كما مكن من توطيد التغطية الصحية ورفع وتيرة الزيارات الطبية وشبه الطبية، والزيارات قبل الولادة وتوفير الولادة بالوسط المراقب وقد انعكست إيجابيا على الظروف الصحية للسكان خاصة النساء والأطفال، وقد تجلت مشاركة الإنعاش الوطني[2] في إدخال التعاملات النقدية على الأنشطة بالمناطق القروية المستهدفة وكذا تنويعها؛ وفي هذا الإطار بينت نتائج التقييم الأولي لبرنامج الأولويات الاجتماعية التي أنجزت في 1999الأثر الإيجابي

[1] مصطفى كيوب، (2006-2007)، دور الجهة في تحقيق التنمية: نموذج كلميم سمارة، رسالة لنيل الدراسات العليا المعقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط، ص 91.

[2] كريم لحرش، مرجع سابق، ص 3.

للعمليات المنجزة على ظروف معيشة السكان، وقد رافق هذا الانطباع طلبات توطيد وتنويع أنشطة البرنامج[1].

بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة في هذا البرنامج، الإ أنه لم يشهد استمرارية في النجاح، ففي قطاع التعليم بالرغم من المكتسبات، غير أن الإنجازات كانت على مستوى الصفوف الابتدائية، ما يشكل عائق أمام تلميذ سكان القرى من مواصلة دراستهم، أما في الجانب الصحي بالرغم من المرافق المنجزة الا أن هناك نقص في الطواقم الطبية، أما في الإنعاش الوطني فهناك خلل في استمرارية الأنشطة الاقتصادية، نظراً للعزلة على مستوى البنية التحتية في الأقاليم المستهدفة.

ثانياً: تقييم برنامج التنمية البشرية المستدامة ومحاربة الفقر حيث تم تحقيق الإنجازات الآتية:

- تنظيم ورشات إقليمية لتنسيق وتتبع وتقييم الأشغال المتعلقة بتنفيذ أهداف البرنامج[2].

- إنجاز بحوث ميدانية لتحديد أفكار مشاريع محاربة الفقر في العشر جماعات الأكثر فقرا بكل من الأقاليم المستهدفة.

- إنجاز 40 مشروعا من بين 54 مشروعا نموذجيا بالجماعات المحلية القروية بالأقاليم الأربعة، وتهتم هذه المشاريع[3] ببناء صهاريج وقنوات السقي وإحداث نوادي نسوية وتعاونيات للغزل والنسيج والخياطة لفائدة النساء القرويات، وإنشاء تعاونيات لتربية الماشية والنحل، وتعاونيات لجمع الحليب وتسويقه، وتنجز هذه المشاريع بمشاركة السكان المنظمين في إطار جمعيات أقيمت لهذا الغرض، حيث يساهمون نوعيا وماديا ويشرفون من خلال لجن منبثقة عن الجمعيات على تنفيذ المشاريع المبرمجة لصالحهم[4].

---

[1] نوفل الناصري، المغرب 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات، مجلة الصحيفة الالكترونية، عبر الموقع: www.assahifa.com، اطلع عليه بتارخ: 2021/08/26.

[2] تقرير التنمية البشرية في المغرب، مرجع سابق، ص 4.

[3] حسن طارق، (2010)، تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، ص 11.

[4] ابابكر الحاجي، (2009)، تجربة تقييم الحكامة في التسيير العمومي: دراسة حالة التجارة في المغرب، رسالة لنيل الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ص 128.

ثالثاً: تقييم البرنامج الشمولي لتزويد الوسط القروي بالماء الصالح للشرب: تمكن هذا البرنامج من تحقيق نسبة تغطية تصل إلى 62% عند نهاية المخطط 2000-2004 و 80 % في 2010 مقابل 18% قبل انطلاق البرنامج، ويتبين من خلال تتبع إنجاز هذا البرنامج منذ انطلاقه في 1995 أن عدد السكان المستفيدين بلغ 4,5 ملايين في 2001 في 10000 قرية وقد بلغت نسبة المستفيدين من الماء الشروب في الوسط القروي 48%، وتظل انعكاسات هذا البرنامج على المستفيدين جد إيجابية، حيث يمثل الوصول إلى الماء عاملا أساسيا لتحسين ظروف معيشة السكان[1]، إلا أن الإشكالية الرئيسية في تدبير البرنامج، تكمن في استمرارية العمليات المبرمجة مع الآخذ بعين الاعتبار الوسائل المحدودة للجماعات المستفيدة على المستوى المالي والتقني.

رابعاً: تقييم برنامج الكهرباء القروية استفاد من هذا البرنامج 746000 أسرة قروية من الكهرباء في الفترة 1996و 2001 و نصف المستهدفين في 2010 ، وترتبط الإشكالية الرئيسية[2] لتنفيذ هذا البرنامج بقدرات المستفيدين على ضمان مساهمتهم في التكلفة الإجمالية للإنجاز و كذا تغطية تكاليف الاستهلاك علما بأن الوسط القروي يضم ما يناهز 66% من السكان المعوزين بالمغرب.

خامساً: تقييم البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية: منذ انطلاق هذا البرنامج في 1995 إلى غاية 2001 مكن هذا البرنامج من إنجاز ما طوله 6168 كلم، و تهيئة 2471 كلم وتعبيد 3697 كلم، كما تم فتح ما طوله 5701 كلم أمام حركة السير منها 3489 كلم معبدة و 2112 غير معبدة، وانعكس إنجاز هذا البرنامج إيجابيا على تنمية الوسط القروي، خصوصا في ميادين التجهيزات وخدمات النقل، والاقتصاد الفلاحي وخاصة في الميدان الاجتماعي بتحسين ظروف معيشة القرويين[3].

[1] الحسن عشي، مرجع سابق، ص 2.

[2] تقرير مجلس النواب المغربي، (2016)، برنامج تقييم الكهرباء القروية الشمولي، دورة مارس، ص 7.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص 14.

سادساً: تقييم برنامج محاربة آثار الجفاف تضم الإنجازات المادية الأساسية ما يلي[1] :

- إحداث 18,8 مليون يوم عمل، أي ما يناهز 84 %من العدد المتوقع.

- تزويد حوالي 1,5 مليون شخص موزعين على 2000 قرية بالماء الصالح للشرب.

- توزيع 2,8 مليون قنطار من الشعير و 1,5 مليون قنطار من مواد أخرى زيادة على عمليات التأطير البيطري وتروية الماشية، أما في ما يخص عمليات الديون، فقد وصل عدد الفلاحين المستفيدين[2] من إعادة الجدولة، إلى حدود 31 ديسمبر 2001 ما يناهز 76.141 فلاح بمبلغ إجمالي يقدر ب 3.598 مليون درهم، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن 95% من المستفيدين يتكونون من الفلاحين الصغار ممن تقل ديونهم عن 200.000 درهم.

ويستنتج من تقييم إنجازات هذا برنامج محاربة الجفاف الانعكاسات الإيجابية على السكان المستفيدين[3] خاصة فيما يتعلق بفك العزلة، والتزويد بالماء الشروب، والري الصغير والمتوسط، وحماية الماشية، والحفاظ على الغابة.

سابعاً: تقييم التنمية القروية: مكن تنفيذ هذا البرنامج من تحقيق الإنجازات التالية:

- إحداث دينامية قروية حقيقية كفيلة بتمكين السكان من التحكم في المشاريع وإحداث ما يناهز 70جمعية قروية[4].

- تزويد 39 قرية بالماء الشروب لصالح 36.871 شخص.

- توزيع كتب وأدوات مدرسية لفائدة 4.907 مسجلين جدد، وإحداث 46 مكتبة مدرسية و 19أنشطة مدرسية، و تزويد 20 مدرسة بالماء الصالح للشرب وبالمرافق الصحية.

[1] محمد جبران، لحسن التايقي، مرجع سابق، ص 07.

[2] مؤسسة القرض الفلاحي للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 33.

[3] محمد جبران، لحسن التايقي، مرجع سابق، ص 08.

[4] محمد الاسعد، مرجع سابق، ص 201.

- تكوين 200 مولدة تقليدية و 90 عون صحي جماعي و 140 مهني في الصحة.
- تعميم تحسين السكن بالنسبة لـ 10000 امرأة، مع تكوين ودعم أنشطة محدثة للدخل لفائدة 5618 امرأة.

المطلب الثاني: تقييم سياسة محاربة الفقر في الوسط الحضري وشبه الحضري

سطرت المغرب برامج تنموي موجهة خصيصاً للقطاع الحضري وشبه الحضري، من اجل محاربة مظاهر الفقر والتهميش في المدن الكبرى، فكانت نتائج متباينة وفق سياسات المنتهجة.

أولاً: تقييم البرنامج النموذجي: منذ تنفيذ هذا البرنامج تمت برمجة 75 مشروعا بغلاف مالي يناهز 76,1 مليون درهم، استفاد من هذه المشاريع 136,258 شخصا، منهم 62,7 نساء و 46,530 طفلاً، برغم من أهمية منجزات هذا البرنامج في مجال محاربة الفقر في الوسط الحضري[1]، يظل وقعه على مجموع فقراء الوسط الحضري محدوداً بسبب انحصار مجال تدخلاته في ثلاث بلديات فقط، ويمكن أن يكون لهذا البرنامج النموذجي وقع أكبر إذا شمل مدنا وبلديات أخرى.

ثانياً: تقييم برنامج السلفات الصغيرة: تمكن هذا البرنامج خلال أربع سنوات من تنفيذه تحقيق الأهداف المتوخاة، حيث استطاع تمويل 227,878 صاحب مشروع، من بينهم 77,1% من النساء، حيث بلغت القيمة الإجمالية للسلفات 167 مليون درهم واستفاد الوسط الحضري بنسبة 4% من مجموع السلفات، متبوعا بالوسط شبه الحضري بنسبة 26,3 % من هذه السلفات، ثم الوسط القروي بنسبة 30,7 % وفي ما يخص التوزيع حسب القطاعات، استفاد قطاع التجارة بنسبة 43,9 % من هذه السلفات، ثم الصناعة التقليدية بنسبة 30% والأنشطة الفلاحية بنسبة 9,3 % وأخيرا قطاع النسيج بنسبة 8,7% وتمكن البرنامج من تقوية قدرات 12 جمعية وظيفية محلية مختصة في منح السلفات الصغيرة على أساس ديمومة مهامها في مجال السلفات والإجراءات المرتبطة بها؛ مما لا شك فيه أن برنامج السلفات الصغيرة سجل نتائج إيجابية، فقد

[1] اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 23.

مكن فئة من السكان الفقراء، تعيش بالوسط الحضري، من بلورة فكرة مشاريعهم وإنشاء أنشطة إنتاجية محدثة للشغل، إلا أن مجال تدخلات البرنامج يظل محدودا نسبيا، وعدد الجمعيات التي تعمل في هذا الميدان غير كاف، بالمقارنة مع حجم وحاجيات السكان المستهدفين[1].

ثالثاً: تقييم برنامج مبادرة التشغيل: تمكن شباب الراغبين في الحصول على خبرات مهنية من الاستفادة في التكوين في مؤسسات ذات خبرة ميدانية، من خلال 15 مؤسسة، في أكثر من 30 تخصص، ما ساهم في تطوير مهاراتهم، واكتسابهم لطرق عمل نموذجية حديثة، تساعدهم على دخول مجال المقاولاتية[2]، و انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تساهم في خلق قيمة مضافة، ومناصب شغل تدر مداخيل تخرجهم من عالم البطالة والفقر، كما عرف برنامج دعم التشغيل الذاتي منذ انطلاقه إقبالاً مهما من طرف الشباب حاملي الشهادات، حيث بلغ عدد المرشحين للاستفادة منه أزيد من 7100 مرشح، تم انتقاء 3790 منهم، وأحيل 1200مشروعا التي تم تأطيرها من قبل 214 مكتب استشارة على البنكين المتعاقدين، أما المشاريع التي تم قبولها من طرف البنوك، فقد بلغت 562 مشروعا أدت إلى إنشاء 229 مقاولة مكنت من إحداث 568 منصب شغل.

رابعاً: تقييم برنامج مشتلة المقاولين: ساهم هذا البرنامج في إنشأ 25 مشتلا عبر التراب المغربي حيث تمكنت من إحداث 9 ألف منصب عمل، كما ساهم برنامج القروض لشباب وصغار المستثمرين[3]، بحيث إستفاد 534 مقاول من خلق أزيد من 1797 منصب عمل، أما برنامج تشجيع التشغيل من طرف المقاولات الكبرى، الذي ساعدت من خلاله الندوة الوطنية للشغل، في عقد اتفاقيات مع 7 مقاولات كبرى، ما أدى الى استحداث 10 ألف منصب شغل.

[1] لجنة نساء المغرب أطاك، ص 50.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوربي، المؤسسة الاوربية للتدريب والتنمية، مرجع سابق، ص 127.

[3] عمر الكتاني، (2004)، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . العدد 03، ص 114.

المطلب الثالث: تقييم سياسة محاربة الفقر وفق أهداف الالفية الانمائية

سعت المغرب على غرار باقي الدول النامية، الى تبني أفكار الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال جملة من البرامج والسياسات المتبعة، وذلك لتحقيق أهداف مسطرة سميت بأهداف الالفية الإنمائية والتي تصبو الى محاربة الفقر بالأساس.

أولاً: تقييم الهدف الأول: قلص المغرب نسبة الفقر، الذي يقاس بالدولار الأمريكي، حسب القدرة الشرائية في اليوم الواحد لكل فرد من 3.5% في 1985 الى 0.4% في 2014 وهو أكثر مما كان مستهدف بـ 1.4% في 2015 كما هو مبين في الشكل الاتي:

الرسم البياني رقم (4-7) يمثل نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار واحد في اليوم

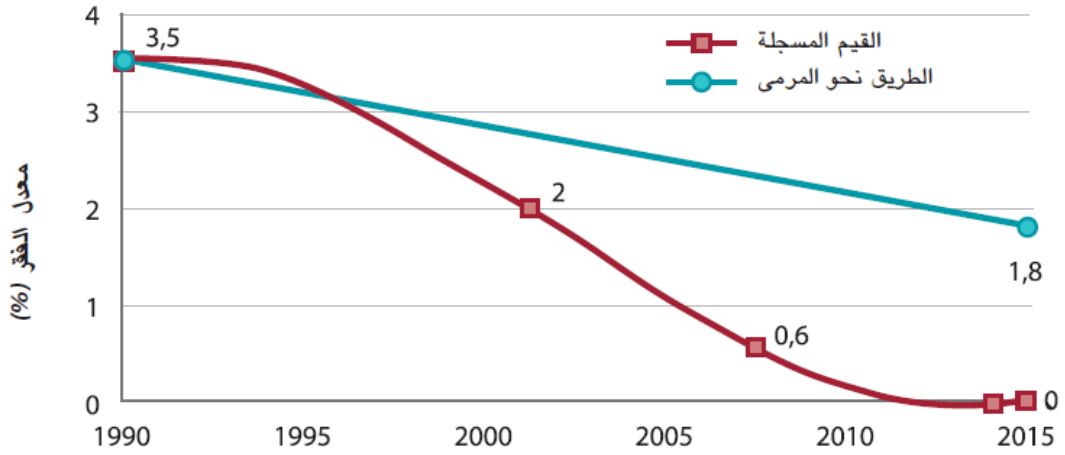

المصدر: احصائيات المندوبية السامية للإحصاء المغربية 2015

من خلال الشكل يتضح أنه تم القضاء عملياً على الفقر، سواء بالمحيط القروي أو المحيط الحضري، قياساً بـ دولار واحد في اليوم، أما بإحتساب 2 دولار في اليوم للقدرة الشرائية، فإن الفقر يمس في 2014 سوى 1.3% من المغاربة، 0.3% من الحضريين 2.9% من القرويين.

أما فيما يخص القضاء على الجوع، فإنه تم تقليص نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، الذي يقاس بمعدل الفقر الغذائي تم تقليصها من 4.6% في 1985 الى 0.1% في 2014 بإجتياز الهدف المسطر في افق 2015 والمحدد بـ 2.3%.

وبالتطرق الى الفقر المطلق المقاس بالعتبة الوطنية بأزيد من الثلثين حيث أتخذ منحنى تصاعدي في تسعينيات القرن الماضي، ولم يشهد التراجع الا في 2001 مؤدياً بذلك الى انخفاض ملموس للفقر في العشرية الأولى[1] من هذا القرن بأكثر من الثلثين حيث انتقل على الصعيد الوطني من 15.3% الى 4.2% ، ففي الوسط الحضري انخفض من 7.6% الى 1.1%، أما الوسط القروي فتقلص فيه من 25.1% الى 8.9%؛ وايضاً عرف الفقر النسبي انخفاضاً مقاسا بـ 60% من وسيط نفقات الاستهلاك لكل فرد بين 1990و 2014 من 22.0% الى 18.8% على الصعيد الوطني[2]، مسجلاً ركوداً في الوسط الحضري بـ 10.0% مقابل انخفاض طفيف في الوسط القروي من 32.6% الى 31.3%.

ثانياً: تقييم الهدف الثاني: والمتضمن ضمان التعليم الابتدائي للجميع، حيث يحظى التعليم الابتدائي بأهمية بالغة تتمثل في تنمية قدرات ومهارات الطفل، كما تساهم في تلقين القيم الحضارية للطفل، حيث سجلت أعداد التلاميذ الابتدائي نمو متواصلاً، خلال الفترة الممتدة بين 1990-1991 و2013-2014 إذ انتقلت من 2483.973 الى 4030.142 تلميذا بمعدل نمو بلغ 62.2% كما هو في الجدول.

الجدول رقم (4-33) يمثل تطور اعداد تلاميذ التعليم الابتدائي

		1990-1991	%	2000-2001	%	2013-2014	%
الوسط القروي	الذكور	678.940	70.6	1033099	56.9	1013738	52.8
	الاناث	282.224	29.4	781184	43.1	907839	47.2
	المجموع	961.164	100	1814283	100	1921577	100
الوسط الحضري	الذكور	1494479	60.2	2088940	54.4	2111789	52.4
	الاناث	989.494	39.8	1753060	45.6	1918353	47.6
	المجموع	2483973	100	13842000	100	4030142	100

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2015.

[1] التقرير الوطني، (2007)، اهداف الالفية من أجل التنمية، ص 20.

[2] التقرير الوطني، (2015)، المغرب بين اهداف الالفية من أجل التنمية، وأهداف التنمية المستدامة " المكتسبات والتحديات"، ص 27.

بلغت نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي 99% في الموسم الدراسي 2013-2014 مقابل 52.4% في الموسم 1990-1991 وهذا راجع للسياسة الإصلاح المعتمدة من طرف السلطات المغربية الرامية لتطوير المنظومة التربوية و تشجيع الفتيات[1]، على التمدرس حيث انتقلت النسبة من 22.5% الى 100%، ويمكن شرح هذا التطور جرى برنامج الدعم الاجتماعي، المتمثل في برنامج المساعدات المالية "تيسيير"، والمبادرة الملحية مليون محفظة، إضافة الى استحداث الداخليات، كذلك تهيئة العديد من المدارس، بالمراحيض، والماء الصالح للشرب، و الكهرباء، من أجل تحسين ظروف التمدرس، كما تضاعفت عدد المؤسسات التعليمية خلال الفترة ما بين 1990 و 2014 إذ انتقل 3686 الى 7541 مدرسة، وسجلت قاعات التدريس نمواً بنسبة 43% حيث بلغ عددها 62779 الى 89739.

ثالثاً: تقييم الهدف الثالث: والمتمثل المساواة بين الجنسين، و استقلالية المرأة حيث سجل المغرب تقدماً محسوساً في الجنسين، واستقلالية المرأة، بفضل توظيف عاملين أساسيين وهما: إرادة سياسية معبر عنها على أعلى مستوى هرم السلطة، وإشراك القوى الحية للمجتمع، من فاعلين سياسيين وجمعويين؛ ففي مجال التعليم التزم المغرب لغرض تحقيق هدف التنمية، بالقضاء في 2015 على جميع الفوارق بين الجنسين بجميع المستويات التعليمية، فقد بلغ مؤشر المناصفة[2] بين الجنسين 91% في الموسم الدراسي 2013-2014 مقابل 66% في الموسم 1990-1991 أي ما يقارب المناصفة التامة، كما يوضحه الشكل البياني (4-11)، فنلاحظ من خلال هذا الرسم يتضح لنا تطور مؤشر المناصفة بين الجنسين في التعليم، وهذا راجع الى إقبال المرأة في الوسط القروي على التعليم بأكثر من النصف، 41.6% في موسم 1990-1991 الى 89.6% في موسم 2013-2014.

[1] التقرير الوطني، (2007)، اهداف الالفية من أجل التنمية، ص 25.

[2] التقرير الوطني، (2015)، مرجع سابق، ص 44.

الرسم البياني رقم (4-11) يمثل تطور مؤشر المناصفة بين الجنسين في المغرب

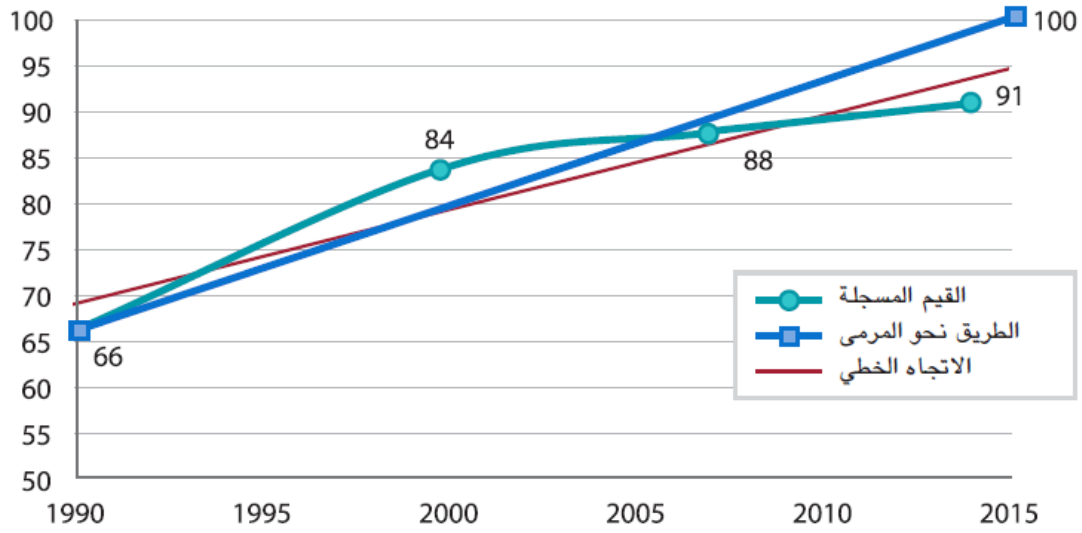

المصدر: احصائيات، (2015)، مقدمة من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين، والمندوبية السامية للتخطيط

أما من ناحية التشغيل فمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، سجلت انخفاضاً في معدل البطالة لدى النساء بين سنتي 2000-2014 إذ بلغ 10.4% في 2014 مقابل 9.7% لدى الرجال، مقابل 13% و 13.8% في 2000 على التوالي، كما هو في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-34) يمثل معدل البطالة لدى السكان البالغين حسب وسط الإقامة والجنس

		2000	2004	2008	2012	2014
الوسط الحضري	الذكور	19.8	16.6	13.0	11.5	12.8
	الاناث	26.7	24.5	20.3	20.6	21.9
	المجموع	21.4	18.4	14.7	13.4	14.8
الوسط القروي	الذكور	6.5	3.9	5.1	4.9	5.5
	الاناث	1.7	1.4	1.8	1.9	1.8
	المجموع	5.0	3.1	4.0	4.0	4.2
المجموع	الذكور	13.8	10.7	9.5	8.7	9.7
	الاناث	13.0	11.1	9.8	9.9	10.4
	المجموع	13.6	10.8	9.6	9.0	9.9

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط

أما على مستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، حيث التزم المغرب بالتحقيق التدريجي، للتمتع التام بحقوقهن من خلال القانون التنظيمي11-27 المؤرخ في14 اكتوبر2011 المتعلق ضمان 15% من مقاعد البرلمان للنساء من أصل395.

رابعاً: تقييم الهدف الرابع: الرامي الى تقليص معدل الوفيات دون سن الخامسة، حيث عرف المغرب انخفاضاً مهماً خلال العقديين الأخيريين، حيث انتقل من 47 لكل ألف بين سنتي 1999-2003 الى 30.5 في الفترة 2007-2011؛ موازة مع هذا فقد انخفض معدل الوفيات[1] أقل من شهر من 31 لكل ألف بين 1987 و 1991 الى 21.7 في 2011، لكنها مازالت مرتفعة وتمثل 71% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث يتوقع في 2015 أن يصل المعدل 17.6؛ حيث تمكن المغرب من التغطية التلقحية المتجاوزة 90% لدى الأطفال الذين يقل أعمارهم عن سنة من القضاء على شلل الأطفال، كما عرف المغرب تراجع في انتشار سوء التغذية "تأخر النمو" الذي انتقل من 18.9% في 2004 الى 14.9% في 2011، والنقص في الوزن لدى الأطفال الذي تم تقليصه من 9.3% في 2004 الى 3.1% في 2011.

خامساً: تقييم الهدف الخامس: تسعى المغرب لتحقيق هذا الهدف الإنمائي من خلال تحسين صحة الام، حيث اعتمدت الكثير من التدابير وتتمثل في الاستقلالية التامة للبرنامج الوطني للتخطيط العائلي، في مجال شراء المعدات الطبية، وموانع الحمل، وتعميم استعمال الدفتر الصحي، الادماج التدريجي للكشف عن سرطان عنق الرحم، وسرطان الثدي؛ رغم التقدم المسجل الا أنه هناك تفاوت في توفر الخدمة، بين الوسطين القروي والحضري[2]، حيث أن عدد الوفيات في الوسط القروي يضاعف عدد الوفيات في الوسط الحضري، أي بمعدل 73 مقابل 48 لكل

[1] وزارة الصحة، (2011)، البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية.

[2] الاسكوا، (2011)، تقرير عن أهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية شاملة، ص 29.

100000 ولادة حية، كما أن نسب الولادة الخاضعة للمراقبة لدى القرويات لا تتجاوز 55% حيث يشكل توفر الكوادر البشرية، وكفاءتها، وتوزيعها، عائقاً أمام تحقيق الهدف الإنمائي[1].

سادساً: تقييم الهدف السادس: الرامي الى محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) وحمى المستنقعات (الملاريا) وأمراض أخرى حيث سطرت المغرب استراتيجية وطنية لمحاربة هذه الأوبئة، بإشراك القطاعات الحكومية والمجتمع المدني مع الاستفادة من مختلف الشركاء، وذلك مع الالتزامات الدولية للمغرب، فبلغ مجموع حالات داء فقدان المناعة المكتسبة منذ ظهوره في 1986 الى غاية 2014 حوالي 100717 حالة منها 5803 حالة سيدا أي 58% و 4214 حالة حاملا للفيروس، وتكشف المعطيات عن تفشي الظاهرة بين عامة الناس بنسبة 0.085% في 2014، وتتجلى هذه الاستراتيجية في التوجه نحو بلوغ صفر حالة جديدة بالإصابة بالفيروس و صفر وفاة بحلول 2016، من خلال برامج الوقاية والتوعية، وتوسيع مجال الكشف؛ أما فيما يخص حمى المستنقعات (الملاريا) فقد انطلاق برنامج لمكافحة هذا المرض منذ 1965، حيث اتجهت الوضعية الوبائية للملاريا نحو التقليص، فقد انتقل عدد الحالات من 30893 في 1963 الى 780 في 1990، في حين تمت السيطرة النهائية على الوباء في أواخر التسعينات.

سابعاً: تقييم الهدف السابع: المتمثل في ضمان بيئة مستديمة لقد جعل المغرب من حماية البيئة والنهوض بمبادئ التنمية المستدامة أولوية وطنية، حيث تم إعتماد ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، في إطار مقاربة تشاركية، شملت جميع مكونات المجتمع المغربي، حيث همت الى الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تأمين المجال الغابي، ووضع أليات من أجل تشجيع السياحة الواحات، واقتصاد الماء وحماية النظام الايكولوجي[2]، وكذا الاستثمار في الطابع الهندسي والتراث المحلي[3]، انطلاقا من القضاء على مدن الصفيح في الوسطين القروي، والحضري، بتنفيذ برنامج مدن بدون صفيح، الذي أحصى 388400 أسرة، موزعة على 85 مدينة وكذا التزويد

[1] التقرير الوطني، (2015)، مرجع سابق، ص 55.

[2] لاسكوا، (2011)، مرجع سابق، ص 30.

[3] التقرير الوطني، (2015)، مرجع سابق، ص 67.

بالمياه الصالحة للشرب، حيث بلغ معدل التزويد في 1995 ما يقارب 94% من ساكنة المدن، أما في الوسط القروي، فقد تم انطلاق برنامج العالم القروي بالماء الصالح للشرب، حيث انتقل معدل التزويد من 14% في 1994 الى 85% في 2007، ليصل في 2014 الى 94.5%.

ثامناً: تقييم الهدف الثامن: والمتضمن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية خصصت المغرب في 2014 ما يقارب 54% من ميزانيتها، لتمويل القطاع الاجتماعي مقابل 36% ما كانت عليه في 1994، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-35) يمثل تطور حصة القطاعات الاجتماعية في ميزانية العامة والناتج اجمالي

	1994	2001	2008	2012	2014
من الميزانية العامة	36.6	47.4	53.0	55.2	54.4
من الناتج المحلي الخام	8.6	12.0	12.3	16.2	15.6

المصدر: احصائيات، (2015)، مقدمة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، والمندوبية السامية للتخطيط.

فالتربية والصحة عاملان مهمان في تحقيق التنمية، حيث أخذ القسط الأكبر من الغلاف المالي المخصص لهذه البرامج، أما في مجال محاربة الفقر فقد تم تخصيص ميزانية بلغت 2.54 مليار درهم في 2014، لتنفيذ برامج التنمية البشرية، وتخصيص 5.55 مليار درهم لدعم صندوق التماسك الاجتماعي الرامي الى تعزيز التدابير الاجتماعية لفائدة السكان الأكثر فقراً، كما تم تخصيص صندوق بقيمة 1.3 مليار درهم لتنمية المناطق القروية، والجبلية.

أما في الجانب الدولي، فقد التزم المغرب بالتعاون جنوب-جنوب، وبالتعاون ثلاثي الأطراف، من خلال التعاون وتقوية العلاقات مع الدول والشعوب الافريقية، لاسيما دول الساحل ودول جنوب الصحراء، وهذا بتكوين الآطر في المؤسسات المغربية، خاصاً في التعليم العالي، حيث وصل عدد المتكونين في المؤسسات الجامعية المغربية، في 2013 الى 96 بلد، وبلغ عدد المستفيدين من المنحة الدراسية في المغرب 16600، وقد بلغ عدد خريجي الجامعة المغربية 15173 خريج.

يشكل التعاون الاقتصادي والتجاري، أحد دعائم استراتيجية العمل الخارجي للمغرب، إتجاه افريقيا جنوب الصحراء، حيث قام بتنويع الشركات وإطلاق مبادرات مثل مبادرة ألغى الديون

لبعض الدول أقل تقدماً في 2000، وكذا توقيع المئات من الاتفاقيات الثنائية في مجالات الفلاحة والري، و تربية المواشي، القطاع الجوي، والتعدين، النقل والكهرباء.... وتشجيع القطاع الخاص المغربي للاستثمار في القارة الافريقية[1].

[1] التقرير الوطني، (2015)، مرجع سابق، ص 77.

خلاصة الفصل:

تمكنت الدول الثلاث، في سعيها الى لمحاربة الفقر، وفق سياسات وبرامج متعددة الابعاد والانماط، متحدة الأهداف الى تحقيق نتائج متقاربة ومتباينة، على حد سواء، ففي الجزائر نجد أن الدولة منذ بداية برامجها التنموية في 2001، الهادفة الى تحسين البنية المعيشية، من صحة وتعليم وظروف حياة لائقة، تمكنت الجزائر من تحسين توازنها الاقتصادي من خلال مؤشرات المعتمدة، في عدة مجالات ففي قطاع التعليم حققت 6105 مؤسسة، و 83 مؤسسة تعليم عالي، 416 معهد ومركز تكوين مهني، أما في الجانب الصحي فقد تمكنت من انجاز 1336 مستشفى وعيادة متخصصة، أما على مستوى السكن فقد تم تسليم 3.5 مليون وحدة سكنية؛ أما في الجانب الاجتماعي نجد أن الآليات الاجتماعية الموجهة لمحاربة الفقر لم تكن فعالة، نظراً لعمومية المشاريع من جهة وغياب الرقابة والمتابعة ما يؤثر في تحقيق الأهداف المنشودة، ويخلق فوضى في التنفيذ يتولد عنها الفساد والبيروقراطية، ففيً صندوق الزكاة مثلا كان محدود المساهمة في التقليل من الفقر، نظراً لغياب المرونة، و غياب الأهداف طويلة الأمد.

إستفادة تونس من علاقتها الأورو متوسطية بالاتحاد الأوربي، ومن علاقتها الدولية من البنك الإسلامي للتمويل من أجل دعم وتمويل برامجها التنموية، التي تسعى من خلالها الى تحقيق أهداف تنموية وفق أهداف الالفية الانمائية، فكانت النتائج في مجملها مشجعة، حيث استطاعت تونس أن تحسن من المؤشرات العامة، فقد استطاعت تقليص معدل الفقر الى النصف، كما هو مسطر له و تمكنت من تعميم التدريس الى حد بعيد، وتمكين المرأة، ولكن هذا لم يمنع تقليص الفوارق الاجتماعية لاسيما في الوسط الريفي، نظراً لغياب الرقابة وانتشار الفساد الإداري حسب المحللين.

إن السياسة المغربية المنتهجة لمحاربة الفقر وفق رؤية إقليمية (وسط القروي، وسط الحضري)، تتطلب تظافر الجهود، ففي الوسط القروي عرفت النتائج المحقق تطوراً حذر نظراً، لمرافقتها بسلبيات، تمثلت في النزوح والهجرة، وهذا راجع لإتساع الفوارق الاجتماعية في المجتمع، وغياب الرؤية المستقبلية، بالرغم من انخفاض معدلات الفقر، وزيادة معدل التمدرس، وتحسن المستوى

الصحي، أما محاربة الفقر في الوسط الحضري، بالرغم من التحسن في جانب المعيشي، المتعلق بالصحة والتعليم الإ أنها تبقى مرتبط بتعقيدات المدينة، ومتطلباتها.

الخاتمة

شهد القرن الحالي إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر خصوصا في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتجدد بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال قياس الفقر ودراسة أهم محدداته، كذلك دراسة تفاصيل أحوال الفقراء والتعرف على كيفية القضاء على الظاهرة.

فظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي والتي مست شريحة لا يستهان بها من المجتمع، وهذا ما أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر، ووضع برامج ومخططات لمحاربة هذه الظاهرة، ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وهذا ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له، إذ أن مقياس 1 دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي فنفقات السكان في بعض البلدان النامية يصل دخلها الفردي من 2 دولار أو حتى إلى 5 دولار في اليوم ، مازالت تعاني الفقر وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم ، أي أن الإطار الذي بني على فرضية 1 دولار في اليوم بعيد عن واقع الحياة الفعلية وأصبح مجرد مسألة حسابية، حيث أن معظم الإحصائيات الدولية تشير إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي في كل دول العالم، إلا أن الدلائل تشير إلى اتساع الهوة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة نتيجة لسوء توزيع الدخل بصورة متساوية أو لخلل في النظام المتبع، حيث إن فقراء العالم يشكلون نصف سكانه ويملكون خمسي ثروة الارض، وفي هذا الصدد أن متوسط دخل الفرد لا يعبر بصورة جيدة عن تحرك، وهو ما يعنى أن المقارنة يجب أن تبنى على أساس استخدم تلك المؤشرات الواردة في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية وهي مستوى التحصيل العلمي ومستوى المعيشة، معبرا عنه بمتوسط دخل الفرد ومتوسط العمر المتوقع.

إن التصدي لمشكلة الفقر يحتاج لرؤية مستقبلية واسعة مصحوبة بعمل فعال ومتواصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية والبيئة، ويجب أن يستند هذا العمل على تحليل واقعي، معتمداً على دوافع قادرة على إحداث التغيير المطلوب، لان قضية الفقر تتشابك مع قضايا كثيرة، وكلها تتعلق بقضايا التنمية المختلفة وما يصحبها من إصلاح اقتصادي وأسلوب الحكم.

إن التقليل من الفقر يتطلب ضرورة الاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة، في تطبيق متطلبات التنمية المستدامة للحد من الفقر، فالتجربة الماليزية التي بنت سياساتها وفق إطار العدالة الاجتماعية الساعي الى خلق الانسجام والتآلف بين الأقليات التي تشكل المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يقود إلى المساواة في الفرص، حيث تم تركيز على دعم النمو من خلال توفير آليات للتمويل تتناسب مع أوضاع الفقراء، مثل مؤسسة أمانة اختياري؛ و اعتمدت بنغلادش على خلق قنوات لتمويل المشاريع المصغرة في شتى المجالات، على أن تكون قريبة من الفقراء أنفسهم ولهم الحق في المشاركة في التسيير و التوجيه، و حتى صنع القرار مستقبلاً من خلال بنك الفقراء، والمؤسسات التابعة له، حيث تم استهداف العينة بدقة، فكانت المرأة الريفية هي الأكثر استفادة من برامج، ما كان له الأثر البارز في التقليل من الفقر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الى حد بعيد؛ عملت الحكومة الصينية على تنمية المناطق الأكثر فقرا أو ما يعرف بجيوب الفقر عن طريق توفير البنية التحتية وتحسين ظروف العمل والاستثمار الحكومي في المناطق الريفية، بالتركيز على محاربة الامية ونشر الوعي القومي.

تعتبر الزكاة كألية غير ناضبة، لتحسين الأوضاع الاجتماعية لفئة مهمة من المجتمع وكذلك قناة مالية لتمويل المشاريع ويصل دورها الى استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال تكييف نمط الاستهلاك، واستقرار الأسعار، وخلق عدالة اجتماعية من منظور إعادة توزيع الدخل، ومحاربة أهم صور الفقر من تهميش وإقصاء من خلال التضييق على الجشع والغش والاكتناز.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الآولى: تم التأكد من صحة الفرضية حيث استحوذ موضوع الفقر على اهتمام دولي، نظراً لتطور مفهومه، ولاتساع رقعته، ويتضح ذلك من خلال الأولوية على مستوى الهيئات الدولية، كالبنك الدولي واستراتيجيته الرامية الى التقليل من الفقر في 2015، من خلال الأهداف الإنمائية، ومواصلة العمل من خلال توسيع الأهداف الإنمائية الى أهداف التنمية المستدامة في أفاق 2030.

الفرضية الثانية: تم التأكد ايضاً من صحة هذه الفرضية حيث نجحت بعض دول النامية، في تقليص معدلات الفقر، من خلال برامج تنموية نموذجية، على غرار ماليزية التي أحدثت طفرة تنموية يحتدا بها عالمياً في ربع قرن استطاعت أن تكون في مصاف الدول الأكثر نمواً، والصين من خلال تركيزها على التنمية الريفية، والتنمية البشرية، استطاعت أن ترعب أكبر اقتصاديات العالم، بسيطرتها على حصة كبيرة من التجارة الخارجية، أما بنغلادش فهي أيضاً نموذجاً ناجح يتركز على التمويل المتناهي الصغر و المرافقة الميدانية، استطاعت أن تكون من أكثر الدول النامية توفيقاً في محاربة الفقر.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث اتبعت الجزائر وتونس والمغرب سياسات للتقليل من الفقر، من خلال برامج متعددة، اقتصادية واجتماعية وغيرها، تستهدف جوانب مختلفة من شرائح المجتمع، فنجد الجزائر رسمت برامج اقتصادية واجتماعية من خلال البرامج التنموية، تستهدف كل شرائح المجتمع، نظراً لإنتشار الظاهرة وتغلغلها في شتى المجالات، أما تونس فقد انتهجت الصيغة التنموية التشاركية، تهدف الى محاربة الظاهرة، في المجتمع التونسي، حيث استهدفت سكان الأرياف، و المدن، ثم صاغت برامج موجهة للمرأة التونسية، لغرض استئصال الظاهرة من الاسرة التونسية؛ أما المغرب فوجه تركيزه وفق بيئته على تعميم المكافحة من خلال صياغة سياسات تهتم بطبيعة البيئة القروية، وسياسات تهتم بطبيعة البيئة الحضرية وشبه الحضرية.

الفرضية الرابعة: تم تأكيد هذه الفرضية المتضمنة مدى مساهمة البرامج التنموية في الجزائر من تحسين المستوى المعيشي للسكان ظاهرياً، وهذا راجع للهشاشة في البنية الاقتصادية، بينما تعثرت تونس والمغرب، في سياسات التنموية للتقليل من الفقر، نظراً للمسار السطحي في النهج المتبع، فنجد أن الجزائر بالرغم من المبالغ المالية الضخمة الموجهة للقطاعات الحساسة، والنتائج الإيجابية المحققة والمكتسبات، إلا أن هناك خلل في المسار التنموية، يتجلى في التركيز على البنية التحتية، وهشاشة الاقتصاد الوطني نظراً لإعتماده على مورد واحد وهو النفط، وكذلك قصور الإدارة و المجتمع المدني في تحقيق النتائج، أما تونس و المغرب فلم تكون بنفس المبالغ المرصدة مثل الجزائر، حيث كان هناك تحسن ظرفي، و غير متواصل نظراً لغياب الرؤية العمودية، و تذبذب في التمويل نظراً للازمات كأزمة الرهن العقاري 2008 التي كانت لها الأثر على السياسات المتبعة.

نتائج الدراسة: مما سبق يمكننا التوصل الى نتائج التالية

- تعدد المقاربات المفسرة لظاهرة الفقر يدل على شاسعة الظاهرة ومدى إنتشارها والأهمية التي تكتسبها على مستوى الهيئات الدولية والدول الكبرى ما أعطاه الصبغة الدولية.
- من الصعب الوقوف على جل المتغيرات المكونة لظاهرة الفقر ولا قياسها نظرا لوجود متغيرات نوعية، وقياس الفقر يتطلب الوقت، الجهد والمال، لأنها مهمة لا يمكن آن تتم بطريقة صحيحة إلا إذا تم الحصول على المعلومات الكافية بواسطة الأفراد والعائلات الفقيرة بذاتها.
- استطاعت الجزائر أن تحقق أغلب أهداف الالفية الإنمائية قبل موعدها مثل تقليص عدد الفقراء الى النصف بحلول 2015.
- بالرغم من المعطيات التي توحي بإنخفاض معدل الفقر إلا إنه غير مستدام، نظراً لإستمرار اعتماد الجزائر على النفط كمورد رئيسي لإيراداتها.

- إن تجربة الزكاة في الجزائر تعتبر تجربة فتية حديثة النشأة، فلا يمكن تقييم أو نقدها بشكل موضوعي لغياب الإحصائيات الدقيقة والمتابعات الميدانية الجادة، فإن عدد الفقراء لم يبلغه الأثر الإيجابي للزكاة.
- ضعف تكافؤ الفرص في المجتمع التونسي كان عائق أمام تجسيد أهداف البرامج التنموية.
- تقهقر المنظومة الأمنية بعد ثورة 2011 كان له الآثر البارز في عرقلة تطبيق البرامج.
- يمثل برنامج أولويات الاجتماعية دعامة حقيقية لمحاربة الفقر في الوسط القروي في المغرب، وذلك لتسطير البرامج بدقة نحو أهدافها، والمتمثلة في تنمية الخدمات الاجتماعية، والتجهيزات الأساسية، وتدعيم وتوسيع الحماية الاجتماعية والصحية.
- استطاعت المغرب أن تحقق الأهداف الإنمائية الثلاثة، في حين تعثرت في تحقيق باقي الأهداف الأخرى.
- ضعف الفاعلين المحلين في تجسيد رؤية الحكومة المغربية في تطبيق سياسات محاربة الفقر في الوسط القروي.
- تعاني الدول المغاربية كباقي الدول العربية من ضعف مؤسساتها، حيث بلغ مؤشر جودة الحكم للدول العربية ككل في 2006 بـ 0.6- بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد وانعدام الشفافية.
- رغم بلوغ الدول المغاربية الثلاث الى تحقيق هدف تعميم التعليم، الا أن طلبها يفتقرون الى المستويات العالية في الأداء الخاصة للعلوم الأساسية.

التوصيات:

- تعزيز القدرة على تحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة، وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية التي تهدف إلى تأهيل الأسر الفقيرة للمساهمة في العملية الإنتاجية.
- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال تسهيل القروض الموجهة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك، والعمل على توسيع وتطوير هذه المشاريع وتقديم خدمات المرافقة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة والتسويق.
- ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن سوق العمل وعن حجم مشكلتي الفقر والبطالة وتوزيعهما وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل الاجتماعية والاقتصادية.
- الاعتماد على الاقتصاد الأخضر كنموذج تنموي يحتدا به، لما يمتاز به من إيجابيات تراعي الجانب البيئي، وتهدف الى تطبيق التنمية المستدامة.
- عودة المنظومة الأمنية الى مكانتها كحافز لجذب الاستثمارات.
- بناء استراتيجية تشاركية توافقية، ينخرط فيها جميع الفاعلين على أساس توظيف الكفاءات في شتى المجالات لتحقيق مكتسبات التنمية المستدامة بالمغرب.
- يتعين على السياسة القطاعية في المغرب التوجه نحو أهداف أكثر طموح لغرض تحسين المستوى المعيش، والنمو والتشغيل.
- ضرورة توحيد الجهود والسياسات المغاربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و الأمني من أجل تحقيق تنمية مشتركة.
- ضرورة التكتل من أجل توسيع المجالات التجارية التي تساهم في خلق مناصب شغل وتوسع المجال التنموي على المستوى الإقليمي.

أفاق الدراسة:

نظراً لصعوبة الموضوع واستحالت الالمام به من جميع الجوانب بسبب التشابك والتداخل في عدة ميادين؛ وضرورة الالتزام بإشكالية الدراسة، والحدود الزمانية والمكانية، هذا ما يقودنا الى الدعوة الى مواصلة الجهد واستكمال الدراسة من خلال تتبع سياسات التقليل من الفقر في الدول محور الدراسة، وفق أهداف التنمية المستدامة 2030.

قائمة المصادر و المراجع

❖ **المصادر:**

اولاً: القرأن الكريم

- سورة التوبة الآية 60، الآية 103.
- سورة الذاريات، الآية 22.
- سورة الروم، الآية 40.
- سورة الحشر، الآية 7.
- سورة إبراهيم، الآية 34.
- سورة ياسين، الآية 47.
- سورة الجمعة، الآية 10.
- سورة الأنفال الآية 60.

- المراجع باللغة العربية:

اولاً: الكتب

- ابن منظور، (2003)، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث.
- ابن رشد القرطبي، (1981)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد دار ابن حزم، بيروت، ج1.
- ابن مفلح الخبلي، (1994)، المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- أشرف طه أبو الدهب، (2002)، المعجم الإسلامي، دار الشروق، مصر، ط1.
- أبو عبيدة القاسم، ابن سالم، (1975)، الأموال: تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، مكتبة كليات الأزهرية، القاهرة.
- إبراهيم محمد خليل، (2010)، مؤشرات التنمية البشرية العربية" ، المعهد العربي الإفريقي.

أدوين مانسفيلد، وناريمان بيرافيش، (1988)، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان.

- إبراهيم العيسوي، (2001)، التنمية في عالم متغير الدراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق القاهرة، الطبعة الثانية.
- المصري رفيق يونس، (2006)، المحصول في علوم الزكاة، دار المكتبي، سوريا، ط 1.
- الحبيب دلالة، (2002)، وجوه الاشكال في جغرافية التنمية، مكتب النشر الجامعي، تونس.
- باتر محمد علي وردم، (2003)، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

- بسام الحجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1 ، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت.
- بيومي نوال، (2011)، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل الإسلامي، مكتبة الشرق الدولية، ط1، مصر.
- جبيلي رياض، (2010)، مؤشرات قياس وتوزيع الانفاق، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- جبيلي رياض، (2010)، إشكالية دراسة ظاهرة الفقر، (برامج التدريب الذاتي عبر الأنترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- جابر عوض، (2006)، مهاتير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، الفكر السياسي مهاتير محمد، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.
- خالد مصطفى قاسم، (2007)، الادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ديفيد بريشيتكو، (2008)، ترجمة: ليندة الحمود، طريقة التفكير الاقتصادي، الأهلية للنشر، الأردن.
- دلال حبيب، (2002)، وجوه لإشكال في جغرافية التنمية، مركز النشر الجامعي، تونس.
- رشيد حمران، (2003)، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام. دار هومة. الجزائر.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، (2013)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة الفرص والتحديات، دار دجلة، عمان.
- زين ابن محمد الرماني، (2003)، اقتصاد الفقر: بؤس الأزمات، مكتبة الرشد للنشر الرياض.
- سالم توفيق، احمد فتحي عبد المجيد، (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة الى الوطن العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 1.
- سمير التنير، (2009)، الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، لبنان.
- سامية مصطفى خشاب، (1993)، دراسات في الاجتماع الديني، دار المعرفة، القاهرة، ط2.
- صالح صالحي، (2001)، السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1.
- ضاري ناصر العجمي، (1992)، الابعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت.
- طارق فاروق الحصري، (2007)، الاثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي البطالة، الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
- عبد الباسط عبد المعطي، (1979)، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة مصر.

- عبد الله عطوي، (2004)، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1.
- علي وهب، (1996)، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- علي عبد القادر على، (2003)، الفقر مؤشرات القياسات والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- عبد الله طاهر، (1989)، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندرة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط 1.
- عبد الباري إبراهيم، (2005)، تكنولوجيا الاداء البشري في المنظمات الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، " النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر.
- عمرو محي الدين، (1976)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عمرو محي الدين، (2000)، ازمة النمور الاسيوية، دار الشرق، القاهرة، ط 1.
- عدون ناصر دادي، (2010)، البطالة وإشكالية التشغيل في برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الهيكلي من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزئر.
- عدنان داود محمد العذاري، هذى زوير مخلف الدعمي، (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، د ار الجرير للنشر والتوزيع، الاردن، ط1.
- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنط، (2007)، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- غازي عناية، (1998)، الاستخدام الوظيفي، للزكاة في الفكر الإسلامي، دار الجيل، بيروت.
- فيليب دوغلاس موسثيت، ترجمة بهاء شاهين، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1.
- قدي عبد المجيد، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- كريم لحرش، (2011)، مغرب الحكامة، مطبعة طوب بريس.

– كريز تشرشل وآخرون، (2002)، اتجاهات جديدة في تمويل مكافحة الفقر، شبكة تعليم ودعم المشروعات الصغيرة.

– مسعد محي محمد، (1998)، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية.

– محمد أوديكون، (2006)، موسوعة الفقر في العالم، دار ساج للنشر، الولايات المتحدة الامريكية.

– ميشيل تودارو، (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

– محمد مصطفى الاسعد، (2000)، التنمية ورسالة الجامعة في الالفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

– محمد ناصر الدين الالباني، (1983)، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام، مكتب الاسلامي للنشر، ط1، بيروت.

– محسن كاظم، (1989)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ذات السلاسل للطبع والنشر، ط 1، الكويت.

– مالكوم، مايكل رومر، (1995)، ترجمة: طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفي، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض.

– محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989)، مستقبلنا المشترك، إصدارات عالم المعرفة، الكويت.

– محمد حامد دويدار، (1996)، أصول الاقتصاد السياسي، دار المعرفة، الإسكندرية.

– مجدي عبد الفتاح سليمان، (2002)، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفني، مصر.

– ميشال تودارو، (2006)، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض.

– مارتقيل وآخرون، (1996)، ترجمة محمد فتحي صقر، النمو مع المساواة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

– مصطفى محمود ابوبكر، (2005)، الإدارة العامة: رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد، الدار الجامعية الإسكندرية.

– نادية حسين محمد عقل، (2011)، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، الأردن.

– نادية فاضل، عباس فضلي، (2012)، التجربة التنموية في ماليزيا من 2000 – 2010، دراسات دولية، العدد 24.

– وو جينغ ليان، مايكل هدسون، (2014)، ترجمة وانغ فو، الصين في السنوات الثلاثين المقبلة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1.

– يوسف القرضاوي، (2002)، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، دار الشرق القاهرة.

ثانياً: الاطروحات والرسائل

– الوالي فاطمة، (2015–2016)، قياس متعدد الابعاد في الجزائر: الاقتصاد الغير رسمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

– دحماني محمد أدريوش، (2012)، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

– عباس وداد (2018)، دور سياسيات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سيطف 2.

– لمين بليلة، (2015–2016)، ترشيد الإنفاق العام بغرض الإقلال من ظاهرة الفقر مع إشارة لواقع الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3.

– ليليا بن صويلح، (2011)، سياسة التشغيل في الجزائر، المؤسسة الاقتصادية بعنابة نموذجا، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.

– نوال الهناوي، (2008–2009)، التدبير العمومي الجديد، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط.

– إبراهيم العيسوي، (1997)، مناهج قياس التنمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

– حفصي بونبعو ياسين، (2010–2011)، مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3.

– إيهاب طلعت الشايب، (2010)، أثر التمويل المشروعات المتناهي الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)، رسالة ماجستير مهني في إدارة الاعمال، جامعة عين شمس، مصر.

– الطيب بولحية، (2005)، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة: حالة صندوق الزكاة – الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

– باشوش حميد، (2010 –2011)، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.

– بودخدوخ كريم، (2009 –2010)، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001–2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3.

– حمزة عبد القادر، (2013)، ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

– طالبي رياض، (2011)، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف.

– شيرين بشرى غالي، (2006)، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليه، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

– عبد الله صادق أمين، (2005)، الفقر في فلسطين وسياسات المكافحة –دراسة حالة محافظة جنيين–رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس.

– عباس وداد، (2011–2012)، تقييم السياسات العربية في مكافحة الفقر لتحقيق أهداف الالفية الإنمائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

– غزري سليمة، (2008)، مشكل البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان.

– كريمة بوساق، (2004)، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

– لبنى العطار، (2011)، إدارة أموال الزكاة – دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة اللبناني والجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

– مؤنس السيد محمد فيالة، (1998)، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر – دراسة مقارنة – رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

– موساوي محمد اليامين، (2012–2013)، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلادش، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

– نادية حصوري، (2009)، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.

– وحيد لطفي فواز، (2013)، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

– ابابكر الحاجي، (2009)، تجربة تقييم الحكامة في التسيير العمومي: دراسة حالة التجارة في المغرب، رسالة لنيل الدراسات العليا المعقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط.

– مصطفى كيوب، (2006–2007)، دور الجهة في تحقيق التنمية: نموذج كلميم سمارة، رسالة لنيل الدراسات العليا المعقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال الرباط.

ثالثاً: المجلات

– اسماعيل قيرة، (2004)، العولمة والاقتصاد الغير رسمي، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

– أسامة الغولي، (1998)، تقييم التجربة الماليزية في إقامة سوق نقدي إسلامي، مجلة المسلم المعاصر، الجامعة الإسلامية، العدد 88.

– احمد محمد علي، (جانفي 2007)، معاً نتطور: تجربة بنك الفقراء، نشرة نصف شهرية تصدر عن شركة ميديا إنترناشيونال، قطر بالتعاون مع المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، العدد 73.

– الطيب لحيلح، محمد جصاص، (جوان 2010)، الفقر...التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، بسكرة.

– الحسن عشي، (2010)، تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات، وخيارات السياسة العامة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

– المودني عبد اللطيف، (2013)، الدينامية المحلية وحكامة المدن، منشورات افريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب.

– إياد الضوي، تحقيق تونس للأهداف الإنمائية للألفية، (2016)، الاتجاهات العالمية والتفاوتات والآفاق.

– بدر صالح عبيدة، (1996)، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 17، القاهرة.

– بشكير عابد، (2015)، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014، مجلة الاقتصاد والتحليل التطبيقي، العدد 13.

– توماس هيلبلينج، فاليرى ميرسر، (مارس 2008)، انتعاش اسعار السلع الاساسية، مجلة التمويل والتنمية، المجل د45، العدد 1.

– حسن طارق، (2010)، تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية.

– حسين أحمد دخيل السرحان، (2010)، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة أهل البيت، العدد 16.

– زرمان كريم، (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد7.

– سيد محمد عبد الوهاب، (جويلية 2001)، دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكل البطالة، ندوة مشكل البطالة في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، جامعة الأزهر.

– سامي بيبي، نضال بن الشيخ، (2014)، الأسس النظرية لتحليل الاستهداف وتأثيرها على الفقر، تقييم تأثير البرامج الاجتماعية على الفقر.

– سالم لبيض، (2012)، ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس، مجلة إنسانيات.

– سفيان بن قديدح، عبد الله بعزوز، (2018)، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية الى غاية 2017، مجلة مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية للتنمية العدد 3.

– سلامة سالم سلمان، (2006)، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس.

– سمير عماري، ليندة بلحسين، (2013)، متطلبات تفعيل الدور الريادي لصندوق الزكاة الجزائري في مجال الحد من الفقر والبطالة، حالة صندوق الزكاة لولاية المسيلة في الفترة 2004 – 2012.

– صالح العكاوي، (2020)، اللامركزي الإداري أفاق للتنمية والتكامل المجالي، مجلة الحقوق المدنية والاقتصاد.

– فرحات عباس، سعود وسيلة، (جوان 2018)، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1.

- فريد كورتل، (2003)، الفقر مسبباته، وأثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، الجزائر.
- فرزانة رودي، كريمة خليل، (2009)، تطور البحوث لإثراء سياسات الصحة الإنجابية بالمعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- عمر الكتاني، (2004)، دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . العدد 03.
- عبد الله بونوح، (2007)، محاربة الفقر والاقصاء الحضري في تونس.
- عبير بلوصيف، ايمان مداب، (2008)، الفقر الذاتي في تونس: الحدوث والمحددات الرئيسية.
- مارك بيرد، سودهير شيتى، (2003)، كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الالفية الانمائية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 04.
- مايرا بوفينيتش، اليزابيت كينج، (جوان 2007)، مبادئ الاقتصاد الذكي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 2.
- محمد عوض هاشم، (1992)، الزكاة وموارد السودان الاقتصادية، مجلة الزكاة، العدد الثاني، السودان.
- محمد جبران، لحسن التايقي، (2014)، التأقلم مع التغيير المناخي، من المقاربة الى الممارسة، مشروع سيرش بالمغرب، جامعة عبد المالك السعدي، مركز البحر المتوسط للتعاون.
- محمد عبد الشفيع عيسى، (2009)، نظرة أساسية الى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة الكترونية صادرة عن موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، العدد 46.
- محمد الأسعد، (1992)، السكان والتنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 155.
- مهدي إسماعيل الجزاف، (1996)، تجارب دولية في الخصخصة، دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 24، العدد 2.
- محمد الشريف بشير الشريف، (2008)، سياسيات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة الفكر، المجلد 09، العدد 2.
- محمد مسعي، (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقة، العدد 10.

– مسعودي زكرياء، (جوان 2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2001–2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6.

– محمد عيسى، (17–21 يناير 2009)، صندوق الزكاة المسار والافاق، الأيام الدراسية حول الإدارة الاقتصادية والمالية للمؤسسة الزكاة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، دار الامام المحمدية.

– مرغاد لخضر، حاجي فطيمة، (جوان 2013)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل أهداف الالفية الإنمائية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13.

– موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، (2014)، دور التمويل في محاربة الفقر في المناطق الريفية، ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر.

– ناصر يوسف، (2010)، دينامية التجربة اليابانية، في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– لسواس رضوان، لعيوني الزبير، (فيفري 2005)، مؤسسة الزكاة كألية لمحاربة الفقر وتنشيط أموال الاستثمار، إشارة خاصة الى مؤسسة زكاة في الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والاوقاف الجزائرية، رسالة المسجد.

– وارث محمد، (جانفي 2013)، الفساد وأثره على الفقر: دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8.

– نضال بن الشيخ، (2014)، تقييم أداء برامج المساعدات الاجتماعية في تونس، تقييم جودة استهداف البرامج الوطني للأسر المحتاجة.

– يورى دادوش، جوليا نيلسون، (ديسمبر 2007)، ضبط التجارة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 4.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات والندوات.

– أحمد عزوز، (2012)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة للتقليل من الفقر، ملتقى دولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي، جامعة واد سوف.

– احمد عزوز، (24/23 فيفري 2011)، الدور الاقتصادي والاجتماعي في التقليل من الفقر، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية.

– البشير عبد الكريم، (10 جويلية 2004)، الأبعاد النظرية والميدانية في مكافحة البطالة والفقر، ملتقى دولي: حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة البليدة.

– الطيب الداودي، (جويلية 2004)، مؤسسة الزكاة كمحرك دافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي الاول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب البليدة.

– بوعيشة مبارك، (11–12 مارس 2013)، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية – مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

– ترير علي، (15–16 نوفمبر 2011)، استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة.

– رزيق كمال، (2005)، التعريف بالصندوق، بحث مقدم الى ملتقى دولي: الجوانب التنظيمية لصناديق الزكاة في الوطن العربي، لبنان.

– رسالة الوكالة، (2007)، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد22 ، الجزائر.

– صالحي ناجية، (11–12 مارس 2013)، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج دعم التنمية الخماسي، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

– صالح صالحي، (08/07 افريل2008)، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مدخل ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.

– عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزني، (15–16 نوفمبر 2001)، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر، ملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

– هواري عامر، قاسم حيزية، (12–13 نوفمبر 2013)، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني، حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة سوق اهراس.

– علاء الدين عادل الرفاتي، (2005)، الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، فلسطين.

– عماري عمار، (08/07 افريل2008)، إشكالية التنمية والمستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.

– عبد الحليم غربي، بالرقي التيجاني، (14–15–04–2008)، نماذج بنكية في التنمية المحلية، مداخلة في الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وافاق، المركز الجامعي بوعريريج.

– غالم عبد الله، (15 – 16 نوفمبر 2011)، اجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة.

– فوزي محيرق، عقبة عبد اللاوي، (2012)، إدارة وتثمير أموال الزكاة بماليزيا ومقومات نجاحها، الملتقى العلمي الأول حول تثمير أموال الزكاة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

– محمد الاسعد، (2008)، الإقليمية ومسألة العدالة الاجتماعية في التخطيط المكاني بالمغرب: نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الملتقى الرابع للجغرافيين، الرباط.

– مسعودي زكريا، (11–12 مارس 2013)، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

– منذر قحف، (8–10 ماي 1990)، الإطار المؤسسي للزكاة أبعاده ومضامينه، النماذج التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان العربية والإسلامية، وقائع المؤتمر الثالث للزكاة، كوالالمبور، ماليزيا.

– مؤسسة القرض الفلاحي للتنمية المستدامة، (2010)، دليل السقي الموضوعي باعتماد المعطيات المناخية.

– نحو مجتمع المعرفة، (2006)، مكافحة الفقر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

– ناصر مراد، (01–03 جويلية 2007)، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة.

خامساً: التقارير

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، (2003)، الفقر وطرق القياس في منطقة الاسكوا: محاولة لبناء بيانات لمؤشرات الفقر، الامم المتحدة نيويورك.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2011)، جمهورية الصين الشعبية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الى المستند الى النتائج، المجلس التنفيذي، الدورة 103، روما.
- التقرير التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2016، (نوفمبر2015)، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف.
- الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، (2010)، التقرير العربي الثالث حول أهداف التنموية للألفية.
- الصندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، (2018)، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكومة الجزائرية، التقرير الوطني، (جوان 2016)، حول الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015.
- التقرير الوطني، (2007)، اهداف الالفية من أجل التنمية.
- التقرير الوطني، (2015)، المغرب بين اهداف الالفية من أجل التنمية، وأهداف التنمية المستدامة " المكتسبات والتحديات.
- المعهد الدولي للاتصالات (2015)، قياس مجتمع المعلومات، تقرير الدراسة عن عينة من البلدان.
- الاسكوا، (2011)، تقرير عن أهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية شاملة.
- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، (2003)، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 11، جدة.
- أديب نعمة، (2009)، تعدد الفقر ومناهج درسته، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا.
- أنطوان حداد :الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، (1996)، أثر السياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر، الامم المتحدة.
- البنك الدولي، (2001)، تشخيص الفقر في الأردن، نيويورك.

- أحمد ابريهي العلي، (1988)، في سبيل إزالة الفقر، مفاهيم وأراء، ورقة عمل مقدمة بمناسبة اليوم العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد.
- الحكومة الجزائرية، (جويلية 2005)، التقرير الوطني حول أهداف الالفية في الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2002)، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2006)، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة، 2005 الجزائر.
- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، (دورة 2002).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2003).
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2017)، تنمية الوسط القروي: التحديات والافاق، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، (2021)، النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، المملكة المغربية.
- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا، (2014)، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج وتحفيزه.
- بثينة قربيع، جورجيا ديباولي، (جوان 2014)، واقع التنوع الاجتماعي في تونس، تقرير بعثة الاتحاد الأوربي لتونس.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، (1997)، نيويورك.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام، (2009)، تحديات الأمن الإنساني، كوركي للنشر، بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2001)، تقرير التنمية البشرية، مركز قراء الشرق الأوسط، القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2004)، تقرير التنمية البشرية، مطبعة كركي، بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2003)، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الافة البشرية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009)، تقرير المعرفة العربية، نحو تواصل معرفي منتج.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2010)، الفقر والنمو والتوزيع الدخل في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (2013)، تقرير التنمية البشرية.

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، (24 ماي2010)، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2002)، الفصل السادس.
- تقرير التنمية البشرية في المغرب، (2017)، التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية: مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب.
- تقرير مجلس النواب المغربي، (2016)، برنامج تقييم الكهرياء القروية الشمولي، دورة مارس.
- تقرير مجلس النواب المغربي، (2017)، مساهمة البرنامج الوطني للطرق القروية الثاني في فك العزلة عن المجال القروي والجبلي في المغرب.
- تقرير مجلس النواب المغربي، (2016)، برنامج تقييم الكهرياء القروية الشمولي، دورة مارس.
- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية، (2009)، الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثاره.
- خطاب الملك محمد السادس، (18 ماي 2005)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- خطاب محمد السادس، (19 يناير 2009)، القمة العربية الاقتصادية، الكويت.
- دليل لإفضل إعادة إدماج اجتماعي مهني للمرأة، (ديسمبر2015)، المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي، وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة.
- رسالة المدير العام، (ديسمبر2006)، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، العدد 32.
- رنا بشار حسين، همسة ثابت، (2014)، المعامل جيني مع بعض التطبيقات، تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36.
- رياض زغل، (2004)، منظمة المرأة العربية، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية التونسية.
- سيف الإسلام علي مطر، هاني عبد الستار فرج، (06/05 مايو 2009)، خطايا سياسة التعليمية في مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم في الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق.
- سالم سلامة سلمان، (2006)، تأثير التجارة على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية.
- سحر قدور الرفاعي، (2006)، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئة، تونس.
- طارق فاروق الحضري، (2003)، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

– كريمة كريم، (2003) الفقر والسياسات الاقتصادية الكلية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى تقرير اجتماع الخبراء للقضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق.

– لجنة نساء المغرب أطاك، (2016)، نظام القروض الصغرى بالمغرب، فقراء يمولون الأغنياء: دراسة ميدانية وتحليلية لنظام السلفات الصغيرة بالمغرب.

– مجلة صندوق الدولي، (سبتمبر 1999)، العدد 27.

– مكتب العمل الدولي، (2003)، تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1.

– مكتب العمل الدولي، (2013)، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، منظمة العمل الدولية، جنيف، الدورة: 102.

– محمود خال المسافر، (2002)، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا أبحاث الفقر في الوطن العربي، ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي، دار الحكمة، بغداد.

– محمد الصقور، (1996)، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، (أبريل2011)، دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، القاهرة.

– مجموعة البنك الافريقي للتنمية، (2003)، مشروع التنمية الريفية المدمج في تونس، تقرير تقييم أداء المشروع.

– محمد اللومي، (2006)، سياسات التنمية الريفية في تونس، إنجازات وأفاق، مونبليه، فرنسا.

– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوربي، المؤسسة الاوربية للتدريب والتنمية، (2018)، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا المتوسطية: التقييم المرحلي والإصلاحات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، باريس.

– مصالح الوزير الأول، (2014)، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

– محفوظ دروي، (2012)، مسألة النوع الاجتماعي والنهوض بتشغيل الشباب، تقرير نهائي للوكالة الألمانية للتعاون GIZ، تونس.

– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، (2014)، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

– وزارة الطاقة، (2015)، السياسات الحكومية في مجال الطاقة.

– وكالة التنمية الاجتماعية، (2003)، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر.

– وزارة الشؤون الاجتماعية، (جوان 2011)، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، البرامج الاجتماعية الموجهة لمحاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية، تونس.

– وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية الإحصاء والتوازنات الجهوية، (2009)، تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009.

– وزارة الصحة المغربية، (2011)، البحث الوطني حول السكان والصحة العائلية.

– هبه الليثي، (أكتوبر 2012)، تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا.

سادساً: النصوص التشريعية

***القوانين:**

– قانون رقم 14–10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436، الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

– قانون رقم 15–18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437، الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

– القانون رقم 06–21 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2006، المتعلق بإجراءات دعم وتحفيز التشغيل.

– قانون المالية رقم 101 المؤرخ في 31 ديسمبر 1999.

– القانون رقم 00–53 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، (2002/06/23)، الصادر في الجريدة الرسمية المغربية، (2002/08/19)، العدد 5031.

– مشروع قانون المالية، (2016)، قطاع الفلاحة، وزارة الفلاحة والصيد البحري.

***الأوامر:**

– القرار التنفيذي رقم 08–307 المؤرخ في 27رمضان الموافق لـ 27 سبتمبر 2008.

– منشور وزاري رقم 36 المؤرخ في 07 سبتمبر 2000، يوضح تنفيذ برامج الصندوق الوطني للتشغيل 21– 21.

– منشور وزاري رقم 6 المؤرخ في 16 جانفي 2001 المتعلق بتدخل الصندوق الوطني للتشغيل 21–21 لتأطير الجمعيات من قبل حاملي الشهادات العليا.

***المراسيم:**

– المرسوم التنفيذي، رقم 242–2000 المؤرخ في 16 أوت 2000.

– مرسوم تنفيذي 15 –205 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق لـ 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص رقم 143–302، الذي عنونه صندوق تسيير عمليات

الاستثمارات العمومية المسجلة، بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، العدد41، الصادر في 13 شوال 1436 الموافق لـ يوليو 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994، المعدّل والمتمم.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-470 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، المتبوع بالقرار الوزاري المشترك رقم 006، المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال والمكفوفين.

- المرسوم التنفيذي رقم 232/96، المؤرخ في 2 جوان 1996.

- المرسوم التنفيذي، 402/98، المؤرخ في 1998/12/02، المتضمن الادماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

- المرسوم التنفيذي، 04-16، المؤرخ في: 2004/01/22.

- المرسوم التنفيذي، 05-02، المؤرخ في 2005/01/03.

- المرسوم التنفيذي رقم،96-296، المؤرخ في 24 ربيع الأول 1417، الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها أساسي.

- المرسوم التنفيذي، رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415، الموافق لـ 6 جويلية 1994، تطبيقاً للمرسوم التشريعي، رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994.

- المرسوم التنفيذي رقم: 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411، الموافق لـ 23 مارس 1991، المتضمن إحداث مؤسسة المسجد.

- المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1437 الموافق لـ 15 يناير سنة 2017، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسييرالعمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة لتجهيز، الجريدة الرسمية العدد 03 الصادرة في 19 ربيع الثاني 1437 الموافق 18 يناير 2017.

- المرسوم التنفيذي رقم 13-245، المؤرخ في 02 جويلية 2013، المعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-02، المؤرخ في 03 جانفي 2004، الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 – 50 سنة ومستوياتهم، الجريدة الرسمية، الجزائرية العدد،35.

سابعاً: المواقع الالكترونية

- الوكالة التنمية المحلية، متوفر على الموقع: https://www.ads.dz/page7.html#counters1-1jg، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/12/20.

- نوفل الناصري، المغرب 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات، مجلة الصحيفة الالكترونية، عبر الموقع: www.assahifa.com، اطلع عليه بتارخ: 2021/08/26.
- برامج وخطط عاجلة للتنمية البشرية والحد من الفقر: محمد السادس يفتح طريق المغرب نحو الالفية الثالثة، مجلة البيان، عبر الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/1999-08-06-1.1078004، بتاريخ: 2021/08/29.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، عبر الرابط: https://www.angem.dz/ar/home.php.
- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac ، عبر الرابط: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx#
- نوفل الناصري، المغرب 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات، مجلة الصحيفة الالكترونية، عبر الموقع: www.assahifa.com، اطلع عليه بتارخ: 2021/08/26.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

* **Ouvrages:**

- Edward Barbier, (1987), the concept of Sustainable economic development.
- Jacque Brasseul, (1993), Introduction à l'économe du développement, Armond colin édition, Paris.
- William J.Bounnol, (2003), Economics: Principles and policy, sixth edition.

* **Thèses ET Mémoires:**

- Disconand Macarov, (1998), Poverty: a persistent global reality Rutledge oxford unv press, New York.
- Mohammed Aslam ,Hanef Ahmed,Kamel Meera (2008),Poverty With Many Faces : a case study with malaysia international islamic university,edtion 1,malaysia.
- Moha Asri Abdullah (2009) Urbain Poverty: a case study of malaysia first edition UMM press, international islamic university, malaysia.

* **Rapports:**

- CNES, (2006), rapport national sur le développement humain, pnud, 2006.
- Chafik bakour, (2012), croissance, emploi, pauvreté au Maroc (1990 – 2010), état des lieux, evolution, contraintes et recommandations.

- Conseil national économique et social,(septembre 2004), Bilan du programme de soutien de la relance économique.
- Ferreira, F. Premmushi, G. and M. Ravallion, (2008), "Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington.
- Institut National Tunisien des Statistiques, (2007), Les Statistiques, Nationales des Dépenses des ménages, leurs consommations, et leurs niveaux de vie pour l'année 2005, Tome I et II. Ministère du Développement et de la Coopération, Internationale.
- Kabeer Naila, (2003), « Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A Handbook for Policy-Makers and Other Stakeholders », Commonwealth Secretariat.
- Martin Ravallion, (1996) Etude sur la mesure des niveaux de ville, Document de travail N° 122 ; Comparaisons de la pauvreté (Concepts et méthodes), Banque Mondiale, Washington.
- Mehmet, Ozay (1986), Development in Malaysia: poverty, wealth and trusteeship, London.
- Nations Unies, (2013), « Objectifs du millénaire pour le développement : Rapport national de suivi -Tunisie», rapport d'étude.
- ONEQ, (2014), « Rapport annuel sur le marché de travail en Tunisie », Rapport d'étud.
- PNUD, Rapport Mondial Sur Développement Human ,(1997), Le Développement Human au service de léradication de la pauvreté new Yourk.
- PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, 1990-2006.
- PNUD, (2015), « Rapport sur le développement humain », Rapport d'étude.
- Programme National de Lutte contre le sida et les MST, (2012) : RAPPORT D'ACTIVITE SUR LA RIPOSTE AU SIDA- 2012.
- République Algérienne démocratique ET populaire, (Avril 2001), Programme de soutien à la relance économique à court ET moyen terme, 2001-2004.
- World Bank, (2000), World Development Report: Attacking Poverty; Oxford University Press, Oxford.
- World Bank Group (2016),:«world development indicators».
- World Bank, (1990), World Development Report.
- World Bank, (2000), World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty.

*** Revues ET Periodiques:**

- Agence de développement social, (2009), Programme d'appu au développement socio- économique, Local du Nord Est Algérien : évaluation

des besoins en formation de l'Agence de développement social, département des opérations du projet -D.O.P, référence marché de service 001/ADP/ 06, LOTS N°1, P7.

- Atkinson, A.B., (2007), "On the Measurement of Poverty"; Econometrica, Europe; Blackwell, Oxford.
- Elloumi M, (2006), Les politiques de développement rural en Tunisie : Acquis et perspectives, Options Méditerranéennes, Série A, n. 71.
- Greer, J. and E. Thorbecks (2009), "A Methodology for Measuring Food Poverty Applied to Kenya"; Journal of Development Economies, vol. 242.
- Hagenaars, A. J. M. (1998), «The Definition and Measurement of Poverty», Journal of Human Resources.
- Lachaud, P, (2004) «The Labour Market in Africa», Research Series, n° 102.
- Martine Ravallon (1998) :«poverty lines in theory and practice», the world bank, work paper Nº:133.
- Nations Unies, Un nouveau partenariat mondial, (2013) : vers l'éradication de la pauvreté et la transformation des économies par le biais du développement durable.
- Sen AMARTYA, (1999), .Poverty: An Ordinal Approach to Measurement; the economist.
- Sen, A.K., (2013), "A New Data Set for Measuring Income Inequality"; World Bank Economic Review, vol. 10.
- Zaccai E, (2007), Développement durable et disciplines, scientifiques. Natures, Sciences, Sociétés, No.15.

*** Séminaire:**

- Anthony Barnes Atkinson (1989), poverty and social security, London Harvester, New York.
- Haddar M, (jun 2008), Les OMD : nouvel agenda pour le développement,Quatrième colloque international organisé par le laboratoire Prospective, stratégie et développement durable sur : les objectifs du Millénaire pour le développement : progrès et perspectives (le cas des pays maghrébins).
- Jaouad M., Ben Abed M., (Avril 2009.), Schéma dedéveloppement, des régions économiques du sud de la Tunisie : points de repères et indices de développement Acte du séminaire international Delzoda.
- Lipton.M, (1997),"Poverty, are there holes in the consensus",World development.
- Mohammed Hamed, (2010) "Poverty in Egpyt Need and Institutional Capacities,« Boston; lexington booksm.

- Ministère de l'éducation, (2009), « Les déterminants de l'échec scolaire en Tunisie : Analyse des résultats de l'étude d'une cohorte réelle d'élèves », étude en collaboration avec l'UNICEF.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) يمثل العناصر المهمة المحققة لأهداف التنمية المستدامة

العنصر	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه الكافية للاستخدام المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الأقاليم والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح المزارع الصغير وضمان الأمن الغذائي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.	ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى الخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري والتوسع العملي في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو و فرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف الأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: قادري محمد الطاهر، (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، ص71.

الملحق رقم (02) يمثل تطور معدلات الفقر في ظل السياسات المتبعة.

السنوات	معدل النمو	مؤشر جيني	مؤشر الفقر	ملاحظات
1970	7.5	0.513	52.4	بداية خطة NPD معدلات نمو منخفضة و معدلات فقر مرتفعة .
1980	5.8	0.505	37.4	تطبيق سياسة NPD تغير جذري في الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو عن طريق التصدير والاعتماد على الصناعات مع انخفاض في معدلات الفقر
1985	– 0.1	0.483	20.7	نمو مضطرب جرى الأزمة العالمية مع انخفاض في معدل الفقر.
1990	9.1	0.466	17.1	نهاية سياسة NPD تم التركيز على القضاء على الفقر بالرغم من التفاوت في العدالة.
1997	7.3	0.470	6.8	جرى أزمة جنوب شرق أسيا حيث أن الفقر عرف انخفاض طفيف و تحسنت مستويات العدالة.
1999	6.1	0.452	7.5	بعد الأزمة المالية انتعاش ملحوظ في الاقتصاد مع انخفاض بطيء في معدل الفقر و لكن هناك تراجع في عدالة توزيع الدخل.
2002	4.1	0.461	5.1	تراجع في معدل النمو مع بطء في انخفاض معدل الفقر و تراجع معدل العدالة.
2004	7.1	0.462	4.4	تطبيق سياسة PLI ما ساهم في تعافي معدل النمو وتحسن في انخفاض معدل الفقر.
2010	6.4	–	3.4	مواصلة تحسن معدل النمو مع انخفاض معدلات الفقر.
2012	5.6	–	1.7	انخفاض معدل الفقر.

الملحق رقم (03) يوضح محتوي البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، و 1000 متوسطة، و 850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم، و تكوين 136 ألف معلم عن بعد و 78 ألف معلم في الطور ألإكمالي	تقليص نسبة شغل الأقسام ، و تقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز و تجهيز 322000 مقعد بيداغوجي. و 161500 سرير و 22 مطعما مركزيا. ومشاريع طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر ب 600000 مقعد بيداغوجي و 360000 سرير و 44 مطعما مركزيا. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50 %.	*تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة.
البحث العلمي	100 مليار دج	34 *برنامجا وطنيا للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وانشاء 200 مخبر بحث. *إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي والتقني .وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	انجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. *تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، وانجاز فضاءات رياضية أخري.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.
الثقافة ، الشؤون الدينية	366 مليار دج	*إنجاز مساجد ومراكز ثقافية إسلامية و مدارس قرآنية	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية ، وتطويرها
التكوين والتعليم المهني	200 مليار دج	نجاز 160000 منصب تكوين ل 221 معهد وطني متخصص التكوين المهني و 104 مراكز مهنية للتكوين و التمهين.	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية و التنافس و النجاعة

المصدر : ملحق بيان السياسة العامة،(2012/07/01) مصالح الوزير الأول، ص38-40

الملحق رقم (04) البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية.

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	انجاز 2مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	*انجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها .والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في آفاق سنة ،2014 و زيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحري	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4.557 منصب شغل مباشر و13,671منصب شغل غير مباشر .	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500 مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، انجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي.
قطاع العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي .	04 مليار دج	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين *استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية 400000 عملية توظيف سنوي	الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح و وسائل الم ارقبة وتعزيزها و اعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة.	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية. وانجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال–جنوب و شرق–غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق–غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم. وانجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000سكن ريفي بالكهرباء. و انشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة و المؤسسات ص.م ترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف مؤسسة .	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، (2012/07/01) مصالح الوزير الأول، ص38–40

سياسات الاقلال من الفقر في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر تونس و المغرب خلال الفترة (2000–2018)

الملخص:

يعالج هذا البحث أهم سياسات المنتهجة من الدول الثلاث للتقليل من ظاهرة الفقر، ويتضح هذا من خلال جملة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدول على عاتقها، ويكمن الهدف الأساسي في هذه الجهود هو الوصول الى مسار تنموي، يضمن لهذه الدول التخفيف من عبء وثقل هذه الظاهرة، ويمكن الوقوف على هذه السياسات من خلال مدى تحقيقها لأهداف الالفية الإنمائية، ولقد توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من المعطيات التي توحي بانخفاض معدل الفقر في الجزائر إلا إنه غير مستدام، نظراً لاستمرارها الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لإيراداتها، أما تونس فتقهقر المنظومة الأمنية بعد ثورة 2011 كان عائق أمام تجسيد أهداف البرامج التنموية، أما المغرب فقد استطاعت أن تحقق الأهداف الإنمائية الثلاثة، في حين تعثرت في تحقيق باقي الأهداف الأخرى، وهذا راجع الى ضعف الفاعلين المحلين في تجسيد النموذج التنموي.

الكلمات المفتاحية: (الفقر– الموارد – سياسة التنموية – النمو – التنمية المستدامة – الزكاة –– الجزائر – تونس – المغرب – أهداف الالفية الانمائية).

Politiques de réduction de la pauvreté au Maghreb
Une étude comparative entre l'Algérie, la Tunisie et le Maroc durant la période (2000-2018)

Résumé : Cette recherche porte sur les politiques les plus importantes adoptées par les trois pays pour réduire le phénomène de la pauvreté, ce qui est évident à travers un certain nombre de mesures économiques et sociales et de mesures prises par les pays eux-mêmes.

L'objectif principal de ces efforts est d'atteindre une trajectoire de développement garantissant à ces pays l'allègement du fardeau et du poids de ce phénomène. Ces politiques peuvent être identifiées à travers leur degré d'atteinte des objectifs du Millénaire pour le développement.

L'étude a conclu que malgré les données qui suggèrent une diminution du taux de pauvreté en Algérie, elle n'est pas durable, en raison de sa dépendance continue au pétrole comme principale source de ses revenus. Elle a atteint les trois objectifs de développement, alors qu'elle a trébuché dans la réalisation le reste des autres objectifs, et cela est dû à la faiblesse des acteurs locaux à incarner le modèle de développement.

Mots clés : **(Pauvreté - Ressources - Politique de Développement - Croissance - développement durable - Zakat - Algérie - Tunisie- Maroc - Objectifs du Millénaire pour le Développement).**

A comparative study of the poverty reduction policies in the Maghreb countries Algeria, Tunisia, Morroco (2000 – 2018).

Abstract:

This research examines the crucial economic and social policies these countries are following to reduce poverty. The main objective of these initiatives is to find a development track that will enable these countries to lessen the burden and severity of this issue; the effectiveness of these policies can be measured by how well they achieve the Millennium Development goals. Although data indicates a low poverty rate in Algeria, the study determined that it is unsustainable because the country continues to rely on oil as a vital source of revenue. Tunisia's security system collapse after the 2011 revolution was a barrier to the embodiment of the development objective. Morocco was able to achieve the threedevelopment goals, yet it has failed in the rest of the other goals due to the weakness of local actors in embodying the development model. development goals, yet it has failed in the rest of the other goals due to the weakness of local actors in embodying the development model.

Key words : **(Poverty - Resources -Development Policy - Growth - sustainable development - Zakat - Algérie - Tunisie - Maroc - the Millennium Development goals).**